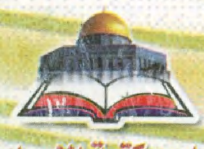
قراءات معاصرة فى علم الإجتماع الإقتصادى

أستاذ دكتور
محمد ياسر الخواجة

دكتور
محمد سعيد عبدالمجيد



دار ومكتبة الإسراء
للطباعة ونشر الكتب الجامعية والعلمية

قراءات معاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي

أستاذ دكتور
محمد ياسر الخواجة
ستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة طنطا

دكتور
محمد سعيد عبد المجيد
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة طنطا

دار و مكتبة الإسراء
لطباعة ونشر الكتب الجامعية والعلمية

الطبعة الأولى
٢٠١٣
رقم الإيداع ١٠١٢٩/ ٢٠١٢

الخواجة ، محمد ياسر
قراءات معاصرة في علم الاجتماع الاقتصادى
تأليف (محمد ياسر الخواجة) و (محمد سعيد عبدالمجيد)
طنطا – دار ومكتبة الإسراء لطباعة ونشر وتوزيع الكتب الجامعية والعلمية ، ٢٠١٣
٢٣٦ ص ، ٢٤ سم
تدمك :٤-٣١-٠-٤٣٤-٩٧٧-٩٧٨
١- الاجتماع الاقتصادى ، علم
أ – محمد سعيد عبدالمجيد (مؤلف مشارك)
ب – العنوان
٣٠١ ، ٢٤٣

دار ومكتبة الإسراء لطباعة ونشر وتوزيع الكتب
الجامعية والعلمية
عضو اتحاد الناشرين المصريين
جمهورية مصر العربية – طنطا – ٦٢ شارع الويشي
خلف صيدناوى
تليفون ٣٣٤٥٩٦٨ ٠٤٠ فاكس ٣٣٤٩٠٤٧ ٠٤٠
محمول ٠١٠٩٨٥٧٥٧٥٦
محمول ٠١١١١٣٨٨٦٠١

النجاح يولد الرضا بالذات
والرضا بالذات يؤدي الى الفشل .
فقط المتهوسون بالشك
هم الناجحون

''ويليام ايسترلي ''

الصفحة

الفهرس

مقدمة (*)

عن علم الاجتماع الاقتصادي : المفهوم والمؤسسين

يعتبر الاقتصاد من أهم الأنشطة الإنسانية حيث أنه مرتبط بإشباع حاجات الإنسان الأساسية . وخلال هذا الإشباع عمل الإنسان بالتدرج جهازاً من المزاولات العملية يدور حول إشباع هذه الحاجات، إذ لم تكد هذه المزاولات تصبح مقننة وثابتة الأسس حتى ترابطت في جهاز اقتصادي من هذه النظم مثل حيازة الملكية وتقسيم العمل، ونظم التبادل. ولما كانت الظروف الطبيعية والثقافية هي التي تحدد ما يكون عليه تركيب المجتمع. فقد كان التقاط الطعام، وصيد الأسماك، وصيد الحيوان، والرعي والزراعة، والتجارة والصناعة هي أهم أنشطة الإنسان الاقتصادية. وعن هذه الأنشطة قامت نظم الإقطاع والرأسمالية والاشتراكية... وكلها تنظيمات للحصول على ثروات الأمم وإنفاقها [1].

ويعد علم الاقتصاد من أقدم العلوم الاجتماعية وأرسخها قدماً، فقد تكونت مبادئه منذ أن مارس الإنسان الزراعة والتجارة، وأصبح من الضروري بحث الوسائل التي تؤدى إلى رفاهية المجتمع. ثم انطلق هذا العلم

(*) كتب المقدمة " د. محمد سعيد " ، وراجعها د . ياسر الخواجة .

(١) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٣.

بخطوات سريعة مبعثها تقدم الحضارة نفسها. وما لبث أن حدد المبادئ المختلفة التي يسير عليها الاقتصاد العام، وكشف عن القوانين الطبيعية للظواهر الاقتصادية[٢].

وللاقتصاد تعريفات متعددة أشهرها ذلك التعريف الذي قدمه آدم سميث **A. Smith** في بحثه الذي نشره في عام ١٧٧٦ تحت عنوان "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها "، ورأى فيه أن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد من ثروة الأمم . بينما رأى ألفريد مارشال **Marshal** أن الاقتصاد هو دراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية. وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعي المتصلة إلى حد كبير بكيفية حصوله على الدخل، وبطريقة استخدامه لهذا الدخل[٣]. كما رأى آخرون أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كمعبر عن العلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذا الاستخدام المختلف[٤].

---

(٢) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ص١٢-١٣.

(٣) العشري حسين درويش وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة دار الشعب، طنطا، ١٩٩٤، ص١٣.

(٤) محمد عاطف غيث "محرر" وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العام للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٤٦.

وبالإضافة إلى ما سبق قدم اللورد روبنز **Robbins** تعريفاً أصبح واسع الانتشار هو: "الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف، وبين وسائل نادرة ذات استعمالات بديلة". غير أن هذا التعريف، رغم أنه أصلح التعريفات السابقة تفسيراً لطبيعة علم الاقتصاد، إلا أنه يمكن تأويله بأكثر من تفسير. إذ يدلل البعض على أن الاختيار – وقد اعتبره "روبنز" صفة مميزة للسلوك الاقتصادي – متأصل في السلوك الإنساني بوجه عام. فيجوز دائماً تفسير السلوك الإنساني على أساس التعبير عنه في صورة أفعال تفضيل. وإذا كان الأمر كذلك فأية تفضيلات وقرارات تدخل في نطاق علم الاقتصاد؟؟ لذلك نجد تعريفاً آخر للبروفسور "كيرنكروس" يقول فيه أن الاقتصاد علم اجتماعي يدرس الكيفية التي يحاول به الأفراد تطبيق الندرة على حاجاتهم، والطريقة التي تتفاعل بها هذه المحاولات بعضها مع بعض عن طريق التبادل[٥].

والتعريفات السابقة توضح مدى الصلة الوثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع. فالنشاط الاقتصادي هو أحد وجوه النشاط الاجتماعي بوجه عام. كما أن النظام الاقتصادي السائد في مجتمع ما يتأثر إلى حد كبير بثقافة هذا المجتمع ونظمه السياسية والدينية والتربوية.

---

(٥) إسماعيل محمد هاشم، عادل أحمد حشيش، مبادئ علم الاقتصاد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص٦.

وبناءً علي ذلك فقد خصصنا هذه المقدمة لتوضيح العلاقات الوثيقة بين مجالي الاقتصاد والاجتماع- والتي يمثل علم الاجتماع الاقتصادي أوضح صورها – من خلال تناول النقاط التالية:

أولاً: مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي .

ثانياً: التحليل الاقتصادي للجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية.

ثالثاً: التحليل السوسيولوجي للجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي :

يعرف علم الاجتماع الاقتصادي بأنه "محاولة لتطبيق الإطار المرجعي لعلم الاجتماع ومتغيراته ونماذجه التفسيرية في دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة التي تتصل بإنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع النادرة والخدمات"(٦).

ويوضح التعريف السابق عدداً من المحاور أو الموضوعات التي تميز علم الاجتماع الاقتصادي أهمها:

١- تعتبر الأنشطة الاقتصادية هي المحور الأول لاهتمام علم الاجتماع الاقتصادي ، وفى هذا الصدد تطرح عدة تساؤلات تدور حول كيفية بناء هذه الأنشطة في أدوار وتجمعات، وعن القيم التي تعطيها الشرعية

---

(٦) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي ، مرجع سابق، ص٩٧.

والمعايير والجزاءات التي تنتظم في حدودها ثم كيفية تفاعل هذه المتغيرات السوسيولوجية مع بعضها البعض .

٢- أما المحور الثاني لاهتمام علم الاجتماع الاقتصادي فيتمثل في التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تنسجم في السياق الاقتصادي والمتغيرات السوسيولوجية التي تكشف عن ذاتها في مجالات غير اقتصادية[٧].

ووفقاً لهذا يتحد مجال علم الاجتماع الاقتصادي في المجالات التالية[٨]:

١- سوسيولوجية التنظيم الاقتصادي:

فالأفراد الذين يعيشون في جماعة، على بقعة معينة من الأرض يواجهون دائماً مسألة أساسية وهي: كيف يمكنهم استغلال الثروات الطبيعية التي في حوزتهم أحسن استغلال؛ وبالتالي كيف ينظمون أنفسهم وكيف ينظمون العلاقات فيما بينهم لتجقيق هذا الهدف؛ حينئذ نجد أن علم الاجتماع الاقتصادي بالذات هو الذي يفسر لنا نوع التنظيم الاقتصادي الذي ارتضاه المجتمع، ووجده ملائماً للمعتقدات السائدة فيه، ودرجة تطوره الحضاري. كما أنه يفسر لنا التغيرات التي قد تحدث في هذا التنظيم نتيجة لتغيرات تطرأ على البناء الاجتماعي .

---

(٧) المرجع السابق ، ص٩٨ .

(٨) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

٢- سوسيولوجية القرار الاقتصادي:

إن الأفراد الذين يكونون المجتمع لابد لهم من اتخاذ قرارات بشأن الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ولكن هؤلاء الأفراد مختلفون فيما بينهم؟ فمن الذي يفرض القرار؟ هنا يجب التمييز بين ثلاث مستويات:

أ – مستوى السلطة الحاكمة التي يجب أن نعرف فيها من الذي يقرر، وكيف يقرر. وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار الهيئات المختلفة للحكم، ومن الذي يشترك منها في اتخاذ القرار.

ب– مستوى المشروع أو وحدة الإنتاج، وهناك أيضاً يجب أن نعرف من الذي يختص باتخاذ القرار. وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار المديرين ورؤساء العمل.

جـ– مستوى الأفراد، وهنا يجب أن نعرف كيف يختار الفرد مهنته، وكيف يتدرب عليها، ولماذا يختار وسيلة معينة للإنتاج دون أخرى .

أما بالنسبة للاستهلاك فيجب أن نهتم بمعرفة طرق إنفاق الدخل، وأنواع الطموح الموجود عند الأفراد الذين ينتمون لطبقة معينة، وتأثير الطبقات الأخرى...الخ.

٣- سوسيولوجية المعرفة الاقتصادية :

إن الأفراد لا ينظمون أنفسهم، ولا يتخذون قراراتهم بطريقة لا شعورية، بل يحاولون معرفة نظامهم الاقتصادي، وكيف يعمل، وذلك بهدف تحسينه أو تبديله، فالمعرفة الاقتصادية لها دور هام في الإنتاج. وهنا

يتدخل علم الاجتماع لتوضيح المقاييس أو المعايير التي تراعى عند اختيار من يعملون في مجال الاقتصاد، كما يوضح أدوارهم من حيث الاقتصار على الاستشارة أو الاشتراك في اتخاذ القرار. وكذلك فإن علم الاجتماع يهتم بمعرفة وسيلة انتقال المعرفة الاقتصادية مما يؤثر على درجة نمو المجتمع فى المستقبل.

ويوضح ما سبق أن النشاط الاقتصادي يعتبر أحد مظاهر الحياة الاجتماعية ووظيفة هامة من الوظائف الاجتماعية التي تتكامل فيما بينها للحرص على سلامة البناء الاجتماعي . وشأن الاقتصاد في وظيفته شأن السياسة والأخلاق والدين، فالنشاط الاقتصادي أحد أوجه النشاط البشرى الهامة. ففي المجتمعات التقليدية كان توزيع السلع محكوماً بعلاقات غير اقتصادية بين الناس، وحيث تمثل هذا في مكانتهم التي يكتسبونها من جماعاتهم القرابية أو أي شكل آخر للتنظيم البشرى الذي لا يرتبط بالمنفعة إلا أن الخاصية الأساسية المميزة للانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة متمثلة في التخصص الوظيفي، ومن ثم اعتمدت المجتمعات الحديثة على التبادل. حتى أصبح التبادل بمرور الزمن منفصلاً عن المكانة الاجتماعية التقليدية. وتطور السوق الذي فيه تبادل الناس السلع وفق إجراءات معينة[٩].

---

(٩) غريب سيد أحمد، عادل مختار الهوارى، الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٦١.

ووفقاً لذلك يقوم عالم الاجتماع عند دراسته للسلوك الاقتصادي بإبراز الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يتم فيه النشاط الاقتصادي، كما أن التحليل السوسيولوجي يركز على صور التنظيم الاجتماعي، وأنساق الأدوار المترابطة، ونماذج المعايير والقيم التي تتحكم في النشاط الاقتصادي لمجتمع معين. ويهتم عالم الاجتماع كذلك بدراسة العلاقة بين النظام الاقتصادي ومظاهر التنظيم المجتمعي الأخرى، وخاصة من خلال تتبُع تغيرها المصاحب في مجتمع بعينه(١٠).

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادي أن يدرك التساند أو التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية على مستويين(١١):

١- مستوى البناء الملموس أو المشخص للوحدات الاقتصادية:

ففي المنشأة الصناعية مثلاً يستطيع علم الاجتماع الاقتصادي أن يدرس أنساق المكانة وعلاقات القوة والسلطة، والانحراف، والجماعات، والزمر الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر، ويتأكد هذا المحور الذي يهتم بدراسة بناء الوحدات في أحد فروع علم الاجتماع الاقتصادي يعرف باسم علم الاجتماع الصناعي.

---

(١٠) محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٤٧.

(١١) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٩٩–١٠٠.

٢- مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية:

وفي هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة العلاقة بين المصالح الاقتصادية ومختلف المصالح القانونية والسياسية والعائلية والدينية وذلك على مستوى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير معاً. كما يهتم أيضاً وعلى مستوى أعلى من ذلك بتحليل العلاقة بين النسق الاقتصادي وغيره من الأنساق الأخرى. وقد يترتب على هذا المحور الذي يهتم بالعلاقة بين الوحدات مناقشة مستفيضة لموضوعات ذات طبيعة عامة وشاملة في علم الاجتماع الاقتصادي (مثل السياسة العامة وصراع العمال مع الإدارة والعلاقة بين الطبقات الاقتصادية) كتلك التي استوعبها التراث الفكري لكل من ماركس وماكس فيبر. وقد قدم نيل سملسر N. Smelser أفضل التعريفات لعلم الاجتماع الاقتصادي في كتابه سيوسيولوجيا الحياة الاقتصادية بوصفه (العلم الذي يقوم علي تطبيق الإطار المرجعي لعلم الاجتماع ونماذجه التفسيرية لدرسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تعالج عمليات الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك للسلع والخدمات النادرة))[١٢].

ومما سبق يمكن تعريف علم الاجتماع الاقتصادي بوصفه أحد فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية لإنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، واستهلاكها. وكذلك يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتضمنة

محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار الأهالي، سوريا، ١٩٩٨، ص١٦.

في السلوك الاقتصادي، والإطار الاجتماعي والثقافي الذي يتم فيه النشاط الاقتصادي .

ثانياً: التحليل الاقتصادي للجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية:

يحفل تاريخ الفكر الاقتصادي بالعديد من النظريات الاقتصادية التي أظهرت أن حركة المجتمع لها علاقة كبيرة بحركة الاقتصاد، وأن هناك مجموعة من القوانين التي تحكم كلاً من الاقتصاد والمجتمع، وأن هذه القوانين هي السبب في نجاح أو تقدم أي مجتمع(١٢). وسنحاول توضيح إسهام الفكر الاقتصادي في مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية في الحياة الاقتصادية من خلال عرض الأفكار الرئيسية للعلماء البارزين في هذا المجال.

١ - آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣-١٧٩٠):

يعتبر آدم سميث من أهم علماء النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد، وواحداً من أكبر نقاد المذهب التجاري(*)، وقد ضمن كتابة المعروف ثروة

---

(١٢) Kuper, Adam, and Kuper, Jessica, The Social Science Encyclopedia, Routledge & Kegan paul, London, ١٩٨٥, p. ٢٢٥.

(*) انتشرت أفكار مدرسة التجاريين في خلال الفترة التي ازدهرت فيها الدولة القومية، ولقد اهتم التجاريون الذين يسعون إلى تحقيق الدولة القومية القوية

الأمم (ويعد هذا انجيل الاقتصاديين الكلاسيكيين) انتقاداته للمذهب التجاري، حيث عمل على تفنيد الآراء التي جاء بها التجاريون. ففيما يتعلق بالثروة وطبيعتها، نجد أن سميث عارض بشدة تركيز التجاريين على النقود والمعادن النفيسة، كمصدر أساسي للثروة، فثروة الأمة في رأيه تقوم على أساس القوة الإنتاجية للدولة وقدرتها على الوفاء بإنتاج ضروريات الحياة علاوة على وسائل الترفية والمتعة. أما النقود فإنها لا تعدو كونها وسيلة للتبادل تعمل على تيسير الحصول على هذه السلع. أما مستوى الإنتاج فإنه يعتمد بدوره على التقسيم الاقتصادي للعمل الإنتاجي[١٣].

وقد رأى سميث أن تقسيم العمل هو المفتاح لزيادة الإنتاجية، فعندما يتخصص العمال في أنشطة محددة بدلاً من الاضطلاع بمهام إنتاجية مختلفة، فإنهم يستطيعون بصورة تجميعية أن ينتجوا أكثر بنفس المجهود. كما أن التقسيم الواسع للعمل يتوقف على عاملين الأول استخدام الآلات ومعدات متخصصة، والثاني حجم السوق، فكلما كان السوق متسعاً ساعد ذلك على التوسع في تقسيم العمل. فعلى سبيل المثال أدى اكتشاف أمريكا اللاتينية إلى فتح أسواق جديدة أمام السلع الأوربية، وأتاح الفرصة أمام البلاد الأوربية

بدراسة كيفية زيادة تدفق معدن الذهب إلى الدولة ووضع السياسات اللازمة لمنع خروج هذا المعدن منها. انظر: العشري حسين درويش، مرجع سابق، ص٤٥٤.

(١٣) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٩.

لتصريف أكبر جزء من إنتاجها من السلع، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة لتقسيم العمل(١٤).

ويشير سميث إلى أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، حيث تعتبر كمية العمل التي تتجسد في كل سلعة مقياساً لقيمتها الفعلية. وقد فكر سميث فيما إذا كانت قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها أم بنفقات إنتاجها. وقد بدا له هذا الأمر غامضاً عندما وجد أن الماء وهو ذو نفع كبير أقل في القيمة من الماس، وهو ذو نفع قليل بالنسبة للإنسان، لذلك ميز سميث بين قيمة السلعة في الاستعمال وبين قيمتها في الاستبدال . فالأشياء التي تتمتع بأكبر قيمة من حيث الاستخدام لها عادة قيمة صغيرة أو ليس لها أي قيمة في عملية التبادل، وعلى الجانب الآخر فإن تلك الأشياء التي تتمتع بأكبر قيمة في التبادل لها عادة قيمة أقل أو ليس لها أي قيمة بالنسبة للاستخدام(١٥).

وقد اعترض آدم سميث على الفكرة القائلة بأنه يجب على الدولة أن تنتهج سياسة اقتصادية لتشجيع صناعات معنية دون غيرها، وذلك من

---

(١٤) Baldwin, Robert E., Economic Development and Growth, Wiley Eastern private Limited, New Delhi, ١٩٧١, p. ٢٢.

(١٥) Osar, Jacob & Blanchfiled, William C., The Evolution of Economic Thought, Third Edition, Harcourt Brace, Jovanovich Publishers, San Diego and New York, ١٩٧٥, p. ٧٢.

خلال بعض الممارسات السياسية، فالحكومة لا ينبغي أن تتدخل لفرض الاحتكار، أو تحديد رسوم جمركية معينة فضلاً عن عدم مؤازرة قيام صناعة معينة على أساس التصدير فقط، وأن تترك الدولة الساحة الاقتصادية لرجال المال والعمال باعتبارهم أقدر من غيرهم على تحديد متغيرات هذا المجال. وعلى ضوء ذلك المبدأ الذي اكتسب ذيوعاً كبيراً، وهو مبدأ الحرية الاقتصادية (مبدأ دعه يعمل **Laissez Faire**) يرى سميث أن تتخلى الدولة عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم بأنفسهم دونما أي تدخل من الدولة، ومن ثم فإنه يمكن الجزم بأن مذهب الحرية الاقتصادية يعني بالدرجة الأولى إعادة لتركيز القوة في النسق الاجتماعي وليس مجرد ترك المجال بغير ما سلطة على الإطلاق[١٦].

وهكذا جاءت أفكار سميث وكتاباته لتعبر عن أفكار طبقة رجال الأعمال في أوربا في ذلك الوقت، فأصبح لرجال الأعمال الحق في حرية العمل لخدمة مصالحهم الذاتية، وأصبح تدخل الحكومة للحد من نشاطهم أمراً مرفوضاً من قبل المجتمع، وأصبحت مصلحة المجتمع لا ترى إلا من خلال مصلحة رجال الأعمال، وأهدافهم لا تتحقق إلا من خلال المؤسسات

---

(١٦) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص١٠.

الاقتصادية التي يقومون على إدارتها، وهكذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي هدفاً في حد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق هدف(١٧).

ولمنع رجال الأعمال من الانسياق وراء مصلحتهم الشخصية يقترح سميث وضع قيود سياسية عامة تستهدف كبح جماح رجال الأعمال من العمل لصالحهم الخاص. مثال ذلك أن الدولة يجب عليها أن تضع إطاراً قانونياً يضمن أن تبرم الاتفاقيات والعقود بطريقة كريمة ومشروعة، وبالتالي لا يسمح للدولة أن تضمن أو تكفل مصالح جماعات اقتصادية خاصة دون أخرى. وعلى هذا النحو فإن مبدأ حرية العمل وحرية التجارة في نظر سميث لا يعنى أن تقف الدولة موقفاً سلبياً تماماً بل يعنى وضع قاعدة نظامية وقانونية وأخلاقية تشجع النظام التجاري العام أكثر مما تشجع المشروعات الخاصة(١٨).

ومما سبق يمكن القول إن آدم سميث قد ناقش من خلال كتابه كيفية زيادة ثروة الأمم، وأكد أن هذه الثروة لن تزداد دون بذل الجهد الكافي لزيادة الإنتاج، وذلك لن يتم إلا من خلال تقسيم العمل الذي يعد المفتاح الأساسي لزيادة الإنتاجية. كما أكد سميث على أنه لا يوجد تعارض بين المصلحة الشخصية للأفراد وبين مصلحة المجتمع لذلك شجع سميث مبدأ الحرية

---

(١٧) محمد ربيع، الاقتصاد والمجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص١٩.

(١٨) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي ، مرجع سابق، ص٢٢.

الاقتصادية، ولكنه في نفس الوقت أباح للدولة وضع بعض القيود للحد من جماح رجال الأعمال وسعيهم وراء تحقيق مصالحهم الشخصية.

٢- كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٤):

تحتل عملية الإنتاج موقعاً أساسياً من فهم ماركس للتطور الاجتماعي حيث يرى ماركس أن البشر بصفة دائمة يعدلون ويغيرون الأدوات والأنشطة التي يقومون بها من أجل التعامل مع العالم الطبيعي حتى يتمكنوا من إشباع حاجاتهم الأساسية(١٩).

وتعد عملية الإنتاج الاجتماعي كما يرى ماركس هي حجر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الإنساني. ومجموع علاقات الإنتاج يشكل البناء الاقتصادي للمجتمع أو ما يسمى بالأساس. وهذا الأساس الاقتصادي شرط لابد منه لظهور ما يسمى بالبناء الفوقي أي البناء السياسي والتشريعي والفلسفي والأخلاقي والجمالي والديني للمجتمع، وما يترتب على ذلك من علاقات ومؤسسات ومنظمات(٢٠). ووفقاً لذلك يرى ماركس أن وعي الناس

---

(١٩) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٩٤.

(٢٠) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٦١.

ليس هو الذي يحدد وجودهم ، وإنما على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم[٢١].

ويذهب ماركس إلى أن العامل هو الذي ينتج القيمة، لذلك فإنه يكون هو الشخص الذي أسهم إسهاماً إيجابياً في وجودها، من ثم فإنه يكون له الحق في ملكية ما ينتج بقدر إسهامه في هذا الإنتاج، وعلى هذا فإن قيمته (أي أجره) يجب أن تتعادل مع قيمة السلعة المنتجة، ولكن الذي يحدث أنه وفقاً للنظام الرأسمالي يتحدد الأجر سلفاً ويقوم تعاقد بين العامل وصاحب العمل يحصل العامل بمقتضاه على أجره ولا تكون له علاقة بالسلعة التي ينتجها. ونظراً لظروف المنافسة وازدياد عرض العمل يتقاضى العامل أجراً يكاد يصل إلى حد الكفاف، وهو القدر الذي لا يكفي سوى لأود حياته هو وأسرته فقط، في حين أن السلعة عندما تباع يتوقف ثمنها على ظروف العرض والطلب، ولكن نظراً لأن الرأسمالي يتعاقد مقدماً مع العامل وطالما أنه سيد الموقف، فإن عقد العمل دائماً ما يكون في صالحه. وقد سمي ماركس الفرق بين كمية العمل الاجتماعي اللازم لإبقاء العامل حياً ليعيش حياة الكفاف ، وبين كمية العمل الاجتماعي الذي تتقرر على أساسه القيمة " بفائض القيمة ". وكان ماركس يرى أن الرأسمالي يحصل على هذا الفائض

---

(٢١) Gupta, K. R., Economics of Development and Planning, Third Edition, Atma Ram & Sons, Delhi, ١٩٧٧, p. ٣٦.

تحت ستار الفائدة والربح وبسبب احتكاره لأدوات الإنتاج، ومن ثم فمن الضروري أن يعود هذا الفائض للعمال لأن أصحاب رؤوس الأموال، إنما يحصلون عليه بدون وجه حق ففائض القيمة إذن من حق العمال ومن ثم يجب أن يعود إليهم(٢٢).

كما ذهب ماركس إلى أنه منذ أن انقسم المجتمع إلى طبقات، كانت الطبقة المسيطرة اقتصادياً هي التي تستحوذ على القوة السياسية وتستخدمها لوضع القوانين والقواعد السلوكية التي تتفق ومصالحها أي أنها تضفى على القانون دائماً طابعاً مستقلاً عن إرادة الأفراد ورغباتهم. ولا يكون القانون بذلك سوى قناع أو ستار يخفى وراءه مصالح الطبقة المسيطرة الحاكمة التى يقوم على صونها وحمايتها(٢٣).

وبجانب ما يحدث على المستوى الداخلي ، فقد أكدت التحليلات الماركسية أن نفس الشيء يحدث على المستوى العالمي، حيث تقوم الدولة المتقدمة بفرض القوانين التي تحقق أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى على الدول النامية(٢٤). وخير مثال على ذلك "اتفاقية الجات التي تعد مثالاً

---

(٢٢) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد ٢٦١، سبتمبر، ٢٠٠٠، ص ص٤٥-٤٦.

(٢٣) محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانوني، الأسس والاتجاهات، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٥٢.

(٢٤) Cardoso, F. H, and Faletto, E, Dependency and Development in Latin America, Trans. By: Marjory Mattingly Uriquidi, University of California press, Berkely, ١٩٧٩, pp. ١-٥.

صارخاً للسياسات والقوانين التي تهدف لاستمرار هيمنة دول الشمال الغنى على دول الجنوب الفقير[٢٥].

ومع ما قدمته الماركسية للتراث السوسيولوجي من أفكار أسهمت في تقدمه، إلا أن الماركسية لها سلبياتها كالنظريات الأخرى، وخاصة توقع ماركس لنمو الدول الرأسمالية والذي جاء مخيباً للآمال فلم تقم الثورات الاشتراكية في الدول الرأسمالية. بالإضافة إلى زيادة معدلات اللا مُساواة على الصعيد الدولي[٢٦]. والذي أدى إلى حدوث هزة عنيفة في أفكار الماركسيين والمتبنيين لأفكار ماركس.

٣- جون منيارد كينز John M. Keynes (١٨٨٣-١٩٦٤):

يقف كينز موقف المعارضة من نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، إذ يؤمن بضرورة تدخل الحكومة في سبيل العمل على استقرار النظام الاقتصادي. وتتسم معارضة كينز للأفكار الكلاسيكية بالتركيز على صفتين أساسيتين من صفات الاقتصاد الكلاسيكي . الأولى تهتم بصفة خاصة بالمستوى التصوري للتحليل الاقتصادي . فقد كانت وحدة التحليل في الاقتصاد الكلاسيكي وفى أكمل صوره نضوجاً — كما جاءت عند مارشال — هي ظروف الإنتاج والأسعار للشركات الفردية المستقلة، على حين توارى الاهتمام

---

(٢٥) Avery, William, World Agriculture and The GATT Boulder, Lynne Reinner, ١٩٩٢, p. ٣.

(٢٦) محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص٢١٠.

بظروف الاقتصاد ككل أو ما يسميه علماء الاقتصاد بسلوك التكتلات الاقتصادية، على حين أصر كينز على القول بأن التكتلات الاقتصادية تمثل لب التحليل الاقتصادي . أما الصفة الثانية التي عارضها كينز فهي تتمثل في كتابات كل من ساى J. B. Say في القرن الثامن عشر وامتداده عند بيجو A. C. Pigon والتي كانت تذهب إلى أن موارد الاقتصاديات الحرة يتم استخدامها بشكل كامل ومستقر، حيث تقوم بعض ميكانيزمات التكامل بضمان تشرب النظام القائم لأية تغييرات تحدث على المستويين الاقتصادي والسكاني بحيث لا ينجم عن هذه التغييرات اضطرابات تؤدى إلى الإخلال بنظام المجتمع كله. على حين رأى كينز أن الاقتصاديات الرأسمالية يمكن أن تواجه اختلالاً خطيراً يمكن أن يتطور ويأخذ شكل البطالة والكساد لفترات زمنية ليست بالقصيرة[٢٧].

وتعتبر أفكار كينز الاقتصادية أحد المعالم الرئيسية فى تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث، ونقطة تحول هامة في التفكير الاقتصادي الغربي، وربما يرجع ذلك إلى محاولته اكتشاف بعض القوانين الأساسية التي تحكم النشاطات الاقتصادية وتحدد اتجاهاتها، وبناء على ذلك يمكن التحكم في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الأطراف المختلفة التي تدخل في صياغة القوانين الاقتصادية الأساسية[٢٨].

---

(٢٧) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ص١٣-١٤.

(٢٨) محمد ربيع، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص٢٥.

وفى رؤيته لتحقيق أعلى مستوى من العمالة أو التوظيف طرح كينز بعض التصورات للتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تفاقمت نتيجة للأزمات التي حدثت خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. ومن أهم هذه التصورات ضرورة أن تسعى الحكومة وسياساتها الاقتصادية نحو تشجيع الاستثمار الخاص خلال فترة الكساد لخفض معدلات الفائدة والتي يجب تحديدها من قبل البنوك المركزية. كما يجب توجيه السياسات الحكومية لإنشاء المشروعات الاستثمارية الكبرى التي عن طريقها يمكن استيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة وخاصة خلال مراحل الأزمات والكساد الاقتصادي، كما أكد كينز كثيراً على أهمية احترام الملكية الخاصة، ولكنه أعطى صلاحيات كبيرة للدولة في تحديدها للفوائد التي يجب أن يكتسبها أصحاب المال. كما حرص كينز على ضرورة تشجيع الحكومة وسياساتها الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل من أجل زيادة حجم الاستهلاك. ويمكن إجراء ذلك عن طريق فرض ضرائب عالية على الطبقات الغنية[٢٩].

ومما سبق يتضح مدى التنوع في الأفكار بين المفكرين الاقتصاديين فبينما أيد آدم سميث مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نجد أن كينز يعارض ذلك ويرى أن الدولة لها

---

(٢٩) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي: النشأة والتطور، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ص ٢٣١-٢٣٢.

دور هام ورئيسي في النشاط الاقتصادي . على حين رأى ماركس أن أي مجتمع أيا كانت مرحلة تطوره التاريخي إنما يعتمد على أساس اقتصادي، وأن هذا الأساس هو الذي يحدد البناء الفوقي ومكوناته السياسية والتشريعية والأخلاقية والدينية. لذلك فالطبقة المسيطرة اقتصادياً هي التي تستحوذ على القوة السياسية وبالتالي تضع القوانين التي تخدم مصالحها بالأساس .

ثالثاً: التحليل السوسيولوجي للجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية:

يرى علماء الاجتماع أن الظواهر الاقتصادية، شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، تتحدد داخل إطار من النظم الثابتة التي سبق للمجتمع تكوينها والتمسك بها، كما أنها تفرض نفسها على الأفراد بقوة. فوسائل التقنية وأشكال الملكية، والتبادل، ونظام النقود، والقروض...الخ. كل هذه نظم كونها المجتمع وورثها الحاضر عن الماضي ، ولا يسع المرء إلا أن يخضع لها حين يمارس نشاطه الاقتصادي . وإذا لم يجبره القانون على ذلك أجبره العرف، وقوة العرف ملزمة كقوة القانون. ونظراً لوجود الترابط بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى فهناك استحالة للفصل بين الاقتصاد وبين النظام الاجتماعي في مجموعه [٣٠]. ومن هذا المنطلق سنحاول توضيح إسهام الفكر السوسيولوجي في مجال الكشف عن الجوانب

(٣٠) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

الاجتماعية في الحياة الاقتصادية من خلال عرض الأفكار الرئيسية للعلماء البارزين في هذا المجال.

١ ـ هربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣):

يعتبر هربرت سبنسر من أهم من أثروا في علم الاجتماع في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ويتميز فكرة بالتقاء تراثين عظيمين وهما التطورية والاقتصاد الكلاسيكي اللذين يعتبران قمة النصف الأخير من القرن التاسع عشر. فمن حيث التطور أدمج سبنسر فكرتي أن المجتمع كائن عضوي والنظر إلى التطور الاجتماعي المتقدم إذ عقد عديداً من التشابهات بين المجتمع والكائنات العضوية البيولوجية . كما نظر إلى التطور الاجتماعي في تشابهه مع التطور البيولوجي، وينبثق التطور في حد ذاته على أنه بديل بين قوى التكامل وقوى التمايز، وتصبح النتيجة عملية نمو تسير من المجتمعات المتجانسة في بنائها إلى المجتمعات غير المتجانسة[٣١].

ولكن يضفى سبنسر معنى تاريخياً ملموساً على هذا الإطار التطوري العام يختزل كل التطور التاريخي الذي مرت به المجتمعات في نمطين رئيسيين هما المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي. ويقوم التكامل في

---

(٣١) غريب سيد أحمد، عادل مختار الهواري، الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٢٨٩.

المجتمع العسكري على أساس القوة القاهرة، ويجمع القائد العسكري السلطة السياسية إلى جانب القيادة العسكرية، ويتم تعبئة الصناعة لتكون في خدمة الأهداف العسكرية، ويصبح الفرد مجرد تابع للدولة، ويكون التعاون القهري هو السمة المميزة للتكامل في المجتمع العسكري، وينبع التكامل في كافة صوره بما في ذلك تكامل الأنشطة الاقتصادية) من تصرفات قيادة تجمع في قبضتها مقاليد الحرب والسياسة. ويختلف المجتمع الصناعي عن سابقه اختلافاً بيناً في كافة النواحي، فالنظام السياسي لم يعد تابعاً للقيادة العسكرية، بل تنشأ أبنية ديمقراطية مختلفة تماماً حيث يظهر النظام النيابي ويتم تشكيل الوزارات إلى آخر ذلك من مظاهر النظم الديمقراطية، ويزدهر القطاع الصناعي في النظام الاقتصادي وينفصل عن التأثر المباشر للسلطة السياسية وتنمو عمليات إنتاجية جديدة وصور من التبادل التجاري والتوزيع لم تكن معهودة من قبل. ويتحرر الفرد من سيطرة الخضوع للدولة، ويكون مبدأ التكامل في المجتمع الصناعي قائماً على أساس التعاون الإرادي، ويدخل الأفراد في علاقات مع بعضهم البعض على أساس التعاقدات الحرة[٣٢].

وما سبق يوضح أن رؤية هربرت سبنسر للمجتمع الصناعي تتشابه مع رؤية آدم سميث للاقتصاد التنافسي، فالتكامل يتأثر

---

(٣٢) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص٢٢.

بالمصالح الفردية المتشابكة. ولهذا فالتكامل الاجتماعي النشط يفقد أهميته في المجتمع الصناعي تماماً مثلما كان التنظيم السياسي النشط عند سميث.

٢- إميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧):

لقد عرض دوركايم لكثير من آرائه وأفكاره الأساسية حول التكامل الاقتصادي في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) والذي نشره في عام ١٨٩٣م، وهو رغم ما ضمنه من هجوم عنيف على سبنسر في هذا الكتاب إلا إن تفكيره يماثل إلى حد كبير تفكير سبنسر في وجوه عديدة، فقد اهتم دوركايم في المقام الأول بالوسائل التي يتحقق من خلالها تكامل الحياة الاجتماعية كما أنه يضع قضيته في إطار تصوري نراه يقدم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات: نموذج المجتمع الانقسامي **Segmental** ونموذج المجتمع المتباين **differentiated**[٣٣]. يتسم المجتمع الانقسامي بأنه مجتمع متجانس حيث يتحدد تقسيم العمل الاجتماعي وفقاً للجنس والعمر، والتضامن فيه تضامن آلي **Mechanical Solidarity** وأي سلوك منحرف يقابل برد فعل صارم وقاس حيث يعكس هذا العقاب القيم الجمعية للمجتمع الانقسامي، كما يشمل التضامن الآلي خضوع الفرد لشعور جمعي غير متمايز، ويتشابه هذا النوع من التضامن مع التعاون الإلزامي الذي قال به سبنسر. أما المجتمع المتمايز عند دوركايم فهو يتشابه مع المجتمع الصناعي

(٣٣) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص٤٢.

عند سبنسر، فلكل منهما بناءات للدور المتخصص، وكل منهما يشجع على ظهور التمايزات الفردية، ويتحرر من الاحتكار أو التحكم الكلى للمجتمعات الانقسامية المتجانسة(٣٤).

أما أوجه الاختلاف بين تصور دوركايم وسبنسر فيكمن في مبدأ التكامل الاجتماعي . فالمبدأ العام للتكامل عند سبنسر هو مبدأ التعاقد والمبادلات الحرة، حيث لا حاجة لوجود أي عمل تكميلي رشيد يمكن أن يحول دون إيذاء بعض الأفراد لبعضهم الآخر، مما يدعو إلى الشك في قدرة هذا المجتمع على الاستقرار الذي لا يقوم إلا على أساس التعاقدات المؤقتة بين الأفراد، وعلى العكس من هذا النموذج نرى دوركايم يتحدث عن القانون المدني والدور الأساسي الذي يؤديه في الحفاظ على تكامل المجتمع، بالإضافة إلى أنه يضمن الظروف الملائمة التي يمكن أن تتم في ظلها التعاقدات الحرة بين الأفراد في نموذج التضامن العضوي، ومن مظاهر التضامن العضوي أيضاً بالإضافة إلى القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات الجارية وكذلك الفهم الضمني الذي يوجد بين الشركات الاقتصادية فيما يتعلق بأصول المعاملات. والحقيقة أن الفارق الأساسي بين كل من دوركايم وسبنسر هو أن دوركايم قد أولى اهتماماً تحليلياً خاصاً لمسألة التكامل في المجتمعات المعقدة(٣٥).

---

(٣٤) غريب سيد أحمد، عادل مختار الهواري، الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ٢٩٠-٢٩١.

(٣٥) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص٢٤.

٣- ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤-١٩٢٠):

اهتم ماكس فيبر بدراسة الظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية التي أدت إلى نشأة الرأسمالية في المجتمعات الغربية. وقد استطاع في مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" أن يقيم نمطاً مثالياً **Ideal Type** يربط بين علاقات الإنتاج في المجتمع وبين التصور الديني للعالم. ويشير فيبر إلى أن الأنماط المثالية ليست قوالب جامدة، أو متوسطات، أو مفاهيم مجردة، وإنما هي عبارة عن أبنية عقلية تركيبية تقوم على أساس التأليف بين مجموعة كبيرة من الظواهر الفردية التي ما تزال موجودة أو غير موجودة، والتي يقوم الباحث بتنسيقها وفقاً لوجهة نظر محددة في إطار تحليلي موحد[٣٦].

ولقد كان في مقدمة ما عنى به فيبر بصفة خاصة دراسة الظروف المرتبطة بظهور الرأسمالية الصناعية الحديثة وازدهارها في نموذج المجتمع الغربي، وهو في ذلك أفرد عناية خاصة بتمييز الرأسمالية الصناعة عما عداها من أشكال الرأسمالية كالرأسمالية الاستعمارية حيث تشير الرأسمالية الصناعية – والتي تعرف أحياناً بالرأسمالية البورجوازية العقلانية – إلى التنظيم الرشيد أو العقلاني. وتتمثل خصائص النموذج المثالي لهذا الشكل

---

(٣٦) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٩٨٨، ص٢٥٩.

المتميز من أشكال الرأسمالية - كما لخصها رايت ميلز C. Wright Mills وجيرث H. Gerth على لسان فيبر - في أن:

المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمي للعمل الحر وفيها يمارس صاحب المشروع عمله على مسئوليته الخاصة متحملاً مخاطره كما يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة دون تحديد بسوق معين، إلى جانب أن عملياته الإنتاجية تحكم في العادة وتوجه بسياسة رشيدة تهدف إلى تحقيق التوازن الدائم بين نفقات الإنتاج وعائداته[٣٧].

ووفقاً لهذا تتمثل روح الرأسمالية عند فيبر في السعي لاكتسابه الثروة من خلال نشاط اقتصادي منظم، وتجنب استخدام هذه الثروة للمتعة الشخصية[٣٨]. لذلك فالرأسمالية الحديثة التي ظهرت في أوربا نشأت كما يرى فيبر من خلال العقيدة البروتستانتية وقيمها الدينية. فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية. فالديانة البروتستانتية تهتم اهتماماً كبيراً بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتعطي للمهنة قيمة أخلاقية كبرى، وتقدس العمل، وتعتبر جمع الأموال بطريقة شريفة عملاً ذكياً. لذلك فأغلب

(٣٧) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٤٦-٤٧.

(٣٨) Giddens, Anthony, Capitalism and Modern Social Theory, An Analysis of The Writings of Max Weber, Cambridge University press, ١٩٧١, p. ١٢٦.

رجال الأعمال والعمال المهرة وأصحاب المهن التجارية والصناعية الهامة في أوربا هم عادة من البروتستانت[٣٩].

كما أكد فيبر على تنظيم توزيع النقود والتبادل من الناحية السياسية والقانونية فالرأسمالية الرشيدة لا تستطيع إحياء ذاتها بدون سلطة سياسية. كذلك فإن فيبر يرى أن النموذج الوسيط للتبادل يكمن في تقدم وتعميم وتداول النقود، طالما أن التداول يسمح بتوسيع السوق وإيجاد الأرصدة. وأخيراً ركز فيبر – مثل دوركايم – على أهمية الإطار القانوني لضمان صحة التعاقدات، وضمان سيطرة التنظيمات القانونية في نسق الإدارة الوظيفي والقضائي[٤٠].

ومما سبق يتضح أن ماكس فيبر لم يقدم نظرية متكاملة في علم الاجتماع الاقتصادي، بل إنه اهتم بصفة خاصة بدراسة الظروف المرتبطة بظهور الرأسمالية الصناعية الحديثة وازدهارها. كما اهتم بدراسة العلاقة بين نشأة النظام الرأسمالي وبين العقيدة البروتستانتية وقيمها الدينية.

ومما سبق يتضح أن علماء الاجتماع يعتبرون النشاط الاقتصادي أحد مظاهر الحياة الاجتماعية، لذلك فالاقتصاد شأنه شأن النظم الاجتماعية الأخرى – مثل النظام السياسي والنظام الأسرى والنظام

---

(٣٩) فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي: أطروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٠، ص٢٠.

(٤٠) غريب سيد احمد، عادل مختار الهواري، الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

الديني – له وظيفة هامة تتمثل في المحافظة على سلامة البناء الاجتماعي. كما أن الظواهر الاقتصادية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى تعبر بالأساس عن روح الجماعات وقيمها وتقاليدها.

و بعد هذه المقدمة التمهيدية التي لابد منها كي يستطيع القارئ أن يفهم مدى الصلة الوثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع ، والظروف المجتمعية و الفكرية التي ساهمت في نشأة وتطور علم الاجتماع الاقتصادي ، فإن هذا الكتاب المترجم يقيم بين دفتيه ستة فصول بالإضافة إلى المقدمة .

وقد حرص المترجمان في اختيار الفصول المترجمة علي انتقاء فصول تعبر عن التراث النظري والمعاصر لعلم الاجتماع الاقتصادي لذا ناقش **الفصل الأول** رؤية ابن خلدون للتحول الاقتصادي حيث تعد مقدمته الشهيرة وثيقة الصلة بسياسات التكيف الهيكلي الراهنة سواء في داخل البلاد العربية أو خارجها ، وعالج **الفصل الثاني** أهمية وقيمة علم الاجتماع الاقتصادي مركزاً علي المرأة في علم الاجتماع الاقتصادي ، أما **الفصل الثالث** فهو يقدم تنظيراً للجديد في علم الاجتماع الاقتصادي الماركسي. وحاول **الفصل الرابع** تحديد الاهتمام بالأسئلة المثارة عالمياً بين علماء الاجتماع الاقتصادي اليوم .

وفي إطار تزايد الاهتمام بالآثار الاجتماعية لسياسة الخصخصة يقدم **الفصل الخامس** تقييماً لتجربة خصخصة الخدمات والبنية التحتية

الحضرية في الدول النامية .. وأخيراً يقدم **الفصل السادس** الإجابة على الكثير من التساؤلات الخاصة بأدوار ومهام الدولة في الدول النامية في ظل اتجاهها للاعتماد الكلى على آليات السوق .

وقد ترجم " **الأستاذ الدكتور محمد ياسر الخواجة** " الفصول من الأول إلي الرابع ، بالإضافة إلي مراجعة المقدمة ، بينما ترجم " **الدكتور محمد سعيد** " الفصول الخامس ، والسادس ، بالإضافة إلي كتابة المقدمة .

وأخيراً نأمل أن يكون هذا الكتاب مستلهماً لمقولة "**باول هوفمان**" في مؤلفه " **عالم بلا فاقة world without want** " ، حيث يقول مخاطباً قارئ الكتاب: " أنا وأنت عضوان من أفراد الأقلية المتمتعة بالامتيازات. وكوننا نستطيع القراءة، يجعلنا عضوين في هذه الأقلية . وإذا استطاع كل فرد في العالم ـ قادر على ذلك ـ أن يقرأ هذا الكتاب، لظللنا جميعاً أقلية ".

والله ولي التوفيق ،،

أ.د . ياسر الخواجة

د. محمد سعيد

الفصل الأول

ابن خلدون والتحول الاقتصادي

المحتويات :

تمهيد .

أولاً : ابن خلدون و نظرية النسق الاجتماعي .

ثانياً: ملاحظات ابن خلدون على التنمية الاقتصادية .

ثالثـاً: المقدمة وثيقة الصلة بسياسات التكيف الهيكلي.

تمهيد [*] :

لقد تعرضت عدد من البلدان العربية لبرامج التكيف الهيكلي **Structure Adjustment Programs** تحت إشراف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، و تهدف هذه البرامج إلى جعل النظم الاقتصادية المختلفة و بعض النظم العربية الاشتراكية أكثر اتجاهاً نحو آليات السوق ، خاصة أن السياسات التي بدأت في الخمسينات و الستينات في دول مثل الجزائر ، و تونس و سوريا ، و مصر أدت إلى تصاعد التوتر الاجتماعي الذي نجم عن التزايد السكاني المستمر ، نحو التكتلات الحضرية و البطالة . و انه من المتوقع ببساطة — مع فوكوياما — في كتابه نهاية التاريخ أن غالبية المجتمعات تحاول أن تتبنى نظام السوق و تقوية المجتمع المدني ، والديمقراطية البرلمانية .

وكما عرف ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) فإن التغير الاقتصادي والاجتماعي عملية لا تنتهي أبداً ، و انه من المناسب هنا أن نلقى الضوء على

(*) ترجم هذا الفصل وعلق عليه " أ. د. ياسر الخواجة " عن المصدر التالي :

Dieter, Weiss, Ibn khaldun on economic Transformation , Middle east studies ,U. S. A. , N.٢٧ , ١٩٩٥ , PP . ٢٩-٣٧

هذا الباحث العظيم من العالم العربي الذي كتب بحثا حيوياً و استراتيجيات ملائمة منذ (٦٠٠) عاماً .

أولاً : ابن خلدون و نظرية النسق الاجتماعي :

ولد ابن خلدون في تونس من عشيرة ذات أصول من الجنوب الغربي ، و لها نفوذ حقيقي في أسلمة أسبانيا بعد سقوط **Seville** في عام ١٢٤٨ في شمال غرب إفريقيا . و لقد تعرض لاضطرا بات عدة و تولى أول موقع في عام ١٣٥٢ في محكمة تونس في سن العشرين ، و انطلق للمواقع الإدارية و الدبلوماسية ، و القضائية في خدمة مختلف الحكام في المغرب ، و أسبانيا و مصر .

ومن عام ١٣٧٥ إلى ١٣٧٨ ضاق من السياسة و مخاطر الحياة العامة ، و كتب في هذه الفترة كتابه تاريخ العالم (كتاب العبر) و التي اشتهرت بمقدمة ابن خلدون التي أتمها في عام ١٣٧٧م ولا شك أن حياة ابن خلدون أعطته خبرة و خلفية عن محاولته لاستخلاص الخبرة التاريخية في تحديد القواعد العلمية المنظمة لازدهار و اضمحلال الأنساق الاجتماعية و تفسير أشكال التغير التاريخي ،و أنه هدف الى أن هناك علم جديد لنشأة و انهيار الثقافات (سماه علم العمران البشرى) هذا العلم طبقاً لابن خلدون يجب أن يكون موضوعه الأساسي – المجتمع الإنساني – و مشكلاته الأساسية التحولات الاجتماعية و بالتعبيرات الحديثة فإنه تناول العمليات التي تحدث التغير الدائري أثناء المظاهر العادية نسبيا ، و لكن النسق الاجتماعي

يخضع لتغيرات حادة من وقت لآخر بحيث يؤدى الى حدوث تغيرات أساسية فيه .

ولقد شاهد هذا بنفسه في شكل الطاعون الأسود **black death** الذي تفشى في أوربا و آسيا في القرن الرابع عشر و الذي أصاب تونس في عام (١٣٤٨- ١٣٤٩).

و كان المفهوم الأساسي للنظرية الاجتماعية عند ابن خلدون هو العصبية **asabiyya** (شعور الجماعة بالتماسك الاجتماعي **social cohesion**) و الذي يرى من خلاله انه القوة الحاسمة وراء ظهور الحضارة .

وفي هذه الأيام يمكن أن تنطبق العصبية على عملية التنمية الاقتصادية حيث أنها يمكن أن تشيد كالتزام مشترك للقادة لتطوير تقوية دافعية الشعوب للإنجاز ، و أن نجاح أو فشل استراتيجيات التنمية أثناء العقود الأربعة الماضية كان يتحدد في الواقع بواسطة هذين العاملين (العصبية و الدافع للإنجاز) أكثر من العناصر الاقتصادية التقليدية مثل رأس المال و الموارد الطبيعية ، و العمل غير الماهر .

ووفقاً لابن خلدون فإن العصبية ظهرت تلقائيا بين القبائل و الأتباع (الأقارب) و أنها العلاقة بين الأشخاص الذين يساندون كل منهما الآخر.

و العصبية يمكن أن تمتد إلى الموكلين و المتحالفين عندما تكون المصالح المتبادلة بينهم مشتركة ، و التضامن و التماسك الاجتماعي و المشاعر الجماعية هي التي تحدث التعاون .

وأن تدعيم القائد السياسي بالعصبية بدرجة كافية يمكن أن تساعده في تأسيس سلالة حاكمة جديدة **dynasty** فالتعاون **co-operation** أساس لبناء تنظيم اجتماعي كفء و لذلك فإنه يصبح أكثر وأكثر أهمية لنمو الدولة و أن الاختلاف في نوعية العصبية يحدد الاختلاف في حجم و نوعية الحضارة ، و بعد الوصول إلى قمة الحضارة فإن العصبية تصبح من الضروري ضعيفة كنتيجة لتشابك مجموعة من العوامل النفسية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

وأن الانغماس في الترف و الرفاهية يلعب دوراً بارزاً في الفساد و الانحلال ، و أن انحلال الحضارة القديمة يسمح بظهور حضارة أخرى جديدة منافسة و هذا ما يوضح أن رؤى ابن خلدون هي حديثة بشكل لافت للنظر .

وتوضح العقود الأربعة للتنمية الاقتصادية التي تمت في (١٥٠) دولة أن التماسك الاجتماعي المبنى على الاتفاق الثقافي و الاجتماعي الأكيد ، و إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان هي في الواقع العامل الحاسم في النجاح.

فضلاً عن مجموعة من العناصر الأخرى كالتزام الصفوة الحاكمة بالتنمية ، و توفير إطار ملائم للعمل في ظل الظروف الاقتصادية الكبرى والتنظيم الثقافي ، و تأهيل العامل البشرى المرتبط بالتقاليد التعليمية ، والبرامج الدراسية الموجهة بالممارسة و التطبيق ، و القيم الموجهة بالإنجاز .

ثانياً : ملاحظات ابن خلدون على التنمية الاقتصادية :

لقد نشر آدم سميث في عام ١٧٧٦م كتابه " بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم " و قد شرح في الفصل الأول من هذا الكتاب لماذا أن تقسيم العمل يمكن العمال من التخصص ، و زيادة إنتاجيتهم و في الحقيقة لقد قدم ابن خلدون أيضا تفسيراً لنفس هذه القضية منذ أكثر من (٤٠٠) عام على وجه التحديد .

حيث سعى ابن خلدون لتحليل الحاجة الاجتماعية و ميل الناس للتعاون و العيش معاً ، و في ضوء تفسيره لقضية تقسيم العمل في المجتمع ، فيقول :

" فالإنسان لا يستطيع أن يلبي حاجاته الأساسية و الضرورية بمفرده في المجتمع الذي يعيش فيه ، و كل الكائنات البشرية يجب أن تتعاون ، فإن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجاته من ذلك الغذاء ، فالحنطة مثلا لا يحصل عليها إلا بعد كثير من الطحن ، و العجن ، و الطبخ ، و كل واحد من هذه الأعمال الثلاث يحتاج الى مواعين و آلات ، لا تتم إلا بصناعات متعددة ، وإلى أعمال أخرى يخرج الحب من غلاف السنابل ، و يحتاج كل

واحـد مـن هـذه آلات متعـددة و مـصانع كـثيرة أكثـر مـن الأولى بكـثير ، و يستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد ، فلابد مـن اجتمـاع القـدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل على القوت له و لهم .

وكلما تعقدت شبكة العمل باستمرار كلما تطلب التعاون ، و مـن ثـم فالعصبية و التعاون يصبحا أكثـر أهميـة في التنميـة ، و بخاصـة في المراحـل العالية من التنظيم و نمو الأسواق ، ومع تـصاعد الثـروة هنـاك طلـب متزايـد على المنتجات الأكثـر تميـزاً في الأسـواق المتباينـة الـتي تقـدم بـدورها فرصـا جديدة لمنتجات أكثر تخصصاً .

فالتنمية تتكون من الحافز المتبادل مـن العـرض و الطلـب و المـرتبط بتشجيع العلم و التكنولوجيا .

هذا و لقد أدرك ابن خلـدون أن الأسـعار و القـيم تتحـدد عـن طريـق العرض و الطلب ، و انه أكد على أهمية الروابط بين آليات السوق ، فالطلـب يتيح فرصاً للربح و يحفـز العـرض ، و القـوة الـشرائية تنقلـب إلى الطلـب ، وهذا يحفز عملية التنمية المتراكمة .

و لقد أكد ابن خلدون على دور العمل كمصدر للقيمة المضافة ، فالربح هو القيمة التي يحصل عليها الإنسان من العمل ، وكان على وعى بأن التعلـيم و المستوى العالي من التكنولوجيا يؤدى إلى زيادة الإنتاجية . و عندما تتوافر المقدرة التكنولوجية فإنها تجذب المواهب التي بدورها تقوى الفائـدة التقنيـة

، لهذا السبب فإن التنمية تتمركز في المدن حيث أن الطلب و الدخل فيها مرتفع ، و القوة الشرائية متزايدة .

ولقد أعلن ابن خلدون أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى إطار عمل سياسي مستقر أو ثابت . وهذا الاكتشاف قد تأكد مرة أخرى في الوقت الراهن ، و رأى أن الهيكل الإداري يجب أن يكون بسيطاً ، و متمركزا على وظائف قليلة أساساً مثل الدفاع و الدبلوماسية و التمويل العام ،و رأى أن الإشراف على الأسواق و تعزيز التعاملات المالية المنظمة ، و فحص المباني لحماية السكان يجب أن تكون جزاءاً من واجباتها الأساسية .

هذا و لقد وصف ابن خلدون مؤهلات الحاكم الجيد فيقول :

" إذا ولى الرجل منكم أو صير إليه أمر خلق الله و عياله ، فليراقب الله عز و جل ، و ليؤثر طاعته ، وليكن مع الضعيف رفيقا و للمظلوم منصفاً ، فإن الخلق عيال الله ، وأحبهم إليه أرفقهم بعياله ، ثم ليكن بالعدل حاكماً ، و للأشراف مكرما وللوفي موقراً ، و للبلاد عامراً ، و للرعية متآلفاً ، و عن آذاهم متخلفاً ، و ليكن في مجلسه متواضعاً حليماً ، وفى سجلات خراجه واستقصاء حقوقه رفيقاً، و الاهتمام بشكوى الناس ، و إنجاز الواجبات الدينية ، و العبادة الإلهية بكل تفاصيلها ، و تجنب الحيل ، و المكر والغش و عدم الوفاء بالتعهدات و أشياء أخرى شبيهه " .

ونسق العمل طبقاً لابن خلدون يجب أن يتوازن بين الإشراف العام أو السيطرة العامة ووعى القيادة بالتوافق مع الحرية الاقتصادية للأفراد ،

وغير معوق لسيطرة القطاع العام أو يزيد من فرض الضرائب بصورة مرهقة ، فإنها تحطم الحوافز الاقتصادية للعمل المنتج ، و أن الأسواق يجب أن تكون متحررة من سياسة التدخل الاستبدادية .

وكان ابن خلدون على وعى أيضا بان رخص الأسعار مضر بالمحترفين و المنتجين ، واعتبر ذلك أولا بالزرع فإنه إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح و الزراعة لقلة الربح فيه و ندارته أو فقده ، فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة ، و يعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم ، و تفسد أقوالهم و يصيرون إلى الفقر و الخصاصة.
فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص ، وكذلك الغلاء المفرط ، و إنما معاش الناس و كسبهم في المتوسط من ذلك و سرعة حوالة الأسواق " .

ثم رأى أن الصعوبات المالية و قلة الربح الذي ينتج عن قلة الحوافز نحو العمل ، فإن هذا يؤدى إلى تحطيم الهيكل المالي ، ثم يستطرد قائلاً بأن الحاكم التجاري هو السبب في تحطيم التجارة ، و أن تفشى هذه الظاهرة أثناء العقود الماضية ، كان لها اثر أساسي على الأمن الغذائي في عديد من الدول العربية .

ويرى ابن خلدون أن صك العملة هو نظام ديني وظيفته المحافظة على قيمة العملة من الذهب و الفضة ضد تدهور قيمتها ، و أن ختم الحاكم

على العملات يضمن جودتها و نقائها ، و أن الشعوب تريد الاستقرار في قيمة العملة .

ويقول ابن خلدون أن للذهب و الفضة قيمة ثابتة ، و بالتالي فإنه يرفض أن قيمة هذه المعادن تخضع لعمليات العرض و الطلب (فكل شيء من الأشياء الأخرى يخضع لتقلبات السوق باستثناء الذهب و الفضة فإنهم أساس الربح ، و الملكية و الثروة) .

ولقد حدد ابن خلدون ثلاثة وظائف أساسية للنقود و هي :

-باعتبارها معيار للقيمة .

- ووسيط في عملية التبادل .

- و أنها تحافظ على القيمة .

كما رأى ابن خلدون انه من الضروري تصميم نظام مناسب للضرائب من اجل التنمية الاقتصادية ، و أن الدولة يجب أن تكون الجهاز الوحيد لجباية الضرائب طبقا للنظام الديني ، الذي يعنى بالزكاة على الأرض ، و أن صندوق الضرائب يجب أن يصنع حدوداً ثابتة للضرائب و لا يجب تجاوزها و مع ذلك فإن ابن خلدون أدرك أن الفضائل مثل التعاطف و التوقير و التواضع و احترام حقوق الملكية سوف تتلاشى حينما تظهر سلالة حاكمة قوية وغنية ، لأنها تفرض ضرائب جديدة و مرتفعة و بالتالي فهي تفرض أعباء على رعاياها ، و لا تشجع النشاطات الاقتصادية الأخرى .

ويرى أن الاقتصاد المتقدم يقدم ضريبية قوية و يؤدى إلى زيادة الموارد العامة ، لكن ارتفاع الضرائب يقلص الاقتصاد و يؤدى إلى انهيار الأعمال التجارية ، و يقلل من أرزاق الرعايا التي تأتى من التجارة بصفة عامة .

ولذلك إذا لم تحدث عمليات تجارية في الأسواق فإنه لا ربح على الإطلاق ، و بالتالي فإن الدخل الضريبي سوف يتقلص و يتدهور لان معظم الدخل الضريبي يأتي من رسوم الجمارك على التجارة ، و هذا يؤدى إلى المجاعة و الاضطراب ، و تدهور أحوال الدولة و في بداية أي حكم فان حصيلة الضرائب تحقق دخلا كبيراً من المتلكات الصغيرة ، في حين انه في نهاية الحكم فان حصيلة الضرائب تحقق دخلاً صغيرا من المتلكات الكبيرة ، وكان ابن خلدون مؤيداً لمبدأ المحافظة على انخفاض أسعار المواد الغذائية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان ، و مع ذلك فان انخفاض الأسعار لا يجب أن يتم عن طريق تدخل الدولة في تثبيت الأسعار . لان هذا سوف يحطم الحوافز للإنتاج ، مثلما نرى في سياسات التنمية العربية الراهنة التي تخضع لبرنامج التصحيح الهيكلي المعاصر.

ولقد وصف إبن خلدون الآليات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية للتكتل الحضري بأنها " ازدياد السكان و الهجرة إلى المدن ، و ظهور قوة شرائية حضرية ، وخلق الأسواق ، والفرص نحو الخصخصة و الزيادة في إنتاجية العمل و الثروة .

وفي العاصمة تزيد الحكومة من سرعة هذه العملية من خلال الإنفاق العام ، و القرب من الحاكم يعنى المشاركة في التدفق الأضافي للدخل " لذلك تنمو ثرواتهم و يزداد غناهم ، و تتضاعف عادات و أساليب الرفاهية ، وتترسخ بينهم بقوة جميع أنواع المهن المختلفة ، فهذه إذاً هي الثقافة المقيمة" .

ويقدم ابن خلدون مبادئ نظرية المكان المركزي **central place theory** فبالمدن الرئيسية حرف شديدة التخصص لا تتواجد في الريف ، و تعتمد المرافق المتطورة مثل الحمامات العمومية على الطلب الذي ينشأ في مدينة كبيرة آهلة بالسكان بكثافة ، بينما لا يمكن دعم مثل هذه المؤسسات في المدن الأصغر ، و حتى إذا حدث هذا فإنها تهمل و يحل بها الخراب لعدم وجود الطلب الكافي عليها.

وأخيراً يؤكد ابن خلدون على خطر إهمال الجوانب الصحية لتخطيط المدن ، فمع ازدياد الكثافة السكانية ينمو و يتضاعف التعفن **putrefaction** و ينتج عن ذلك انفعالات تؤثر على الحالات المزاجية ، و تصبح الأجسام مريضة و ضعيفة ، و سبب ذلك ازدياد التعفن و الرطوبات الضارة هو دائماً حضارة كثيفة وافرة ، و لقد أوضح العلم في المكان الصحيح انه من الضروري وجود مساحات خالية و مناطق غير آهلة متناثرة هنا و هناك بين المناطق المتحضرة ، فهذا يجعل دوران الهواء ممكنا ، ويزيل الفساد و التعفن الذي يؤثر على الهواء بعد الاحتكاك بالكائنات الحية .

ويجلب هواء صحياً و هذا أيضا هو السبب الذي يفسر حدوث الأوبئة في المدن الآهلة بكثافة أكثر عنه في الأماكن الأخرى .

ولدى ابن خلدون مفهوم آلي إلى حد ما بأن النمو السكاني هو نتيجة مترتبة على ازدياد الثروة ، هناك قاعدة كريمة و خيرة تعمل كحافز للرعايا و تمنحهم الطاقة للأنشطة الثقافية ، فسوف تكون الحضارة وافرة ، و سوف يكون التكاثر نشطاً و يحدث كل هذا تدريجياً وفي أحسن الأحوال فسوف تصبح الآثار ملحوظة بعد جيل أو جيلين و في نهاية الجيلين تقترب السلالة الحاكمة **dynasty** من نهاية حياتها الطبيعية ،وفى ذلك الوقت تكون الحضارة قد وصلت إلى نهاية نموها ووفرتها و يصاحب تدهور الظروف الصحية و ظهور الأمراض و الأوبئة حدوث المجاعة **fanine** ، فيترك عدد كبير من صغار المزارعين الزراعة نتيجة للضرائب الثقيلة ، و مصادرة الملكية ، و عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي و الثورة التي يثيرها انهيار السلالة الحاكمة و ترتفع أسعار الغذاء و تحدث المجاعات ، و بالتالي فان التكتل الحضري **urban agglomeration** يحمل جرثومة دماره ، و يرتبط التدهور بالتمويل العام نظرا لان السلالة الحاكمة ، تحاول في مراحلها الأخيرة استغلال القاعدة الضريبية للوفاء بالطلب المتزايد على المخصصات المالية و يشمل ذلك تمويل المرتزقة لتأمين قوتها .

ويلاحظ ابن خلدون أيضاً أن الاقتصاد سيتدهور حينما تكون الحكومة تحت ضغط مالي لخفض الطلب العام على سلع وخدمات الاقتصاد الحضري .

ويتميز نموذج التطور الدوري لابن خلدون بالتوازن الحركي للسكان ، و التمدين و التمويل العام بالتشابك مع العناصر الاجتماعية النفسية والثقافية و السياسية .

وأن التفاعل المتبادل بين هذهِ العناصر هو الذي يحدد ظهور و انهيار الحضارات .

وفى الواقع لقد جاءت الخلفية الواقعية لابن خلدون من ملاحظاته المستمرة للتقلبات الدائرية التي حدثت في العالم الإسلامي في أسبانيا و إفريقيا بين الحدود العليا و الدنيا الثابتة نسبياً .

ثالثاً : المقدمة وثيقة الصلة بسياسات التكيف الهيكلي :

لقد توصل ابن خلدون إلى بعض العناصر الوثيقة الصلة بعمليات التنمية الاقتصادية مثل خلق القيم المضافة آلية عمل العرض و الطلب ، الاستهلاك و الإنتاج و دور النقود ، و التراكم الرأسمالي ، و التمويل العام ونمو السكان ، و آثار التكتل الحضري ، و الدور الحيوي للزراعة ، و أهمية الاستقرار السياسي و الأحوال التنظيمية للنسق الاقتصادي على المستوى الكلى كما هي منعكسة في برنامج التكيف الهيكلي المعاصر .

وانه دافع بشدة عن أهمية تقديم حوافز اقتصادية للاستثمار ، وحذر من سياسة التدخل ، و سياسات مصادرة المتلكات ، و أدرك أهمية التماسك و التضامن الاجتماعي ، و الالتزام المشترك كمعوقات اجتماعية سياسية أساسية للتنمية ، و كل هذا ما زال حيوياً للسياسات الاقتصادية

المعاصرة . هذا و لقد مر زمن طويل على الوطن العربي منذ نهاية المرحلة الاستعمارية ، حيث حاولت بعض الدول تطبيق الأفكار الاشتراكية في العقود الأولى ، و آخرون بدأوا باستراتيجيات السوق الموجه و تحولت إلى رأسمالية الدولة الموجهة . و سياسات دولة الرفاهية ، و لم يستطع أحد من الدول العربية أن تساير الدول المصنعة حديثا في الشرق الأقصى .

وفى هذا الإطار فان عدداً من المناقشات التي آثارها ابن خلدون مازالت تستحق الانتباه ، و من بين هذا دور العصبية ، العرض و الطلب ، والقوى العاملة المؤهلة ، العلم و التكنولوجيا ، والاستقرار السياسي الاقتصادي ، الإدارة الحكومية الكفء ، استقرار العملة ، التمويل العام المضمون أو الجيد و دعم الأسعار الغذائية ، و التحضر ، الضغط السكاني والتحكم البيئي .

هذا ولقد واجهت عدداً من الدول العربية أثناء تطبيق عمليات التكيف الهيكلي بزيادة البطالة ، و انخفاض الإنتاج ، و الدخل و زيادة التوتر الاجتماعي و الصحوة الإسلامية . كما واجهت الدول التي اعتمدت على قطاع عام قوى مشكلات تحويل إعادة توظيف أكثر من (٥٠٪) من قوة العمل في القطاع الصناعي و لذا فهناك حاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية الأساسية **infra structure** ، و المعدات الصناعية ، لمواكبة المعايير التقنية و التنافسية التي وصلت إليها الدول المصنعة حديثا في الشرق الأقصى ، وتشكل العقبات أو التحديات البيئية و ندرة المياه مشاكل جمة ، فعلى

سبيل المثال فموارد المياه الأردنية سوف تستنفد في عام (٢٠٠٠) و بصفة عامة فان إصلاح الأساليب الإدارية أصبحت ضرورية في دول مثل الجزائر ومصر ، و حتى الآن لم يظهر اتفاق عام لأخذ طريقة أفضل للإصلاح الشامل ، فالتخطيط المتغير أو الاقتصاديات المختلطة في دول العالم العربي تتطلب أساليب جديدة للتدخل مركزة على الاقتصاد الكلى و على الحوافز غير المباشرة .

والكل يوافق أن هناك ضرورة للتغيير و لكن هناك اختلافات في مدى و سرعة وتتابع هذه التغيرات و استخلاصاً لما سبق فان الموضوعات الثلاثة الأساسية للمناقشة هي :

– هل تنجح الإصلاحات الجزئية في حين تستمر التشوهات في الاقتصاد الكلى ؟

– هل استمرار الإجماع السياسي لصالح الإصلاحات يؤدى إلى زيادة الاضطراب الاجتماعي و ارتفاع البطالة ؟

– هل يمكن التغلب على عدم وجود خبراء فى المنظومة الإدارية و القانونية لاقتصاد السوق ؟

ومن الممكن أن نعطى الأفضلية في الأساس للملكية الخاصة قبل تحديد مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي و تطور السوق ، و هناك اتجاه واحد لتقليل المخاطر السياسية هو أن يبقى الاقتصاد تحت سيطرة الصفوة القديمة للقطاع العام ، أو البدء بالاقتصاد الكلى . و منها التركيز بصفة خاصة على الجانب

المالي و تأسيس أسواق فعالة للبضائع و الخدمات ، و عوامل الإنتاج ، حيث أن القطاع الخاص لا يستطيع العمل بصورة فعالة بدون نظام و أسواق مالية ، و من ثم يتم في مرحلة لاحقة عملية خصخصة المؤسسات التي تمتلكها الدولة ، و هذا التتابع ليس الأفضل لجميع أنواع الاقتصاد ، و لكن الخبرة التي اكتسبت من الوطن العربي ، و أوربا الشرقية تشير إلى أن الطريقة الفعالة تبدأ بثبات و رسوخ الاقتصاد الكلي ، و هذا يعنى إصلاح الموازنة و العملة وميزان المدفوعات و بعدها يتم رفع و خفض أسعار ، و تحرير التجارة الدولية و المحلية ، و كثير من هذه الأمور نصح بها ابن خلدون بلغة عصره.

هذا و لا يوجد إصلاح يمكن أن يتجنب التعديلات الاجتماعية الأليمة ، فالتضخم المالي و البطالة عن العمل يميلان للزيادة ، كما يصعب السيطرة على الأسعار ، كما تصبح الخسائر الحقيقية لتشوهات الهياكل الصناعية السابقة أكثر وضوحاً.

وفى العديد من الدول العربية تزداد المعارضات السياسية باستمرار وأيضاً التفاوت في الدخل يتجه إلى التزايد و سيشكل تحديا لمفهوم العدالة الاجتماعية التي ظهرت في السابق ، لذلك فالعصبية تشكل لب مفهوم المساندة السياسية لعملية التكيف الهيكلي .

أن تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الشاملة سوف تستغرق عقداً من الزمن ، و أن سنوات عديدة ضرورية لكي يكون للقياسات الأكثر أهمية تأثيراً على عملية توطيد و تثبيت العمليات الاقتصادية الكبيرة منها عدم

انتظام أسعار البضائع و الخدمات وتحرير التجارة و سوق العمالة ، وخصخصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و بناء شبكة اقتصادية متطورة ، والتي في بعض البلدان في مصر يمول الادخار الاجتماعي عن طريق البنك الدولي . و بعد عدة سنوات متتالية يجب الاتجاه نحو التحرير و الخصخصة التي يجب أن تنفذ ، كما يجب أن تعالج القضايا الأساسية للإطار التنظيمي و القانوني و الإداري .

الوقت أصبح مهماً و لكنه يمر سريعاً دون استغلاله في العديد من الدول العربية المكتظة بالسكان مع التزايد السكاني غير المقيد و تضاؤل منافذ الهجرة أيضاً . أن التغيير ليس موضوع نقاش ، ولكن تأخر الإنجازات ينجم عن التكلفة الاجتماعية للتحول و الذي لا يمكن أن تتحمله كثير من الدول العربية بمفردها و الذي سوف يؤدى إلى نقص الدخل و الانخفاض إلى أقصى حد في حدود الاستهلاك و أن تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الاجتماعي و الإداري الذي أشار إليه ابن خلدون ربما يصبح من أهم المشكلات الرئيسية .

وفى كل مكان فان الإصلاح يعانى من حقيقة أن التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي ليست ممولة ، و الذي يتسبب عنه فقدان معايير محددة للإصلاح في حين أن الدول الغربية و العربية الغنية بالبترول تنشغل أساسا بتطوير المفهوم الواسع و البعيد المدى عن الاقتصاد الإقليمي و الأمن الاجتماعي في دول المشرق و المغرب ، و هذا من الممكن أن يصبح قضية أساسية

للمجتمع الأوربي بالرغم من انشغالها بالإضطرابات التي تحدث في أوربا الشرقية .

وأن منظور دول عبر المتوسط كان جزءا من خبرة ابن خلدون السياسية عندما انتقل من شمال إفريقيا إلى محكمة الملك محمد الخامس في غرناطة .

وفى عصرنا هذا فان الأمن المشترك من المنظور الأوربي أصبح مهددا بزيادة الفقر و التوتر الاجتماعي في الدول العربية المتاخمة على حدود البحر الأبيض المتوسط و من المحتمل أن يشترك أعضاء الدول العربية الغنية بتروليا في هذه المخاوف . وفى كلا الجزئين من العالم العربي و أوربا الشرقية فان نهاية الشيوعية تركت خواءً أيديولوجياً ثم ملئوه بإحياء العواطف الدينية و الأخلاقية و القومية .

ونحن نعيش في هذه الأيام نبحث عن هوية لنا في هذا العالم المضطرب ، حيث أن نظام العالم الجديد ، و السلام المشترك و نهاية التاريخ ، حل محل انتهاء التنسيق السياسي المعتمد على الحرب الباردة و ظهور تساؤلات عديدة تطالب بالاعتدال ، و أن هذا التحليل الواضح قد أثاره ابن خلدون في تعميمه على ضرورة التعايش بين كلا الجانبين من البحر المتوسط .

وأن الدول العربية في عملية التكيف الهيكلي لا تستطيع أن تتجنب دروس التنمية الماضية ، لتوزيع الموارد النادرة بأهداف ذات مغزى داخل إطار عمل مناسب من الحوافز المجسدة في إطار اتفاق اجتماعي عام ، و هذا ما

أشار إليه ابن خلدون في وقت مبكر . كما أن ملاحظاته العامة مازالت عصرية للإصلاحات الاقتصادية الراهنة سواء في داخل البلاد العربية أو خارجها .

الفصل الثاني

نحو علم اجتماع اقتصادي جديد

المحتويات :

أولاً : مدخل .

ثانياً: المرأة في علم الاجتماع الاقتصادي .

ثالثاً: النقد لمنظور الاقتصاد والمجتمع .

رابعاً : الحوار بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع في دراسات المرأة .

خامساً : حوار بين علماء الاقتصاد و علماء الاجتماع في دراسات المرأة .

أولاً : مدخل (*) :

لقد انتشر منظور الاقتصاد والمجتمع في علم الاجتماع الأمريكي في عدد من الدول منذ منتصف الخمسينات وبداية الستينات كنتيجة للازدهار الدولي لعلم الاجتماع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، هذا ما حاولنا أن نوضحه في الفصل الثالث والرابع .

فلقد كان علم الاجتماع الاقتصادي مجزئاً وضعيفاً وبخاصة أنه يميل للابتعاد عن تلك الموضوعات التي يعالجها علماء الاقتصاد، والحل الأفضل هو الوصول إلى ما يسمى بالبعد الاجتماعي للظواهر الاقتصادية وليس مجرد الظواهر نفسها.

وكان التطور الجديد والمثير في علم الاجتماع الاقتصادي منذ منتصف الستينات وبخاصة أثناء الأزمة العظمى في أواخر الستينات وبداية السبعينات ولقد دخل منظور الاقتصاد والمجتمع في علم الاجتماع الأمريكي في انتقادات حادة ، والأعمال الاجتماعية بدأت تظهر في الاهتمام بالمجتمع الطبقي والوضع الاقتصادي للمرأة ، وأعمال النسق الرأسمالي على المستوى

(*) ترجم هذا الفصل وعلق عليه "أ. د. ياسر الخواجة " عن المصدر التالي:

Richard Swedberg , Economic Sociology : Past and Present, Sage publications , Spring , ١٩٩٧.

العالمي و في أواخر السبعينات عندما تعرض الاقتصاد العالمي للانهيار فالمسائل الاقتصادية حلت محل المسائل الاجتماعية بدرجة أقل أو أكثر وبدأ علماء الاجتماع توسيع خلفياتهم في ظواهر مثل الكساد، تدهور الإنتاجية والوضع المتدهور لدول العالم الثالث ، فالأنظار اتجهت نحو مهنة الاقتصاد ، ومحاولة التعرف على الأدب الاقتصادي ، وحينما وقع علماء الاقتصاد لمذاهب انتقاديه حادة شعورا بالحاجة إلى اتجاهات نظرية جديدة .

ونتيجة التطورات التي أنتجت ثروة من الدراسات الاجتماعية منذ منتصف الستينات والتي تتصل بشكل أو بآخر بالمسائل الاقتصادية لكن ليس هناك محاولة جادة لتقييم هذه الدراسات من منظور علم الاجتماع الاقتصادي الآن ، وهناك حاجات ابتكاريه عملت ومع ذلك فالمناقشة مفتوحة حول قيمة علم الاجتماع الاقتصادي .

وإن فكرتنا الموجهة سوف تكون واحدة من الموضوعات المطروحة في هذه الأعمال منذ منتصف الستينات هي محاولة وضع الاقتصاد في وضعه الصحيح في برنامج علم الاجتماع وأن إعادة تحديد علم الاجتماع الاقتصادي سوف تكون المحصلة النهائية لهذه الجهود الطبيعية .

وأن علم الاجتماع الاقتصادي الجديد سوف يشرع في معالجة الأعمال الكلاسيكية لعلم الاجتماع الاقتصادي ابتداءً من ماركس وماكس فيبر وآخرين . وسوف نستمر خطوة أبعد من هذا لمحاولة شرح الأعمال الاقتصادية الأولية من المنظور الاجتماعي وكما نحن نرى أن هذه الخطة

تنطلق من عدة تساؤلات أساسية هل علم الاجتماع يكفي بقوة لتناول الأساس النظري للتفسير الراديكالي الجديد للأعمال الاقتصادية أو بالأحرى أن علم الاجتماع يستطيع أن يفسر فقط الظواهر الاقتصادية المنتقاة ؟

– هل هناك معالم نظرية كافية في المهنة لعمل محاولة كاملة النطاق ؟

– هل علماء الاجتماع يفضلون تأسيس ميدان فرعي ؟

– هل دراسات التدرج الاجتماعي ، وعلم الاجتماع الصناعي تدخل في نطاق علم الاجتماع الاقتصادي؟

- وهل علماء الاجتماع قادرين على معالجة الهجوم الشديد بواسطة تيارات علماء الاقتصاد ؟

وفي هذا الإطار سوف نحاول ان نتلمس عددا من الموضوعات والأفكار والمنظورات النظرية . وكل واحدة منهم تمثل جزءاً مهماً في التطور المعاصر ففي الفصول من الخامس إلى السابع سوف نبحث عن المرأة في الاقتصاد وإسهام الماركسية المحدثة في علم الاجتماع الاقتصادي وتحديد الاهتمام بالأسئلة المثارة عالمياً بين علماء الاجتماع الاقتصادي اليوم .

وأن مناقشة هذه الأعمال في الفصول الثلاثة تبدأ من جذورها وسوف تمتد إلى الأزمة الاجتماعية في ١٩٦٠ م والفصل القادم الذي يسمى بعلم الاجتماع الأسواق . وهنا سوف نتناول بعض المحاولات لإنشاء نظرية اجتماعية عن الإسراف وأيضاً الأعمال الاجتماعية الحديثة في الأسواق المالية.

وسوق العمل ، والفصل التاسع ، والأخير سوف يركز ، بشكل عام على العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع التي نشعر أنها تخضع للتغيرات الهامة اليوم ، وفي التقرير النهائي سوف نتلمس المدى المتوسط لنمط علم الاجتماع الاقتصادي.

ثانياً :المرأة في علم الاجتماع الاقتصادي:

يمثل موضوع المرأة في الاقتصاد ، دورها هامشي في علم الاجتماع الاقتصادي حيث أن التحليلات الاقتصادية تفضل التطبيق على سلوك الذكور ، باعتبارها صالحة وفعالة لكلا الجنسين . وهناك تجاهل للموقف الاقتصادي للمرأة في التراث المعرفي ، وبالطبع فعلم الاجتماع الاقتصادي لا يختلف عن الميادين الأخرى في علم الاجتماع التي تظهر تحيزاً واضحاً للذكور .

ولكن من المهم أن نؤكد — الذي سوف يكون هدفنا الأساسي في هذا الجزء — أنه باستبعاد المرأة من التحليل العلمي لكيفية وظائفها الاقتصادية فإنه افتقد فرصة ملائمة لتوضيح أن الاقتصاد يجب أن يفهم في الواقع كمشروع اجتماعي أساساً .

فالمرأة هي التي تعتني بتربية الأطفال . وتعتني بالكبار والمرضى الذين لا يعلمون وهي بصفة عامة التي جعلت من الممكن أن يذهب الذكور إلى مواقع العمل ، والسبب الأخر لأهمية دراسة دور المرأة في الاقتصاد هي أن مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي لا يمكن أن يفهم في إطار الأعمال الداخلية

للسوق ، لذا فإن فحص عوامل كالبناء الأسري ، والتغيرات الديموجرافية والتطورات الاقتصادية العامة وسلوك المرأة أثناء دورة الحياة اليومية تبين الإطار الكافي لهذا التفسير .

إن جعل الأعمال لا تفهم إلا بلغة العائد المادي هي الصورة الخادعة لنظام السوق ، وهكذا فإن الافتراض الأساسي لعمل المرأة -- سواء في البيت أو مكان العمل -- يظل غير منظور أو على الأقل مفتقر للفهم ، يضاف إلى هذا الانتشار العلني للتقسيم الجنسي في كل المجتمعات الإنسانية ، وعدم كفاءة أي اتجاه لا يفحص بعناية الدور الذي يلعبه الذكور في الاقتصاد حيث أصبح واضحاً .

إن أهمية دراسات المرأة في الاقتصاد ترجع بصفة عامة إلى أن المرأة في كل أنحاء العالم تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في الاقتصاد ولتوضح الموقف من المنظور العالمي ، نحن سوف نشير إلى الاقتباس التالي " الذي يلخص محور القضية العامة التي دارت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عن المرأة في يوليو ١٩٨٥ م" أن المرأة نفذت في الواقع ثلثي العمل في العالم ، وتحصل فقط على (١/١٠) الدخل ، وتمتلك أقل من (١٪) من إجمالي الثروة ككل . وأن مساهمة المرأة في العمل لا تحظى بالتقدير في كل أنحاء العالم ، فالمرأة هنا (السويد) تهتم بتربية الأطفال الآخرين ، وتنظف المنزل ، وتؤدي نفس المهام خارج المنزل ، تلك الأعمال التي لا توضحها الإحصائيات وفي معظم

الدول الإفريقية هي التي تقوم بالإنتاج الغذائي من خلال العمل الزراعي غير المأجور.

بالإضافة إلى ذلك فالمرأة في كل أنحاء العالم مسئولة عن الأطفال وتأدية العمل في المنزل ، فضلاً عن أن عملية التحضر المستمرة جعلت مسئولية المرأة في معظم الدول تزداد كل يوم في حياتنا ، بينما استمر الذكور متقلدين السلطة السياسية والاقتصادية . فحوالي (٣٠٪) من كل المنازل في العالم – وفي جزء معين من إفريقيا فالرقم يقترب من ٧٠٪ – تدار اليوم عن طريق المرأة .

إن صورة المرأة في الاقتصاد قد تغيرت أثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بطرق أخرى . فمعدلات المواليد قد انخفضت ، وظاهرة الطلاق أصبحت أكثر انتشاراً ، واستمرار تزايد التحاق المرأة المتزوجة بقوة العمل الرسمي والفقر أصبح مؤنثاً ، كل هذه الظواهر انتشرت ، بالرغم أنه ليس هناك محاولة واحدة تتعلق بما نعرفه ، وأنها منعزلة عن مظاهر التراث الذي يتناسب بصفة خاصة مع علم الاجتماع الاقتصادي .

ثالثاً :النقد لمنظور الاقتصاد والمجتمع :

إن الاتجاه السائد في الدراسات التي عالجت الوضع الاقتصادي للمرأة قليلة جداً في علم الاجتماع الأمريكي ، تلك الدراسات التي احتلت وضعا مهيمنا في دول عديدة بين الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينات فالاتجاه كان يميل لاستبعاد المرأة من علم الاجتماع الاقتصادي ، وتركز دراستها فقد

داخل نطاق علم الاجتماع العائلي فعلى سبيل المثال أن أكثر الأعمال شهرة في علم الاجتماع الاقتصادي مثل الكتيب المعروف لمؤلفه "ولبرت مور" عن الاقتصاد والمجتمع ، لم يذكر كلمة واحدة عن المرأة .

وفي عمل "تالكوت بارسونز" و "سملر" يحمل نفس العنوان هناك قلة ضئيلة من المراجع عن المرأة والذي يعتبر المرأة كنسق فرعي في التحليلالاقتصادي ، وبعض الاهتمام الذي دفعهم عندما ناقشوا التفاعل بين الاقتصاد والأسرة ، فكتاب نيل سملسر الشهير عن علم الاجتماع الحياة الاقتصادية له نفس هذا الاتجاه حيث ناقش وضع المرأة في الجزء الخاص بالجماعات القرابية وتباين الأنشطة الأسرية .

ولقد عولجت قضية الدور الاقتصادي للمرأة في علم الاجتماع العائلي وليس في الأعمال التي تتعامل مباشرة مع الاقتصاد ، والتي لم تكتشف في تيار علم الاجتماع قبل السبعينات الدور الاقتصادي للمرأة .

وكانت الصورة التي ظهرت في هذه الدراسات على النحو التالي :

إن الخاصية الهامة للأسرة المعاصرة هي أن نشاطاتها الاقتصادية الأساسية تستغرق في الصناعة ، فالمرأة تتصل أساساً بالاقتصاد من خلال الرجل عن طريق أزواجهم الذين يعملون في الاقتصاد ،ومن خلال أطفالهم الذكور الذين سوف يعملون في هذا العمل يوما ما .

وأن السبب في تباين الأدوار داخل الأسرة يأتي طبيعيا من أن الرجال تقوم بالدور الوسائلي**instrumental role** بينما تقوم المرأة بالدور

العاطفي وأن هذا الانفصال الحاد لهذين الدورين يساعد على إنجاز معظم وظائفها الاجتماعية الهامة ، وعلى تكامل المجتمع .

فمن مقتضيات النسق الاجتماعي هو تفسير لماذا يكون هناك دور مهني**occupation role** وأخر عائلي **domestic role** داخل الأسرة وهذا ما يؤكده الاقتباس التالي من مقالة "تالكوت بارسونز" المعروفة ، وعن الجنس والنوع في البناء الاجتماعي في الولايات المتحدة ملخصا كثيرا من الاتجاه السائد في علم الاجتماع ، الذي يرى أن الوضع الأساسي للمرأة يتركز في أنها زوجة لزوجها وأم لأطفاله . وتقليديا مسئولة عن الأنشطة المعقدة المتصلة بإدارة المنزل ورعاية الأطفال ....الخ.

وعلى هذا ففي أواخر الستينات وأوائل السبعينات انتقدت فكرة دراسة المرأة داخل نطاق الأسرة فقط ، لكن يستبعد من هذا الانتقاد عمل تالكوت بارسونز فقط .

ولهذا يتطلب فهم وضع المرأة أن نذهب فيما وراء الأسرة والبحث في القوى البنائية الأكبر مثل الاقتصاد .

ففي مقالة مرجريت بنستون **Bentson** التي ظهرت في دوائر العلوم الاجتماعية النسائية أكدت أن أصل فكرة الوضع الثانوي للمرأة هو في الواقع اقتصادي .

ولقد أكد أيضاً هيدي هيرتمان أن جذور المكانة الاجتماعية للمرأة تقع في نطاق نظام التقسيم الجنسي للعمل في الوقت الراهن .

فعندما نبحث في الجهود المبذولة عن حياة المرأة في الأبنية الكبرى فإنه يصبح من الواضح أن التيار السائد في علم الاجتماع يتجاهل دور المرأة في دراسات التدرج الاجتماعي ، ونظريات التحديث، وعلم الاجتماع الصناعي .

فلقد لاحظ "بيرنارد" أن دراسة بلاو و دينكان المشهورة عن البناء المهني الأمريكي (١٩٦٧) أوضحت أن حوالي ٢/٥ قوة العمل تستبعد المرأة ، والمرأة تبدو فقط كمساهمة الأزواج ، ولقد أخذت جون آكر دراسات التدرج الاجتماعي الإبداعي وفي النهاية توصلت في العنوان الفرعي لمقالته المشهورة عن "الحالة الفكرية الجنسية" للانتقادات والموقف في نظرية التحديث لا يختلف كثيراً .

كذلك وجد آن أوكلي أن المرأة من الواضح غيابها في بيانات علم الاجتماع الصناعي والعمل وأشار روبرت بلونز في كتابه "الاغتراب والحرية" على سبيل المثال أن الاتجاه الاجتماعي التقليدي لعمل المنزل يطلق عليه تعبير جنسي وأن عمل المنزل يعامل باعتباره مظهراً من الدور النسائي في الأسرة — كجزء من دور المرأة في الزواج أو كبعد لتربية الطفل ورعايته — وليس كدور عمل وأن اعتبار واجبات المنزل كعمل مفتقدة تماما في علم الاجتماع .

رابعاً: الحوار بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع في دراسات المرأة :

إن الاهتمام الحديث بدور المرأة في الاقتصاد يعني أن عديداً من علماء الاجتماع (من السيدات) بدأوا يبحثون عن كثب في التراث الاقتصادي وفي أمريكا اللاتينية كان معظم الاهتمام متركزا على المدرسة البنائية في علم الاقتصاد والتي انحدرت أساساً من نموذج الكلاسيكية المحدثة ، وأن دراسات المرأة في هذه القارة غالباً ما يصطحب بانتقادات حادة ومستمرة بهذه المفاهيم كالمهنة وسوق العمل الرسمي ، وغير الرسمي ، وقوة العمل والبطالة ، والبطالة المقنعة .

وفي العالم الأنجلو أمريكي حيث سيطر اتجاه الكلاسيكية المحدثة على مهنة الاقتصاد ، فإن الصورة تبدو مختلفة وهنا توجد دراسات مستلهمة من اتجاهات نظرية شديدة مثل علم الاقتصاد الماركسي ، والاقتصاديات الكلاسيكية المحدثة واقتصاديات العمل – خاصة نظرية سوق العمل الداخلي التي أوضحها دورنجر وبايور.

وفي التراث الأنجلو الأمريكي هناك دراسات كلاسيكية محدثة أيضا ، والتي ساهمت في فهمنا لوضع المرأة في الحياة الاقتصادية ، والنتيجة الهامة لهذه الحقيقة أن الحوار المفتوح في دراسات المرأة بين أولئك المؤيدين للاتجاهات الكلاسيكية الجديدة والمنتقدين لها ، هذا الحوار الذي دعم بنزعة دراسات المرأة في تعليق الأهمية على كل المنظورات التي تساهم في

زيادة المعرفة عن المرأة ، والتي ذهبت فيما وراء الرفض الآلـي للاقتـصاديات الكلاسيكية المحدثة في الميدان الاجتماعي ، وهـي لـذلك تـستحق الانتبـاه . فـالجهود الـتي بـذلت عـن دراسـات المـرأة محـدودة جـداً سـواء في النظريـة الكلاسيكية المحدثة التي ذهبت خطأ أو المتقدين لها .

فعلى سبيل المثـال ذكـر بعـض الاقتـصاديين "بـلاو" ، و"كـارول" ، الاتجاهات عن الفصل الجنسي في سوق العمـل والـتي ظهـرت في عام ١٩٧٦ كقضية تشير إلى متضمنات الفصل المهني والتي اسـتخدمت في تفـسير الفـصل الجنسي وهما : .

الاتجاه المكتظ بالناس**the over crowding approach** واتجـاه رأس المال البشري والنموذج الاحتكـاري **monosony** وأشـار إلى أن كـل واحد منهم (من هذه الاتجاهات) يوضح أن اتجاه الكلاسيكية المحدثة يقـدم عدداً من التفسيرات المتباينة الـتي تـؤدي إلى تبـاين الـذكور والإنـاث في كـل الاتجاهات الثلاثة .

ومع ذلك فإن قضية الكلاسيكية المحدثة لها امتداد واسع لكي تصف التميز الجنسي ، ففي رأى المؤلفين هـذا يجعـل مـن الأفـضل اختيـار اتجـاه نظري مختلف ، وهـم استخلـصوا أن التميـز الجنسي في هـذه النمـانج يعـد بعيدا عن النتيجة الحتمية حيث أن العوامل التي تم التعرف عليها كأسباب مؤدية إلى تفاوت الأجور ، أسباباً غير مقنعة للتميز الجنسي ضمن النمـوذج الكلاسيكي المحدث ، والمشكلة الرئيسية هي أن التعديل الهامشي الطفيـف

متأصل في النموذج الكلاسيكي الحديث وخاصة فيما يتعلق بمعدلات الأجور التي جعلت النتيجة النهائية غير واردة ، ويشير هذا الأمر أيضاً إلى النماذج الكلاسيكية المحدثة بعقلانية دقيقة ولقد عبر كينس آرو عن بعض الخواطر المتعلقة لنفس هذه القضية وطبقاً لرأيه فالاختلافات الاقتصادية لكل المدارس أنها تتعامل مع أفراد غير معروفين .

فخصائص الجنس ، النوع ، والأمة ليست مترابطة ، ولذا فليس من المدهش على الإطلاق أن النظريات الاقتصادية لا تذكر أي شيء عن الاختلافات القومية ، والجنسية والعرقية .

فعلى سبيل المثال كارولين شوبيل في كتابها " المرأة والعمل من المنظور الاقتصادي " لماذا يستبعد الناتج القومي الإجمالي **G.N.P** عمل المرأة ، ربما بسبب الصعوبة المعقدة لتسعير عمل المرأة في البيت ، وهي لاحظت أن عديدا من الاقتصاديين يدركون هذه المشكلات منذ مدى طويل .

وهناك مثال آخر عن الجدل حول دراسات المرأة في الاقتصاد وهي المقالات الحديثة لـ مارلين فيربر**Ferber** وايلين مكجرات**mccrete** حيث أشاروا إلى فائدة الاتجاهات النظرية في دراسات المرأة والعمل ، فلقد أكدت له مساهمات متواصلة وهامة في فهمنا لسلوك الأسرة ، والتي اعترفت بالعمل سواء في المنزل أو السوق وأكدت أيضاً أن رفض الوضع الاقتصادي للمرأة ينجم عن جذور بيولوجية وليس لأسباب اقتصادية .

وفي نهاية ١٩٧٠م وبداية ١٩٨٠م ، فإن غياب الدراسات عن المرأة في علم الاجتماع الصناعي ، ودراسات التدرج أن مستوى التمييز الجنسي موجود على مستوى عال وثابت في مجتمعات عديدة ولقد استخدمت معايير معقدة لدراسة هذه الظاهرة خاصة في علم اجتماع العمل وامتدت في مناهج علم الاجتماع الصناعي ، لعمل الأسرة وعملت دراسات عن المرأة في الوظائف التي يهيمن عليها الذكور في إطار المهن الاقتصادية وفي الواقع يتنوع الوضع الاقتصادي للمرأة في الدول التي أصبحت عملية التصنيع فيها أكثر شيوعاً .

وأن المدخل الملائم لهذا العمل يتمثل في القضايا الرئيسية التي تهتم بالمرأة أو التنمية في عامي ١٩٧٧ ، ١٩٨١ م .

وكان من بين الأعمال المثلة لذلك هو عمل نورما شانشيلا **chinchilla** عن تأثير الرأسمالية الاحتكارية على عمل المرأة في جواتيمالا . ودراسة دينز عن كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على السكان والإناث في تركيا . وهناك أيضا تطورات بالغة الأهمية في المساهمات النظرية لدراسة المرأة في الاقتصاد ، وبخاصة في المفهومات الأكثر شعبية مثل :

- مفهوم النظام الأبوي **.patriarchy**
- ومفهوم التكاثر **.reproduction**

والنظام الأبوي وصف بطرق متنوعة ، فهو أساساً يركز على هيمنة الذكور وقيمة هذا المفهوم في علم الاجتماع الاقتصادي تكمن في موضوعات

عديدة ، يأتي في مقدمتها أنه يستخدم عادة في تصحيح المنظورات النظرية المتحيزة جنسياً وأمثلة ذلك ما تضمنته بعض الدراسات الماركسية للمساواة الجنسية كما تتمثل في مجموعة ايزنسين عن النظام الأبوي الرأسمالي وحالة المساواة الجنسية في الاشتراكية .وبصفة عامة هذا ما يوضحه الجدول التالي

: الجدول رقم (١)

"المنظورات الاجتماعية المتباينة عن المرأة في سوق العمل"

	الراديكالي	٣	٢	التيار	
٥ نظريات المساواة الجنسية الماركنسية للنظام الأبوي الراسمالي	٤ نظريات المساواة الجنسية الماركسية للمنزل	النظريات الماركنسية للراسمالية الاحتكارية	سوق العمل المزدوجة	١ اكتساب المكانة	تحليل المتغيرات التفسيرية الأساسية للمرأة في سوق العمل الأمريكي
* *	*	*	*	*	أدوات الجنس هيكل سوق العمل الرأسمالية هيكل عمل البيت النظام الأبوي

ملاحظات :

*= تشير إلى العامل السببي الرئيسي في هذا المنظور التفسيري لمشاركة المرأة في سوق العمل .

X= تشير إلى العوامل التفسيرية المشتقة من العامل الرئيسي في هذا المنظور النظري .هذه العوامل المشتقة هي الأكيدة في هذا الاتجاه النظري بصفة خاصة .

والنظام الأبوي هو المفهوم الرئيسي في تفسير وضع المرأة في سوق العمل في النظرية الاشتراكية للمساواة الجنسية .

أما مفهوم التكاثر – كما يقول ميشيل بارتيلت – كان يستخدم في السنوات الحديثة كعامل أساسي فيما يتصل باضطهاد المرأة في تنظيم الإنتاج ، وأنه وثيق الصلة بعلم الاجتماع الاقتصادي .

وتعريف التكاثر – الذي يبدو أنه مفيد كما يقول هاريت هوليتر بصفة خاصة يعني أنه الإنتاج ، والرعاية ، والمحافظة على الكائن البشري وبهذا المعنى فإن التكاثر يرتبط بفكرة أن اقتصاد السوق الرسمي غير قادر على القيام بوظيفته بدون العمل التقليدي الذي تقوم به المرأة ، وأنه من الملاحظ أن تعريف هولتر **holter** يرتبط أيضاً بمفهوم عمل منح الرعاية الذي طورته عالمة الاجتماع نورين **Norwegian** فالفكرة العامة تتمثل في أن الأشكال المختلفة لعمل الإناث هي دينامية والتي تختلف عن عمل الذكور .

وأنها أقل نفعية وأكثر رعاية لاحتياجات الآخرين من الأطفال ، والشخص المعوق وبعض الناس الذين يكونون من المرضى .

والمنافسة الهامة لنمط العقلانية المحدد يتمثل في خاصية العمل الاجتماعي النسائي الذي بدأته أيضاً نورواىNorway في مقالتها التي ناقشت بإسهاب عن "مسئولية المرأة على الأهداف والوسائل في فكر المرأة "

ولقد حاولت سورنسن Sorensen تفسير مقاولة العمال النساء لإدخال نظام الأجور الثابتة في المصنع ، وتركز تفسيرها على الاختلافات والصراعات التي توجد بين نسقين من العقلانية واللذان يوجدان في المجتمع الأول: يتعلق بخصائص الذكور ، ونوع العقلانية الفنية الضيقة ، بينما الآخر شائع بين المرأة ، فطبقا للنسق الأخير أنها تشعر بمسئولية عن طريقة تدبير الموارد أو الاحتياجات .

خامساً: حوار بين علماء الاقتصاد و علماء الاجتماع في دراسات المرأة :

من أجل الاحاطة بميدان ضخم مثل المرأة في الاقتصاد في عدد محدود من الصفحات فهي محاولة ليست سهلة للكاتب ، وبالطبع ليست ممتعة للقارئ ولذا فإننا سوف نحاول تقديم ثلاث دراسات محددة على وجه الخصوص .

دراسة قام بها روثبت كانترkantar عن الرجال والنساء في الشركة عام ١٩٧٧م ، ودراسة ثانية قام بها كل من لويس تيليtilly

وجون سكوت Scott عن المرأة والعمل والأسرة عام ١٩٧٨ م ،والدراسة الثالثة ، قام بها كل من بول انجلاند England وجورج فاركس عن الجنس والعمل وحدات المعيشة عام ١٩٨٦ م .

وهدفنا من هذا العمل هو إلقاء فكرة على نوعية البحث التى تتميز به الدراسات المعاصرة والعديدة عن المرأة في الاقتصاد أكثر من الإشارة عن دراسات أخرى ذات أهمية متساوية ومتميزة لكنها غير موجودة ,.فدراسة الرجال والنساء في الشركة هي دراسة اثنوجرافية لهيئة أمريكية متعددة الجنسية indsco نفذت على طريقة مدرسة شيكاغو ، وكان الدافع الرئيسي للتحليل هو توضيح الاختلافات بين سلوك العمل للرجال والمرأة إلى حد كبير بما هو متحقق عامة ، ويتم تفسير ذلك من خلال أسلوب الوظائف المحددة في مكان العمل .

ولقد قدم كانتر سلسلة من الأدوار المتباينة في أو حول(indsco) من المديرين ، والسكرتارية والزوجات ، وذلك في ضوء ثلاث متغيرات أساسية هي :

- الفرصة opportunity
- القوة power
- جماعة القرابة Relative number

وكيف يؤثر كل واحد منهم في الناس داخل المنظمة (وهذا ما تم عرضه في الفصل التاسع) حيث اقترح المؤلف على سبيل المثال أن الناس الذين

لديهم فرصاً أقل ، وطموحات محدودة ، وعدم الشعور بالاحترام الذاتي يبحثون عن الرضا النفسي في أنشطة خارج العمل وهكذا .

وتعتبر طريقة كانتر في التعامل مع النساء في ذات أهمية خاصة من وجهة نظر النساء في مجال الاقتصاد. ومع ذلك نجد الإبداع الاجتماعي يفسر إلى حد كبير سلوك العمل لدى الذكور .

وكمثال على ذلك يمكن أن نأخذ تحليل كانتر عن لماذا توجد مقاومة كبيرة للمرأة على دخول مجال العمل الإداري في عدد كبير من الشركات .

فإن هذا يفسر في ضوء مفهومين ذات أهمية كبيرة في علم الاجتماع الاقتصادي وهما :

فقدان اليقين : **uncertainty**

الثقة أو اليقين : **trust**

ولقد اقترح كانتر أنه في ظل تطور الشركات الحديثة كانت هناك فترات عالية من فقدان اليقين في مقابلها وجد الملاك والمديرين من خلال سلسلة من المعايير التي تقلل درجة فقدان اليقين بمساعدة منح اليقين وأن اختيار الناس للوظائف الإدارية كان يتم فقط لو كانت لهم خلفيات متجانسة ومتمثلة في تماثل الملبس والكلام . وهكذا والمرأة في اقتراح كانتر ينظر إليها بطريقة مبهمة وغير قادرة على التنبؤ وهي كذلك تستبعد من الإدارة . والتحليل الذي حظي بشهرة كبيرة في عمل الرجال والنساء في الشركة يتعلق بضآلة النسبة التي تمثلها المرأة في جماعة العمل . وهذا الموقف حدث عندما

بلغت نسبة المرأة (١٥٪) أو أقل في فئة الوظيفة مما ساعد هذا على اعتبار المرأة كفئة اجتماعية ممثلة أكثر من أنها مجموعة أفراد .

ومؤلف تيلي وسكوت عن "المرأة والعمل والأسرة" , women work , and family يختلف تماما في طبيعته عن موضوع الرجال والنساء في الشركة فموضوعه الأساسي هو تغير أسلوب عمل المرأة في الطبقة العاملة في انجلترا وفرنسا بين عامي ١٧٠٠ ، ١٩٥٠ ، وتعتمد الدراسة على أعمال التاريخ ، وعلم الاقتصاد والسكان ، والمؤلف عمل وثائقي بحثي ويستخدم أساساً الوصف الشامل والإحصائيات . ولقد قدمت دراسة تيلي وسكوت مساهمتين أساسيتين لفهم دور المرأة في الاقتصاد .

الأول : فهم أوضحوا أن الثورة الصناعية لم تحدث تغيرا حقيقياً في عمل المرأة كما هو معتقد عامة ، فهناك استمرار واضح بين عمل المرأة الفعلي قبل وبعد وأثناء الثورة الصناعية .

فتشير النظرة الكلية إلى أن التصنيع لم يغير من نوع عمل المرأة ولم يزد كثيراً في الوقت الكلي ، الذي تخصصه النساء إجمالياً للعمل المنتج من أجل التبادل في السوق ، وبكل تأكيد فإنه خلال القرن التاسع عشر لم تتغير مشاركة النساء في المصانع ، ولكن بقيت أغلبية النساء العاملات في البيئة المنزلية كعمال في مزارع عائلية أو أمناء مخازن أو كخادمات في فرنسا أو خادمات في بريطانيا وكعاملات في مجال الملابس ، وكعاملات عاديات في كلا البلدين، وبالطبع فإنه خلال القرن التاسع عشر في بريطانيا وفرنسا ، فقد

قامت أغلبيـة النـساء بـأداء أعمـال ذات مـستوى مهـارة مـنخفض ، وذات إنتاجية منخفضة تشبه تلك التي ميزت عمل المرأة لعدة قرون .

أما المساهمة الرئيسية الثانية فتتعلق بالنموذج الذي شيده المؤلفان في تحليل التغيرات التي حدثت في عمـل المـرأة منـذ بدايـة ١٧٠٠ م ، والفكـرة الأساسية لفهم عمل المرأة هو وضعه في إطار الـتغير الـديموجرافي ، والتطـور الاقتصادي وبناء الأسرة ، وعند عمل هذا تيلي وسكوت قد قسموا عمل المـرأة أثناء الفترة من (١٧٠٠–١٩٥٠) إلى ثلاث فترات على النحو التالي :

– الفترة الأولى : اقتصاد الأسرة (في المجتمع قبل الصناعي) .

– الفترة الثانية : اقتصاد الأسرة المنتج (في بداية التصنيع) .

– الفترة الثالثة : اقتـصاد الأسـرة المـستهلك (مـن القـرن العـشرين تقريباً) .

وفي اقتصاد الأسرة ، كان عمل المـرأة يـدور أساسـاً في المنـزل لرعايـة الأطفال . والإنتاج من أجل السوق ، وأيضاً من أجل وحدة المعيشة .

وفي اقتصاد الأسرة المنتج ، كانت إحدى مهام المرأة هو جلب كثير من النقود للأسرة ،كلما أمكن ذلك، مما أدى إلى حدوث صراع مرير بين دورهـا في رعاية الأسرة ، وتحقيق المكسب المادي .

وفي الاقتصاد المعاصر ، فإن اقتصاد الأسـرة المـستهلك أصبحت إدارة وحدة المعيشة فيه متخصصة جداً ، حيث ازدادت عملية تقسيم العمل داخـل الأسرة .

وأثناء كل فترة من الفترات الثلاث السالفة الذكر ، فإن تيلي وسكوت أكدوا أن عمل المرأة في المدينة يختلف تماماً عن عملها في الريف ، حيث أصبح هناك تنوع كبير في دورة الحياة ، كما أنه من الضروري التمييز بين عمل الأطفال ، والإناث غير المتزوجة ، والمرأة المتزوجة ، والأمهات ، والأرامل . وأن مؤلف تيلي وسكوت هو بحث دقيق ويحتوي ملاحظات تاريخية غاية في الأهمية ، في نطاق الوظائف للمرأة في الطبقة العاملة منذ عام ١٧٠٠ م وأنه يحتوي أيضاً على جزء من أدوار الأرامل ، والأسر المتزوجة من منظور التزاوج الثقافي ومن وجهة نظر الحاجة لإعادة تحديد علم الاجتماع الاقتصادي .

فإن موضوع المرأة والعمل والأسرة يجب أن تسلط عليه الأضواء ، حيث أن تحليل سلوك المرأة في مكان السوق غير كاف دون أن نراعي موطن إقامة الأسرة ووحدة المعيشة التي تمثل المرأة جزء لا يتجزأ من الأبناء والزوجات والأمهات ، وأن تيلي وسكوت مثل كثير من الباحثين الآخرين في الدراسات التقليدية عن المرأة يؤكدون الفكرة التالية : "أن المنظور الاجتماعي ذو أهمية بالغة لفهم كيفية الأعمال الاقتصادية فعلياً"

أما مؤلف بول انجلاند وجورج فاركس الذي يحمل عنوان الجنس ووحدات المعيشة والتوظيف **house holds, employment and gender** فقد بحثا فيه تطور وضع المرأة في المنزل وفي مكان العمل ، بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ في الولايات المتحدة .

حيث رأى المؤلفان أن هذه الفترة تتميز بحدوث تغير عميق وتزايد معدل المشاركة من جانب المرأة في قوة العمل ، وأن معيار الثنائية الجنسية قد تقلص إلى حد كبير ، وانخفضت الأعباء المنزلية ومع ذلك ظل التمييز الجنسي في الوظائف و إن كانت الأعباء المنزلية قد قام بها الرجل ومع هذا فالنساء هي المسئولة عن الأطفال وتربيتهم ورعايتهم .

ولقد أكد المؤلفان على أن أفضل فهم لوضع المرأة هي النظرة المتكاملة على ثلاث مستويات :

المستوى الأول : وهي المحاولة التي تنظر إلى الترابطات والاعتمادات المتبادلة الموجودة بين وحدات المعيشة والتوظيف.

المستوى الثاني : هي المحاولة التي تمت من المنظور الذي يؤكد على أهمية الاختيار الفردي ، وأيضا البناء الاجتماعي .

المستوى الثالث : هي محاولة توحيد الرؤى في علم الاقتصاد والاجتماع وعلم السكان .

ولقد استعرض المؤلفان طوال الكتاب عقد مقارنات بين النظريات الاقتصادية والاجتماعية ، ومناقشه التباين في العمل المأجور ، فعلى سبيل المثال أنهم درسوا أربعة نظريات في علم الاقتصاد اهتمت بتفسير التمييز في الأجر ، والمكانة والترقية بين المرأة والرجل .

وأن الجزء النظري الرئيسي في دراسة انجلاند وماركس يوضح في تصورهما أن التكامل بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع يتركز حول فكرة

التعاقد الضمني **implicit contract** هذا المفهوم الذي استعير من اقتصاديات العمل والذي يشير إلى الزواج ، والتوظيف طبقاً لتفسيرهما ، وهم لاحظوا أن الحصول على الوظيفة يبدأ عادة بالبحث عن المعلومة ، وبالمقابل فإن عقود المطالبة تختلف عن عقود الصفقات السريعة من جهة أنها تعنى بكل التفاصيل ، ولعل السبب يكمن في أن العمل تحكمه غالباً قوانين ضمنية لا قوانين صريحة وظاهرة ، وهو كذلك طويل المدى ، غير أن الزواج أيضاً يبدأ بالبحث عن شريك ملائم ، وكما أن فترة التدريب قبل الشروع في عمل ما يمكن اعتبارها نوعاً خاصاً من الاستثمار فإن التواصل بين الشركيين في الزواج يمكن اعتبارها نوعا خاصا من الاستثمار.

وبالرغم من أن التفاعل بين الجنسين يذكرنا بعقود المطالبة ، إلا أن معظم حالات الزواج هي أشبه ما تكون بالعقود الضمنية .

فالربح الذي يجني على المدى البعيد يتلافى الخسائر الحاصلة على المدى القريب ، وبالتالي فإن العلاقة تدوم لبعض الوقت.

ولقد أبرز كتاب فراكس وانجلاند أهم الدراسات التقليدية عن المرأة ، كما أنه يحتوى على براهين قوية للمساواة بين الرجال والنساء ، وأيضاً فالكتاب يعطى تلميحاً جديداً وهاماً لنمط من التحليل من خلال وضع علم الاجتماع بجانب علم الاقتصاد عند بحث المرأة في الاقتصاد.

الفصل الثالث

إسهام الماركسية المحدثة في علم الاجتماع الاقتصادي

المحتويات :

أولاً : مدخل .

ثانياً: الماركسية و نقد منظور الاقتصاد و المجتمع.

ثالثـاً : التجديد في علم الاجتماع الاقتصادي الماركسي.

أولاً : مدخل [*] :

أصبح من الواضح أن الماركسية استعادة مكانتها بدرجة أقل أو أكثر في ميدان علم الاجتماع الاقتصادي منذ العشرين عاماً الأخيرة . وأنها اعتبرت بحق إحدى معالمه الفكرية الثرية في الوقت الحاضر ، حيث كان من المحرمات الإشارة إلى الأعمال الجديدة والهامة التي أنتجها الجيل القديم من الماركسيين ، ولقد تغيرت هذه النظرة في الحقيقة منذ أن نشر آرثر استنش كومب **stinch combe** في عام ١٩٨٣ م كتابة الأول بالإنجليزية تحت عنوان "علم الاجتماع الاقتصادي ، ويبدأ أن هدفه الأساسي هو إتمام وتوحيد الماركسية التقليدية المحدثة " .

ومن جهة أخرى فإن الماركسية أخذت بعين الاعتبار مرة أخرى في المسح الذي أجراه علماء الاجتماع الاقتصادي وهم هاري ماكلير وآرنود سالز ونيل سملر والذي نفذ عام ١٩٧٩ م ، فالمؤلفين وجدوا أن الكل عامة أو (٩٠٪) من استجاباتنا تدل على أن الماركسية أو الاتجاهات الماركسية المحدثة غالباً ما تستخدم في دراسة الاقتصاد والمجتمع . وحتى لو سلمنا أن

(*) ترجم هذا الفصل وعلق عليه " د. ياسر الخواجة " عن المصدر التالي:
Richard Swedberg , Economic Sociology : Past and Present, Sage publications , Spring , ١٩٩٧.

المسح كان انطباعياً إلى حد ما في طبيعته ، فإنه أصبح من الواضح أن الماركسية تحتل مكانتها في برنامج علم الاجتماع الاقتصادي .

وفي هذا الفصل سوف نحاول أن نبحث أولاً الدور الثانوي الذي لعبته الماركسية في علم الاجتماع الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب ، والنقد الماركسي المتجدد لأن الماركسية ككل هي الأكثر انتشاراً من علم الاجتماع الاقتصادي وأنه أصبح من الواضح في البداية أن الموضوع الذي سوف تركز عليه هو محاولة علماء الاجتماع الماركسيين للإجابة عن السؤال التالي :

— كيف أن التحكم في وسائل الإنتاج من جانب قلة من الناس يؤثر في وظيفة الاقتصاد وباقي المجتمع؟

– How dose the control of the means of production by a minority of people affect the functioning of the economy and the rest of society ?

وأن هناك بعض الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع الاقتصادي الماركسي تتضمن الملكية والسيطرة على وسائل الإنتاج . وتأثيرهما على مكان العمل ، وعلى النسق الاقتصادي وعلى المجتمع بصفة عامة بواسطة النسق الاقتصادي وفي هذا الإطار لقد لوحظ في الماضي أن كل من شومبيتر والماركسيين لم يعترفوا بوجود علم الاجتماع الاقتصادي ، وإننا سوف نوضح فقط أنه طبقا لتعريفنا لعلم الاجتماع الاقتصادي الذي يفسر الظواهر

الاقتصادية من خلال المفاهيم الاجتماعيـة ، فـإن الماركـسية تنتمـي بوضـوح لميدان علم الاجتماع الاقتصادي .

ثانيا : الماركسية ونقد منظور الاقتصاد والمجتمع:

لقد لعبت الماركسية دوراً ثانوياً للغاية في علـم الاجتمـاع الاقتـصادي الذي تطور بعد الحرب الذي تطور بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة في أوروبـا وأيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه مـن المبالغـة القول أنـه لا يمكـن اعتبار جوزيف شومبيتر **Schumpeter** العالم الوحيد في علم الاجتماع الاقتصادي ، وباقي العلماء الآخرين خاصة الأمريكان إما عدائيون لماركس أو يشعرون بأن الماركسية لم تقدم سوي إسهامات ضئيلة في مجال علم الاجتمـاع الاقتصادي .

وهذا ما يتأكد تماما عند بحثنـا للمحـاولات البرنامجيـة في ذلـك الوقت، في كتاب بارسونز وسملر "الاقتصاد والمجتمع ، وكتيب ولبرت مـور **Moore** ومقالة نيل سملر في دائرة المعارف الدوليـة للعلـوم الاجتماعيـة الـتي تحمـل نفـس العنـوان ، وكتــاب سملـر عـن علـم الاجتمـاع الحيـاة الاقتصادية.

ففي كتاب بارسونز وسملسر الاقتصاد والمجتمع الذي يحتـوي علـى أكثر من (٣٠٠) صفحة لا يوجد سوي ثلاث مراجع ثانوية لمـاركس ، وحتـى الأفكار التي تعبر عنها لم تكن على المـستوي الاهتمـام ، فمـن الملاحـظ علـى

سبيل المثال أن فكرة ماركس عن النسق الرأسمالي Capitalist system كانت سابقة لمفهوم الاقتصاد كنسق اجتماعي .

وأنه من الملاحظ أيضا ماركس كان على عكس الفرد مارشال اخفق في أن يري التنظيم organization باعتباره من قوي الإنتاج المتميزة .

وعلي هذا فإن ماركس قد نال مكانة في التحليل النظري لعلم الاجتماع الاقتصادي عن بارسونز وسملسر . وهذا الانطباع يتأكد عندما ننظر في قائمة المراجع الموضوعة في نهاية كتاب الاقتصاد والمجتمع ،فتقريبا في كل مائة مرجع من الاعمال الهامة في الاجتماع وعلم الاقتصاد هناك مرجع واحد فقط لماركس مثل عمله رأس المال ، والنص الكلاسيكي للنظرية الاقتصادية الاشتراكية .

وطبقا لتحليل جولدنر Gouldner المشهور فإن ولبرت مور ونيل سملسر ينتمون للبارسونزية اليسارية ، التي تلتقي مع الماركسية . وفي الواقع أن هناك أثر ضئيل في أعمالهم في مجال علم الاجتماع الاقتصادي بصفة عامة .

وفي كتيب ولبرت مور عن " الاقتصاد والمجتمع " نجد مراجع قليلة .ومبعثرة عن ماركس ، حيث أن غالبيتهم يرون أن فكر ماركس خطأ ، فمثلا يري ولبرت مور أن ماركس من أنصار مذهب الحتمية الاقتصادية economic determinist، ونمطه التحليلي ليس مفيداً علي الإطلاق . ففي قائمة القراءات المختارة selected reading التي

جمعها ولبرت مور وهي المراجع لكورنت kuznet وفيبر WEBER وكابلو Caplow وهكذا لإفادة الدراسين ولكن لا شيء لماركس .

وفي كتاب سملسر الشهير بعلم الاجتماع الحياة الاقتصادية the sociology of economic life وفي مقالته عن الاقتصاد والمجتمع في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماع هناك قليل من المراجع التي من الصعب توصيفها لماركس إلى حد ما ،وفى هذا الكتاب يمكن ان ,نجد فى إحدى المرات تقديم صحيح لمكانة ماركس العامة الى حد ما ، بان ماركس يمثل مفكرا هاما من حيث ان أفكاره التاريخية يهتم بها عالم الاجتماع الاقتصادي . هذا الانطباع يتأكد عندما نقرأ نص كتاب الاقتصاد والمجتمع فى دائرة المعارف الدولية ،وبخاصة فى قائمة المراجع المزيلة ،كما يمكن ان يستفيد علماء الاجتماع الاقتصادى من أعمال ديزنبري duesenberry وجورج كاتونا katona ودايفيد لاندس landis إلا أن ماركس لم يذكر كثيرا وبتعبير أخر فإن ولبرت مور ، ونيل سملسر يتقابلوا مع الماركسية في علم الاجتماع الاقتصادي .

وعندما بدأت الماركسية في نقد التيار السائد في علم الاجتماع في أواخر الستينات وبداية السبعينات . ومن هذه الانتقادات الرئيسية أن علم الاجتماع يتجاهل علم الاقتصاد .

ففي الدليل الموجز عن الثقافة البرجوازية لروبن بلاكبورن Blackburn لاحظ أن علم الاجتماع رافض لمعظم الاقتصاد السياسي ،

ويؤكد أن علم الاجتماع رافض لمعظم الاقتصاد السياسي ، ويؤكد أن علم الاجتماع يركز علي مبدأ النسق الاقتصادي المتوازن ويضيف بلاكبورن أن تعتبر مثل الاستغلال **exploitation** محرم في الاقتصاديات البرجوازية وأيضا في علم الاجتماع ، ويمكن أن نجد إجراءا نقديا على منوال بلاكبورت في كتاب الفن جولدنر **Gouldner** الأزمة المقبلة في علم الاجتماع الغربي عام ١٩٧٠م وعلي وجه الخصوص في الجزء المعنون إقصاء الاقتصاد عن الاجتماع أنه أكد على أن علم الاجتماع أصبح نظاما متخلفا **residual discipline** لأنه يدرس بقايا المعارف الأخرى .

وهذه ليست أفكاره الوحيدة على وجه التحديد، ولكن جولدنر قال أكثر من هذا ، فمن الملاحظة الهامة التي أبداها أن علماء الاجتماع غير القادرين علي تحليل الحقائق الاقتصادية ، فهم ببساطة ينأون عنها بعيدا .

ويقول جولدنر أنه من الواضح بصفة خاصة عندما نأتي لتحليل النظام الاجتماعي .

فإن هذا يعني أن علم الاجتماع الأكاديمي يفترض تقليديا أن النظام الاجتماعي حلل ، وفهم بدون الاهتمام بالمشكلة الاقتصادية ، أنه يفترض أن المشكلة في النظام الاجتماعي قد حلت عمليا ، وفكرياً بدون التركيز على مشكلة الندرة ، فعلم الاقتصاد مهتم مركزياً وعلى الرغم أن مظاهر التحليل الاجتماعي يجعل الافتراضات ضمنية عن الندرة .

فعلم الاجتماع هو النظام الفكري الذي يأخذ الافتراضات الاقتصادية وعلم الاقتصاد كمعطي ، ويرغبون أو يتوقعون حل المشكلة في النظام الاجتماعي تحت أى وضع من الظروف أو الافتراضات الاقتصادية و علم الاجتماع يركز على الموارد غير الاقتصادية للنظام الاجتماعي ، فالجدل الاجتماعي يستنكر أن التغير الاقتصادي يمثل ظرف ضروري أو كاف لبقاء النظام الاجتماعي واستمراره .

وإن جولدنر شعر أيضا أن أنصار البنائية الوظيفية عندما يفسرون الظواهر الاقتصادية فإن تحليلاتهم غير ملائمة ومشوهة ، لانهم يميلون لمعالجة الظواهر الاقتصادية كما لو كانت فئات فرعية للمفاهيم الاجتماعية . ولقد أوضح جولدنر هذه الفكرة من خلال تناول نمط الملكية في تيار علم الاجتماع ، فلقد لاحظ أن سملسر مؤلف كتاب علم الاجتماع الحياة الاقتصادية . قد قدم مناقشة مطولة عن طبيعة الملكية ، وليس هناك ضرورة لها ، وأعمال أخري في علم الاجتماع الاقتصادي لأنصار البنائية الوظيفية ليست أفضل كثيرا في رأى جولدنر .

فحينما أشترك بارسونز وسملسر في تأليف كتابهم الاقتصادية والمجتمع أو عندما درس بارسونز القضية بنفسه ، فإن ظاهرة الملكية قدمت فقط بشكل سطحي للغاية . وأن نقد جولدنر لكل من بارسونز وسملر في الجزء المعنون "نحو علم اجتماع الملكية **towards a sociology of pretty**

حيث أن المؤلفان قدما رؤيتهم الخاصة عن كيفية التحليل من المنظور الاجتماعي .

فقال جولدنر أن بارسونز وسملسر رأوا ان الملكية بطريقة مبسطة جدا (فمثلا فإن نمط الملكية المستخدم هو ملكية القبعة في الاقتصاد) وأوضح أنهم أساسا لا يرون أى اختلافات بين الملكية والأشكال الأخرى من العلاقات الاجتماعية .

وفي رأى جولدنر يكون هذا الفقدان المغزى الرئيسي من الملكية ، وهذا يعني أنها تطبق فقط عن طريق الدولة وليس عن طريق الضبط الاجتماعي **social control** كما هو الحال في معظم العلاقات الاجتماعية .

فصاحب الملكية الخاصة يمكنه أن ينسحب من النسق الاجتماعي المتغاير ، ويبني نظما أخري وفق ما يريد هو ، أو تريد هى وبهذا يمكنه أو يمكنها أن تتجنب القواعد التلقائية المنظمة طالما توجد دولة ذات أجهزة ضابطة ، والملكية كما استخلص جولدنر هي علاقات اجتماعية لها نمط خاص جدا وأنها تسير في أطار الأدوار والقيم التي تشكل النسق الاجتماعي .

وهكذا فإن النسق الاجتماعي هو تنظيم متبقي من العلاقات الاجتماعية ، وهي يمكن أن تتعلق فقط بتلك الأشياء التي يتم تركها بعد ان يتم تأسيس حقوق الملكية وتطوير النظم الاجتماعية ، ومن الناحية البارسونزية تكون الملكية بهذا هي البنية التحتية للنظم الاجتماعية .

ثالثاً: التجديد في علم الاجتماع الاقتصادي الماركسي :

إن نقد جولدنر في الأزمة المقبلة الذي وجه لكتاب بارسونز وسملسر في الاقتصاد والمجتمع والذي يمثل العمل الرئيسي في تيار علم الاجتماع الاقتصادي هو النقد الوحيد ، في حين أن الانتقادات الماركسية هي الأكثر شيوعاً لأوجه محددة في اتجاه الاقتصاد والمجتمع ، مثل علم الاجتماع الصناعي ، ودراسات التدرج الاجتماعي ونظرية التحديث ، وهكذا .

ونحن الآن سوف نتقدم خطوة لبحث عدد قليل من هذه الانتقادات ونقدم مناقشاتهم ضد علم الاجتماع السائد ، ومقترحاتهم لكيفية تنفيذ التحليل الملائم والكتاب الأول الذي اختير هو كتاب "موريس زيتلين **zeitlin**" عن الملكية والسيطرة المشتركة للطبقة الرأسمالية والشركة العملاقة والذي يتضمن نقدا حادا للفكر المنتشر في الماضي . فإن فصل الملكية والسيطرة قد غير من طبيعة الشركات الكبيرة في النظم الرأسمالية .

ولقد بدأ زيتلن الإشارة إلى ان هناك اتفاق واضح بين علماء الاجتماع أن هناك فصلا حدث بين الملكية والسيطرة في الشركة العملاقة ، مما أدي هذا إلى نقل السلطة من الطبقة الرأسمالية المالكة ، إلى المديرين الذين يديرون الشركات الكبيرة اليوم ، وبالتالي فإن المديرين لم يعظموا من مكاسبهم ولكن بالآحري من سلطاتهم الخاصة .

وفي إطار هذه الفكرة يقول **zeitlin** يمكن وجود عددا متنوعا من الأعمال الاجتماعية المشهورة مثل عمل داهر ندورف **Dahrendorf**

بعنوان " الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي " وعمل بيل Bell بعنوان انهيار الأسرة الرأسمالية the breakup of family capitalism وكتاب بارسونز وسملسر المعروف بالاقتصاد والمجتمع .

ويقول زيتلن ان الظاهرة التي توجد في هذا النمط من التحليل هو الافتقار إلى التأييد الامبرايقي الواقعي .

كما أوضح زيتلن أن الإطار العام في العمل الكلاسيكي لكل من بيرل Berle ومينز means تحت عنوان الشركة الحديثة والملكية الخاصة يوضح أن شركة واحدة فقط من كل خمس شركات عملاقة تدار فقط عن طريق المديرين .

ولقد سارت الأعمال الأخرى في نفس هذا الاتجاه غير المقنع وهناك حقيقة هامة أيضا وفقا لرأي زيلتن أنه لم يوضح أحد حتى الآن لماذا سياسات الديرين تختلف عن سياسات هؤلاء الملاك ؟

في الحقيقة أن الملاك لم يديروا شركاتهم بطريقة شخصية وهذا لا يعني أنهم يتخلون عن السلطة في حالة اتخاذ القرارات الهامة .

ويختتم زيتلن أن البحث المتميز يتطلب مفاهيم وطرق جديدة لدراسة الطبقة الرأسمالية التي حظيت باهتمام عدد قليل من الباحثين وهناك ثلاث دراسات هامة وحديثة من بينهم دراسة مايكل أوسيم Ussem عن الدائرة الداخلية للطبقة الرأسمالية ، ودراسة مينتز Mintz وشوارتز Schwartz الذين ابتدعوا نظرية " السيطرة المالية" Financial

hegemony"، وهذه النظرية هي الأكثر اتقانا عن بناء السلطة في الأعمال التجارية الأمريكية (١٩٨٥) وأن فكرتها الأساسية تدور حول أن النظم المالية – خاصة البنوك وشركات التأمين – تتحكم في تدفق رأس المال ، وبهذه الوسيلة تضع القيود البنائية لكل الشركات الأخرى .

ونظرية السيطرة تختلف عن نظرية السيطرة البنكية التقليدية حيث أن البنوك تتحكم في الشركات الصناعية ويخاصة في الأسلوب المباشر لتعيين قيادتها ، وفي إدارة رأس المال المكتسب ، وغرس تبعية مالية – وهكذا.

وكقاعدة أساسية فإن الشركات الصناعية لا تستطيع أن تأخذ قرارات رئيسية دون موافقة من المجتمع المالي **Financial community**، فالبنوك ذاتها عادة ما تشكل اتحاد مالي لأنهم يرتبطون مع بعضهم البعض من خلال شبكة من الافتراض الداخلي للبنوك ومن خلال قرض الاتحاد المالي **Loan Consortia.**

وبناء السلطة في الأعمال التجارية الأمريكية يستخدم أنواع مختلفة من الدلائل الواقعية ، فعلي سبيل المثال ، كانت قائمة التدخلات البنكية في الشركات الرئيسية بالولايات المتحدة خلال فترة الخمس سنوات مرتبطة مع وكالة الأعمال التجارية .

وأيضا استخدم المؤلفون تراث ضخم ومعقد من الروابط بين مجالس إدارة الشركات لتأكيد نظريتهم عن السيطرة البنكية، كما أوضح مينتز وشوارتز أن البنوك التجارية لها علاقات متبادلة بين نمط أو أكثر من الشركات.

ويفسر المؤلفون هذا بأن البنوك تحتاج لإقامة هذه الصلات لكي تحدد اتجاه تدفق رأس المال، وتحصل على معلومات عن ما الذي ينفق في الاقتصاد.

بينما استطلع مينتز وشوارتز افتراض زيتلن الذي يري وجود ترابط بين الشركات والبنوك .

ثم ركز "أوسيم " على فكرة أنه توجد جماعة داخلية في المجتمع الرأسمالي تكون مسئولة عن تماسك الطبقة الرأسمالية وتوحيد سياستها وطاقاتها من أجل العمل المشترك .

وفي دائرة الداخلية قدم أوسيم الدليل بأن رجال الأعمال ليسوا بالضرورة متباينين ومتنافرين لعدم تجانس مصالحهم .

وأن الموضوع الرئيسي لأوسيم هو أن رجال الأعمال الذين يمثلون معاً هيئات عديدة من المديرين سوف يتزايد لديهم الإحساس بالمصلحة العامة لطبقة رجال الأعمال ، لكن لم يدركوا ما هو مفيد لشركاتهم الخاصة .

وأنه يفترض أيضاً أن رجال الأعمال سوف يكونوا أكثر نشاطاً في الحكومة وفي الهيئات غير المربحة، والهيئات التجارية أكثر ما يكون هم رجال أعمال بصفة عامة .

وقد تأكدت هذه الافتراضات من خلال المقابلات مع عدد كبير من رجال الأعمال البريطانيين والأمريكيين ومن خلال تحليل صلاتهم.

واختتم أوسيم قائلا أن أعضاء الدائرة الداخلية يـشكلون شبكه عمـل شبه مستقلة semi_ autonomous, وان تجاوز الـشركة إقليميـاً ، وقطاعياً ، وسياسيا يسبب أشكال من الخطأ داخل المجتمع المتكامل .

والجدير بالذكر هو ما اكتشفته أوسيم ان رجال الأعمال في الشركات الكبرى يعقدوا أساسا مجالس عديدة لكي يحصلوا علي ما ينفق في الاقتـصاد. والــدائرة الداخليــة طبقــا لاوســيم لا تــأتي مــن خــلال تــآمر Conspiratorial مرسوم .

ولكن كنتيجة غير مقصودة لظروف لا يمكن التنبؤ بهـا تواجـه كـل الشركات الكبيرة في الديموقراطيات الصناعية وافتراضـات المؤلـف أن انبثـاق الدائرة الداخلية من رجال الأعمـال ينبـئ بمرحلـة جديـدة مـن الرأسماليـة (الرأسماليـة المؤسـساتية Institutional Capitalism) هـي أقـل إقناعاً.

وطبقاً للنظرية الماركسية أن الأقلية في الواقع هي الـتي تـسيطر علـى وسائل الإنتـاج، وهـذا مـا يـؤدي إلى تقـسيم المجتمـع إلى طبقـات عدائيـة ، وهناك لذلك ارتباط واضح ومباشر في الماركسية بين الملكية وتكوين الجماعات الرئيسية في المجتمع . تلك التي أهملتها نظرية التدرج الاجتماعي . ولـذلك فإن الماركسية المحدثة هاجمت التيار السائد في دراسات التدرج الاجتمـاعي في السبعينات من ها القرن. لتجاهلـه دور الطبقـة أو التقـسيم الاجتمـاعي ، المبني علي السيطرة على الملكية .

وفي بداية الثمانينات هناك سلسلة من المحاولات لرسم البناء الطبقي في دول متعددة تم إنجازها ، وكانت التحليلات التي جذبت أو لفتت الأنظار هو تحليل إيريك أولين رايت Wright عن تصنيفه النظري عن جماعات الطبقة المتوسطة ، ومحاولته القوية لصياغة الفئات الماركسية ، وانه من الجدير بالذكر أيضا أن رايت قام بعمل مشروع امبيريقي ضخم منذ عام ١٩٧٨م متضمنا عقد مقارنات عن البناء الطبقي في حوالي ثماني دول على الأقل ، ومن وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي فإن من الواضح أن التحليل الطبقي كان يسير على هدى نمط دراسات التدرج الاجتماعي الذي كان سائدا في الخمسينات من هذا القرن . والسبب في هذا أنه كان يهتم بشكل واضح بالحقائق الاقتصادية الجوهرية .

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن معظم الدراسات الحديثة لايريك أولين رايت تبدوا في مقدمة الاتجاه الوثيق الصلة مباشرة بعلم الاجتماع الاقتصادي .

وكان رايت مصمما أن إعادة صياغة تحليلية الطبقي بلغة الاستغلال EXPLAITION و هذا المفهوم الأخير الذي حل محل مفهوم السيطرة DOMINATION في المخطط التصوري لرايت الذي يرتبط مباشرة بفكرة المصالح المادية .

فمفهوم الاستغلال المتمركز هو أكثر المذاهب المادية تنظيماً من مفاهيم السيطرة والطبقات تنبثق من أشكال الملكية المؤثرة على مظاهر قوي

الإنتاج والأنماط المختلفة من الاستغلال التي تحدد أنماطا مختلفة من الطبقات هي المرتبطة بنوعية الملكيات التي لها مظاهر مختلفة من قوي الإنتاج .

أنه من المتوقع لرايت في جزء من بحثه الجديد على الطبقات فحص مختلف أنماط الملكية ليري كيف تطورت تاريخيا ، وبعد ذلك يحدد تأثيرها على البناء الاجتماعي **Social structure** وهذه الأنواع من الاستفسارات تتركز أساسا في علم الاجتماع الاقتصادي .

وأن فكرة الماركسية المحدثة تري أن السيطرة على وسائل الإنتاج لها أهمية قاطعة مما يحدث في الاقتصاد .

والنتيجة كانت سلسلة من التحليلات الماركسية الهامة لما يشير له أحيانا في هذه الأيام بعلم اجتماع عمليات العمل **The sociology of the labor process**، وطبقا لعلماء الاجتماع الصناعي القدامى أن المثابرة في مكان العمل تعتمد أساسا على التفاعل الداخلي بين الجماعات المحلية .

ومن وجهة النظر الماركسية هذا منظور ضيق للغاية يشير إلى علم الاجتماع البرجوازي ، الذي استبياناته غير قادرة على التعامل مع البعد الموضوعي لعمليات العمل .

ولذلك أكد هاري برافير مان **Braver man** أن غالبية علماء الاجتماع الصناعي يشعرون أن مهمتهم ليست فقط دراسة الظروف الموضوعية للعمل ولكن أيضا الظواهر الذاتية التي تبين درجات الرضا والتبرم التي

توضحها استبياناتهم. ويقول مايكل باروي Burawoy نفس الشيء أساساً عندما وضح أن علم الاجتماع الصناعي يفحص ما يحدث داخل المصنع ولكنه يتوقف بعد ذلك على بوابة المصنع . ومن الدراسات الملموسة التي أنتجتها الماركسية المحدثة في علم الاجتماع الصناعي هي فكرة السيطرة على أشكال مختلفة من وسائل الإنتاج التي تحدث داخل المصنع وفي المكاتب وبأساليب مختلفة. و الموضوع العام لهاري بافارمان عن العمل و رأس المال الاحتكاري **Labor and Monopoly capital**١٩٧٤م .

يؤكد فيه أن الرأسماليين يتجاهلون بشكل مستمر عنصر الفكر في العمل ، ويقللون منه فالعمل الإنساني الذي صاغه ماركس كفعل جماعي غير الماهر ينخفض إلى مستوي النشاط الحيواني ، وفي إطار الفكر الرأسمالي فإن الفكر هو الذي تحتكره الإدارة . وأن الافتراض بأن تحول العنصر الفكري بصورة مستمرة من العمل العادي إلى المجال الإداري هو القانون العام للتقسيم الاجتماعي للعمل الرأسمالي .

والخلاصة أن مناقشة ريتشارد ادوارد **Edward** هي إلى حد ما تختلف عن مناقشة بافارمان حتى لو أن الفكرة الرئيسية متشابهة . وهذا يعني أن سيطرة الرأسمالي على وسائل الإنتاج هي التي تحدد الأسلوب الذي ينظر عمليات العمل .

ولقد تمثل الموضوع الأساسي لإدوارد في أن أماكن العمل بطريقة هيراركية **Hierarchical**، لأنها كانت مفيدة .

والتطور التاريخي للرأسمالية في الولايات المتحدة أحدث ثلاث أنماط متباينة من السيطرة الهيراركية وهما :

∞ السيطرة البسيطة (كالمستبد الصغير في مكان العمل الصغير).

∞ والسيطرة التقنية (وهي أن عمليات العمل توجه آلياً).

∞ والسيطرة البيروقراطية (السيطرة من خلال البناء الاجتماعي علي الشركة).

وبعد ذلك ربط إدوارد أشكال السيطرة الثلاثة بأسواق العمل المختلفة ولهذا فإن العمال الفقراء يتجهون للعمل في الأسواق الثانوية حيث تكون السيطرة البسيطة هي الأكثر شيوعاً .

والبروليتاريا التقليدية توجد أساسا في السوق البدائي التابع ، ويسود فيها السيطرة التقنية .

وتعمل الطبقة المتوسطة في السوق المستقل حيث تسود السيطرة البيروقراطية، وفكرة أن الرأسمالي يجب أن يفرض هيمنته على العامل لكي يحصل علي الربح هي من الأعمال الأساسية في الاقتصاد الماركسي .

ومن أفكارهم الأساسية الأخرى هي أن تطور أسواق التجزئة لها دور حيوي في تطور الطبقة العاملة في الولايات المتحدة .

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن علماء الاقتصاد قاموا بمحاولات جادة لاستخدام نظرياتهم عن السيطرة ، وأسواق العمل المتجزئة لتحليل الإنتاجية .

ولقد حاول كل من توماس ويسكويف **Weiss Kopf** وصموئيل باولو **Bowles** وديفيد جوردون **Gordon** تفسير الإنتاجية على أساس النموذج الاجتماعي لنمو الإنتاجية من خلال المتغيرات الاجتماعية في مقابل المتغيرات الاقتصادية. ولقد لاحظ هؤلاء المؤلفون أن ظاهرة تكثيف العمل (الذي تحدده دافعية العمال للعمل وفاعلية السيطرة) لها دور أسسي في انهيار الإنتاجية في الولايات المتحدة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٦-١٩٧٩م.

وأن قضية التصنيع عند مايكل براوي تدور حول أهمية ملكية الرأسمالي لوسائل الإنتاج لأنها الطريق الذي يحدد عمليات العمل ، والعمل داخل المصنع

هو لذلك يحلل من منظور الأهمية المطلقة في الرأسمالية لفائض القيمة ويقول المؤلف ما الذي يجعل العامل يستميل لمهمة الإنتاج المربح عن أي شئ أخر؟

ومن بين أكثر الموضوعات شهرة بين كتاب الماركسية المحدثة في السبعينات هو موضوع الدولة الرأسمالية الذي يطرح هنا ، هل الأسلوب الذي تسيطر به الطبقة الرأسمالية على وسائل الإنتاج يؤثر على أداء الدولة ؟ والإجابة التي قدمتها الماركسية المحدثة لهذا السؤال يمكن إضافته أحيانا هو الصراع الطبقي .

وطبقاً للنفعيين**INSTRUMENTALITS** فإن الدولة تستخدم أساساً كوسيلة للطبقة الرأسمالية .

والبنائيين لم يتفقوا بشدة مع هذه الصياغة وأكدوا أن الدولة لها استقلالية مؤكدة من السيطرة المباشرة للطبقة الحاكمة (استقلال نسبي) وطبقا لمنظور الصراع الطبقي ، فالسلطة على الدولة الرأسمالية تتحدد من خلال المواجهات الناشئة بين الطبقات في المجتمع .

ولقد أوضحت سيدا شوكبولSHOCPOL (١٩٨٥) أن تحليل الماركسية المحدثة في السبعينات يعاني من عيبين أساسيين هما :

الأول :- أنهم لم يعترفوا بأن الدولة كفاعل متميز في حقوقها .

الثاني :- أن تحليل بولانتزاس كان نظرياً في طبيعته ومتطرفا في قابليته للتطبيق على كل الدول الرأسمالية .

ومع ذلك فإنه من الواضح أن كتاب الماركسية المحدثة في السبعينات قد قدموا بعض المساهمات الهامة عن الدول في علم الاجتماع الاقتصادي . فهناك عديد من الأعمال في الاتجاه النفعي يحتوي علي تحليل ممتاز عن التفاعل بين رجال الأعمال والدولة في مواقف محددة .

وقد اتضحت هذه الحقيقة في الأعمال التي أجريت في مدرسة الليبرالية المتحدة **corporate liberalism** وقد قام بهذه الأعمال عدد من الباحثين مثل ويليام دمهوف في بحث "هيكل السلطة الذي نجد فيه دراسات على مستوي رفيع ومفصلة عن صفوة السلطة وكذلك جروف في كاليفورنيا في كتابه عن النادي الاجتماعي للطبقة العليا **social club for the upper class** وحتى لو فشل النفعيون في تطوير النظرية

الجزء غير المتطور من علم الاجتماع الذي يسمي "علم اجتماع الطبقة الرأسمالية "the sociology of the capitalist class.

وهناك دراسات أخري للماركسية المحدثة عن الدولة وثيقة الصلة بعلم الاجتماع الاقتصادي الحاضر ، مثل المقالة البارزة التي كتبها فريد بلوك لـBlock عن الطبقة الحاكمة ليست حاكمة : ملاحظات على النظرية الماركسية للدولة .

والقضية الرئيسية هنا أن المديرين في الدولة يحاولون منح الثقة في الأعمال التجارية ويهملون النظام الرأسمالي .

ودراسة أخري ذات أهمية في هذا السياق وهي دراسة هيمل استراند وآخرين عن رأسمالية ما بعد الرفاهية Beyond welfare capitalism حيث أوضح المؤلفون – بمساعدة المسح البحثي – كيف أن المنظمين السويديين يتغافلون أساساً الآثار الجانبية السلبية لمشروعاتهم التجارية متوقعين أن الدولة سوف تعالجهم .

وفي النهاية يرجع للباحث جيمس كونرConnor إعادة اكتشاف وتطوير علم الاجتماع المالي لكل من رودلف جولد شيد goldscheid وجوزيف شومبتر فلقد جذبت اهتمامه أزمة الدولة من ناحية الطلب على تخفيض الضرائب ومن ناحية أخري هناك طلب على زيادة خدمات الدولة .

ومنذ أن نشر عمل كويز فإن قليل من الأعمال الاجتماعية – الماركسية وأيضاً غير الماركسية – التي ظهرت تتناول نمو القطاع العام والمشكلات الناجمة عنه .

ولقد استخلص فريد بلوك بعد مسح التراث عن الأزمة المالية في عام ١٩٨١ . قائلا لقد ظل البحث يعمل في تطوير علم الاجتماع المالي ويقدم دلائل إضافية عن وجود الأزمة المالية **tendency** لأن الرغبة,تنتشر في الرأسمالية المتقدمة ومن الجوانب التي أهملها بحث بلوك ، نفقات الدولة على الشعوب ، والتفسيرات الاجتماعية لمقاومة الضرائب ، وأسباب التضخم.

ولقد ظهرت بعض الدراسات عن هذه الموضوعات منذ أن نشر بلوك أراءه في عام ١٩٨١م.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن هناك مشروع بحثي قام به كل من كوربي واندرسين وطبقاً لتقرير هذا المشروع أنه من الواضح أن أولئك الاقتصاديون الذين يرون آليا أن وجود قطاع عام ضخم يؤدي إلى تهديد الأداء الاقتصادي الجيد هي فكرة خاطئة .

الفصل الرابع

الاتجاه الجديد في علم الاجتماع الاقتصادي

المحتويات :

أولاً : مدخل .

ثانياً : البعد الدولي .

ثالثاً : نظرية التحديث و الاقتصاد.

رابعاً : مساهمة أمريكا اللاتينية .

خامساً : الإمبريالية و البحث المقارن.

سادساً : جماعة الاقتصاد و المجتمع للرابطة الاجتماعية الدولية.

سابعاً : علم الاجتماع الاقتصادي .

أولاً : مدخل (*) :

نحن الآن نقترب من نهاية مناقشتنا لمساهمة الماركسية المحدثة في علم الاجتماع الاقتصادي وموضوعنا أن هذه المساهمة هي أساساً موجودة في الأعمال التي تركز التحليل على أن الرأسمالي يسيطر على وسائل الإنتاج ، وبالتالي على الاقتصاد ونحن سوف نناقش في النهاية بعض أعمال الماركسية المحدثة التي ألقت الضوء على هذه الإشكالية problematic ، ويستطيع القارئ الذي يهتم بمعرفة الأوجه المختلفة لإسهام الماركسية المحدثة في علم الاجتماع الاقتصادي يسترجع الفصل الخامس والسابع .

كما تم الإشارة إلى حوار الماركسية في قضية المساواة الجنسية بين الذكور والإناث في الفصل الخاص بالمرأة في الاقتصاد.

في حين أن مساهمة الماركسية في دراسات الإمبريالية سوف تناقش في الفصل الخاص بالبعد الدولي لعلم الاجتماع الاقتصادي .

كما أن التطور الحديث للفكر الماركسي المهتم بعلم الاجتماع الاقتصادية على وجه الخصوص يسمى " الماركسية المحدثة للفعل الجمعي "

(*) ترجم هذا الفصل وعلق عليه "أ. د. ياسر الخواجة " عن المصدر التالي :

- Richard Swedberg , Economic Sociology : Past and Present, Sage publications , Spring , ١٩٩٧.

The New Marxism of collective action لكل من Scott lash و John urry كما ناقشوا مقالة كلوز اوفي offe وويزنسال Wiesenthal عن منطقين للفعل الجمعي " وأيضا أشاروا لأعمال كل جون رومير Roemer وآدم بروزورسكي Adam przeworski لكن هدف سكوت ولاش من إلقاء الضوء على مقالة أوفي وويزنسال في هذا السياق تبدوا غامضة .

إلا أنها تحتوي على تحليل متميز عن الاختلافات بين الاتحادات التجارية وهيئات الموظفين ولكنها تختلف في الأسلوب عن رومير وبرزورسكي اللذين أكد على التقارب الجديد بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع على المستوى النظري وأيضا المنهجي. لأن محاولة استخدام نماذج الاختيار العقلانية Rational choice – models في الماركسية هي جزء من الميل العام لإدخال التفكير الاقتصادي والمنهجي في العلوم الاجتماعية ونحن سوف لا نناقش المتضمنات العامة لهذا التقارب في هذا الفصل في الماركسية المحدثة (أنظر الفصل التاسع).

وبدلاً من ذلك سوف نجذب الاهتمام لطريقة أخرى في أعمال جون رومير وآدم بزرورسكي ذات الصلة الوثيقة بعلم الاجتماع الاقتصادي من خلال تأكيدهم على أهمية التحليل الماركسي لحقيقة " ملكية الرأسماليين لوسائل الإنتاج " ولقد تم التعبير عن هذا في عمل دون رومير في صيغة

التحليل للاستغلال وذلك عن طريق اتجاه علاقات الملكية من خلال استخدام متميز للنماذج الرياضية .

واستخلص رومير أن علاقات الملكية هي أساسية في تفسير الاستغلال exploitation في حين اعتبر ما يحدث في عمليات العمل أثناء عملية الإنتاج هي ثانوية .

وطبقا لرومير فإن فكرة فائض القيمة surplus – value غير مساعدة في نظرية الاستغلال .

ولقد أسس رومير نظريته العامة عن الاستغلال والطبقة وذلك عن طريق توحيد اتجاه علاقات الملكية مع نظرية اللعب.Game theory

والفكرة الأساسية هي ان استغلال أعضاء الطبقة لنمط الإنتاج إذا كانوا في وضع أفضل لسحب نصيب من الموارد الاقتصادية .

The Basic idea is that members of class are expiated in a mode of production if they would be better off by withdrawing with share of the resources.

وفكرة السحب هذه فكرة رائعة. ومع ذلك أنها قد يكون لها قيمة كبيرة في علم الاجتماع .

ومن ناحية أخرى فإن تركيز رومير على فكرة علاقات الملكية قد يبدوا لها أهمية مستقبلية لأنها تثير بعض التساؤلات الصعبة جداً . ولقد

حاول أدم بروزورسكى العالم السياسي أن يحلل حركة العمل الديمقراطي بمعنى السيطرة والتوافق الطبقي.

وإن هذا العمل له أهمية خاصة في علم الاجتماع الاقتصادي بسبب تأكيده على أهمية القرارات الاستثمارية، كما يعزوا إلى برزورسكي عمل مساهمة أساسية لعلم الاجتماع الاستثمار The sociology of investments.

وأن نقطة الانطلاق الأساسية لبزرورسكي هي المقالة المشهورة لـ كليلفن لانسكبتر Lancaster عن عدم الكفاءة الدينامية للرأسمالية the dynamic inefficiency of capitalism. التي وحدت تحليل كينز عن الاستثمار وفكرة ماركس عن الطبقتين المتصارعين في الرأسمالية في لعبة التحليل النظري .

والفكرة الرئيسية عند كل من لانكاستر وبرزورسكي هي أن الصراع المصطنع بين الرأسماليين والعمال على السواء سوف ينتهي الآن أو في المستقبل . ومع ذلك فإن برزورسكي كان أكثر تحديدا من لانكاسترز فلقد حلل ببراعة نتائج القرارات الاستثمارية المتباينة تحت الظروف المختلفة . وكيفية التهديد للأعمال غير الاستثمارية وهكذا .

وعلى عكس رومير فإن برزورسكي اشترك أيضا في البحث الامبيريقى على القضايا الخاصة بنموذجه، وهذا ما جعل من السهل لعلماء الاجتماع أن يعترفوا بأهمية نموذجه .

ثانياً : البعد الدولي : The international Dimension

لقد تميز علم الاجتماع الاقتصادي منذ ماركس وماكس فيبر أيضاً بالاهتمام العميق بالاقتصاد الدولي وأيضاً بالموقف الاقتصادي للدول الواقعة خارج أوربا خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، ومع ذلك لقد أصبح علم الاجتماع الاقتصادي محدوداً جداً في طبيعته وأنه نادراً ما يحلل دولاً أخرى أكثر من الولايات المتحدة والأمم الأوربية الرئيسية . وكان هناك اهتمام ضئيل بمجريات الأحداث في الاقتصاد الدولي . وهذا الوضع يصدق بصفة خاصة على علماء الاجتماع بمدرسة شيكاغو وأنه أيضا يصدق على علماء الاجتماع الاقتصاديين الأوربيين . هذا الموقف قد تغير أثناء الخمسينات . لأنه في الحقيقة قد جعلت أمما عديدة كانت مستعمرة وحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت تظهر دراسات نظرية التحديث modernization theory في الوقت الحالي . والتي قد كتبها بعض علماء الاجتماع الاقتصادي في الدولة النامية .

ولقد حدث تقدم ضئيل في اتجاهات علم الاجتماع الاقتصادي ذو النزعة الدولية أثناء الفترة من عام ١٩٥٠م وبداية عام ١٩٦٠م . ولكن اعتبرت هذه التطورات ثانوية بالمقارنة بالتطورات التي حدثت في الخمسة عشر سنة الأخيرة ، من أواخر الستينات فصاعدا ، ولقد بدا علماء الاجتماع لاقتصادي — منذ الوقت الأول لماركس وفيبر — أن يهتموا بجدية بما يحدث في الاقتصاد الدولي كدليل على هذا الاتجاه الجديد.

وكان العمل الاجتماعي الأول عن الاقتصاد الدولي هو : " الاقتصاد الدولي الجديد " **The New international economy** لمؤلفة هارسي ماكلر **Mackler** والبرتو مارتنلي **Martinelli** ونيل سملر **smelser** الذي ظهر عام ١٩٨٢م .

وفي هذا المؤلف يمكن أن تجد دراسات عن هذه الموضوعات : الأسواق الأوربية ، الشركات عابرة القومية، والتجارة الدولية.

ومن المؤلفين الذين يعتبرهم بعض الناس من الأوائل في الدراسة الاجتماعية للاقتصاد الدولي هم بيتر ايفانز وفرناندوا كاردسوا ، وهاري كلير ، وبار بارا ستولنج ومع ذلك فإنه من المبالغة القول أنه يوجد اليوم علم اجتماع متطور عن الاقتصاد الدولي تماما .

فكثير من الموضوعات الهامة ليست شاملة في الاقتصاد الدولي الجديد . فبعض المقالات في هذا المؤلف هي أيضاً متعددة التخصص أكثر ما هي اجتماعية في طبيعتها .

ولكن في الحقيقة أن الحركة تجاه خلق علم اجتماع جديد للاقتصاد الدولي تبدوا واضحة أثناء العشر سنوات أو الخمس عشر سنة الأخيرة ، ويأتي الاندفاع نحو هذه الحركة من اتجاهات مختلفة ومتعددة ، فمولد علم الاجتماع الوطني **indigenous sociology** في عديد من دول العالم الثالث وتحليل الماركسية المحدثة للامبريالية ودراسات متنوعة في علم

الاجتماع المقارن ، ونشاطات جماعة (ISA) عن الاقتصاد والمجتمع . وكل واحد من هؤلاء سوف يناقشون في هذا الفصل .

ونحن سوف نتلمس بعض الدراسات الاجتماعية التي حللت الاقتصاد الدولي منذ الحرب العالمية الثانية والنقد لدراسات التحديث الذي تم في أواخر الستينات وبداية السبعينات من هذا القرن.

إن التطورات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي تعني بصورة مستمرة بدراسة النظم بدراسة النظم المختلفة في الاقتصاد الدولي.

فالأعمال الاجتماعية التي حللت التجارة بين الأمم ، والمساعدة الأجنبية، والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدوبي ، والبنك الدولي وهكذا أصبحت أكثر شيوعاً.

لكن التجديد الفكري الرئيسي منذ عام ١٩٦٠م — والموضوع الرئيسي في هذا الفصل — يتعلق بأن نسق الاقتصاد العالمي قد أثر بعمق على الموقف الاقتصادي والاجتماعي والنمو المتحقق في الدول الفردية ، والأمم الفردية باختصار قد درست بصورة أقل وأقل في العزلة ، ولم تفسر التغيرات في اقتصادياتهم على وجه الحصر بلغة الأسباب الداخلية .

وانه من الملاحظ أيضاً في هذا السياق أن الاهتمام بالتفاعل بين النسق الدولي والدول القومية Nation – States هو جزء من إعادة التنظيم الفكري العام من العلوم الاجتماعية الذي يشتمل على مجالات عديدة لعلم الاجتماع وأيضا من العلم السياسي وفي التقرير الحديث للاتجاه الراهن في

منهج العلم الاجتماعي الدولي والمقارن الذي عمل عن طريق لجنة مجلس البحث القومي ، ولجنة البحث الأساسية في العلوم الاجتماعية والسلوكية للأكاديمية القومية للعلوم أنها أكدت أن هناك " حركة عامة نحو الطرق الجديدة لصياغة العلاقة بين البناءات والأنساق التي تعمل على المستوى الدولي أو العالمي ، وتلك التي تعمل على المستوى القومي أو المحلي .

ثالثاً : نظرية التحديث والاقتصاد :

Modernization theory and the economy

إننا لو رجعنا إلى الخمسينات من هذا القرن لنظرية التحديث ، فإنه من الواضح أن هذه النظرية كانت شعبية في هذه الفترة بين علماء الاجتماع الاقتصادي الأول مثل تالكوت بارسونز ، ونيل سملسر ، وولبرت مور ، وفي هذه الأيام من الصعب على أي أحد في علم الاجتماع أن يجد كلمة إيجابية تقال عن نظرية التحديث .

هذا وقد ظهر اتجاه مختلف للتنمية في دول العالم الثالث ، ومن السهولة إلى حد ما فهم هذا الرفض العام فعليا لو بحثنا في بعض افتراضات الأساسية ، فهي تفترض أن كل الدول غير الصناعية تستطيع أن تتجمع معا تحت رئاسة المجتمعات التقليدية ، وأنها تعتقد فيما هو أبعد من هذا من أن الأمم الجديدة سوف تتقارب في تنميتها وتصبح حديثة ، ولإحداث هذا فإنها تري ضرورة تطوير العقلانية فضلا على أن الدول النامية يجب أن تكسر من تقليديتها وذلك بمساعدة بعض المنظمين والصفوة الوطنيين .

وطبقاً للمقالة الهامة لدانيل شيروت **chirot** التي حددت نظرية التحديث بأنها حركة اجتماعية حقيقية التي بدأت في عام ١٩٥٠م عندما أنشأ سيمون كوزنت **kuzunet** لجنة النمو الاقتصادي لهيئة البحث في العلم الإجتماعي والتي أسست في عام ١٩٥٢ جرنال" التنمية والاقتصاد والتغير الثقافي " الذي حرره بيرت هوسليتز**hoselitz** ولقد استمر في شعبيته ما يقرب من ١٥ عاما وفي عام ١٩٦٦م نشر جون أندر فرانك **frank** نقدا لنظرية التحديث ، وتبعه علماء آخرين في هذا الصدد .

وفي منتصف السبعينات ، لقد شعر علماء الاجتماع أن ما يحتاج للقول قد قيل ، هذا وقد وصف إيمانويل والرشتين نظرية التحديث — في الاجتماع الذي عقدته احدي المنظمات (**A.S.A**) عن نظرية التحديث عام ١٩٧٠م — باعتبارها خدمة كئيبة ومقالته المعنونة (التحديث فليرقد بسلام) .

وفيما يتعلق بما يعني به علم الاجتماع الاقتصادي ، هناك عاملين لهذا :

الأول : أن معظم الانتقادات لنظرية التحديث تأتي أساساً من علماء الاجتماع السياسي والمقارن ، بينما أن النقد الجيد من منظور علم الاجتماع الاقتصادي ليس موجوداً بعد .

الثاني : أن الرفض الراهن لنظرية التحديث ربما يكون متطرفاً جداً وأن الأعمال العديدة في هذا الاتجاه تحتوي على مساهمات قيمة لعلم

الاجتماع الاقتصادي والتي من غير الحكمة تجاهلها . وأن نقد نظرية التحديث من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي يتضمن في البداية كل مناقشة عن تقسيم العمل لازمة بين الاقتصاديين والاجتماعيين . حيث أن الاقتصاديين مسئولين عن تحليل الظواهر الاقتصادية الأساسية بينما الاجتماعيون يهتمون كما هو بالباقي الذي يريدونه.

وفي مقالة بيرت هو سليتر المنشورة بدائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية تحت عنوان المظاهر غير الاقتصادية للنمو الاقتصادي والذي أكد فيها أن وصف التخلف وعمليات التوحيد والسياسات التي تقودها المستويات العالية الأداء هى أساسا مسئولية علماء الاقتصاد .

وفي الحقيقة أن الاقتصاديات التقليدية مازالت مطوقة بأنواع متباينة من النظم الاجتماعية ، المميزة لعالم الاجتماع.

وعلي الأقل حتى في الاقتصاديات الرشيدة في الأمم الجديدة فهي مهمة علم الاجتماع في الأداء .

ونفس القضية عن تقسيم العمل بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع وكانت لها شعبية محببة في عمل هوسليتر عن المظاهر الاجتماعية للنمو الاقتصادي والذي عرفته دول عديدة منذ ترجمته هيئة الأمم المتحدة إلى ٢٥ لغة من أجل زيادة المعرفة عن البعد السياسي لنظرية التحديث .

والنقد الأخر الذي وجه لنظرية التحديث من منظور علم الاجتماع الاقتصادي هو أنها تتجاهل وجود الاقتصاد العالمي في الاعتبار باعتباره

موجودا في أكثر التعبيرات العامة عن الاقتصاد والمجتمع في ذلك الوقت كما أنها لم تحلل التجارة الدولية ، ومنطقة التجارة الحرة التي أسست بعد الحرب العالمية الثانية .

وهناك عيب أخر يؤثر على نظرية التحديث هو عدم التركيز على الأمة الفردية باعتبارها وحدة متكاملة .

وفي مقالة دانيل ليرنر عن المظاهر الاجتماعية للتحديث تستطيع أن نجد التعبير التالي ، والذي يظهر في الحكمة التقليدية – لعديد من منظري التحديث وهي :

"أن الشعوب الفقيرة لديها نزعة مبيتة لتظل فقيرة "

وأن هذه النزعة المبنية تستمر دائماً في أساليب المعيشة التقليدية بين الشعوب الفقيرة . هذا ويتبع علماء الاجتماع الاتجاه في علم الاقتصاد أيضاً الذي يركز على الأعمال الداخلية لاقتصاد الدولة على وجه الخصوص .

هذا وقد أوضح سيمون كوزنيت في مقالته المشهورة عام ١٩٥١ ان الدولة القومية هي وحدة التحليل الملائمة في علم الاقتصاد ، وأنه قال أن الوحدة الطبيعية في دراسة للنمو الاقتصادي هي الدولة ذات السيادة والتي تحقق إلى حد ما معايير الاستقلال الداخلي ، والاعتماد المتبادل داخليا بصورة دقيقة .

بالرغم من هذا والانتقادات الأخرى فإن هناك ضرورة لجعل نظرية التحديث من منظور علم الاجتماع الاقتصادي .

وأنه لوحظ أيضا أن الأعمال العديدة التي ظهرت في هذه الفترة لها اهتمام محدود بعلم الاجتماع الاقتصادي.

وباختصار فإن هناك ضرورة لإعادة تقييم تراث التحديث من خلال علماء الاجتماع الاقتصادي .

لو تم هذا ، فإنه يمكن أن نجد أن تحليل كليفورد جرتيز **geertz** المختارة في مدينتين اندونيسيتين في **peddlers and princes** على سبيل المثال تحتوي على تحليل رائع لنظرية التحديث فدراسة جريتز هي المذكر أيضا بأن منظري نظرية التحديث أنتجوا تراث نظري هام على المنظمين**entrepreneurs** هذا الموضوع الذي أهمله إلى حد ما علماء الاجتماع الاقتصادي اليوم ، بالإضافة إلى مدينتي **peddlers** , **princes** فهناك درسات رائعة جدا على هذا الموضوع في عام ١٩٦٠ لكل من فردريك وفيرناندو كاردسو ، ومارتن ليبست ورينهارد بندكس ويمكن أن نجد أيضا علماء الاجتماع الاقتصادي لهم خواطر ومعلومات في كتابات الحداثى **modernist** والآخرين .

رابعاً : مساهمة أمريكا اللاتينية :

The Latin American contribution

إن أحد الأسباب التي جعلت علم الاجتماع الاقتصادي أصبح أكثر عالميا وأقل تمركزا في بدأت تنتج في الخمسينات من هذا القرن دراساتهم الاجتماعية الخاصة ، وأن محاولة تجميع الأعمال التي ظهرت في الدول النامية وثيقة الصلة بعلم الاجتماع الاقتصادي هي مهمة هامة ومحددة ، وأن

التقليد الاجتماعي في دول أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية فالمعرفة به من الولايات المتحدة وأوربا .

ولذلك نحن سوف نحدد أنفسنا في مناقشة مساهمتين هما :

الأولى: تطور علم الاجتماع في العالم الثالث والذي يهتم بعلم الاجتماع الاقتصادي في الخمسينات لعلماء الاقتصاد في أمريكا اللاتينية (اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية) في التوجه الدولي لنمط المؤسساتية.

والثانية : والتحول لفكر هذه المدرسة منذ العشر سنوات الأخيرة إلى النظرية الاجتماعية العامة للتنمية (نظرية التبعية).

هذا ويلاحظ غالبا وجود تشابهات بين المؤسساتية **institutionalism** في نسختها الأصلية في الولايات المتحدة والبنائية**structuralism** في أمريكا اللاتينية.

وفي الحقيقة أن مفاهيم النظام**institution** والبناء **structure** هما متساويان إلى حد ما ، فعلي سبيل المثال أن كلاهما تطور كرد فعل لاتجاه النيوكلاسيكية في الاقتصاد بلغة الأسواق حيث أن الطلب والعرض عملية ثابتة التوازن.

وهذا وتوجد اختلافات طبيعية بين علماء الاقتصاد في أمريكا اللاتينية والمؤسساتية الأولي في الولايات المتحدة ، من حيث أنهم لم يدرسوا نفس

الدول ، وهم غالبا يدرسون موضوعات مختلفة فهناك علي سبيل المثال عدم تساوي لأعمال لفابلن وآخرين .

في التحليل الشامل للتضخم الذي درسه الناس في دول أمريكا اللاتينية يرجع ليس فقط للعوامل الداخلية ولكن أيضا لدخولهم في الاقتصاد الدولي فالشخص الذي كان مسئولا عن تطور هذه الفكرة أكثر من أي شيء أخر (وأطلق لها العنان بتعبير أفضل) هو العالم الاقتصادي والبنكي الأرجنتيني رؤول بريبتش**R.prebisch** ولقد أثرت كتاباته في الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٥١ على كل الأجيال من علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية فلقد افترض بريبتش أن الاقتصاد العالمي قد تشكل بلغة المركز**centre** والهامش**periphery** .

وإذا عمل الاقتصاد العالمي بالفعل طبقا لاتجاه الكلاسيكية المحدثة فإن الحدود التجارية تصبح مفضلة للهامش . لأن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في دول المركز سوف يخفض أسعار المنتجات الصناعية بالنسبة للمنتجات الزراعية في الدول النامية .

ولقد أفترض بريبتش أن الفشل في خفض أسعار المنتجات الصناعية يرجع إلى سببين هامين:

الأول : أن نقابات العمل في الدول الصناعية تمنع تخفيض الأجور .

الثاني: هيمنة القلة في المركز على الحفاظ بارتفاع الأسعار للمنتجات الصناعية ولا تدع الأسعار تنخفض حتى في زيادة الإنتاجية .

وأن الفكرة الرئيسية عند بريبتش تتمثل في بحث الأسلوب المكبل للدول النامية في الاقتصاد العالمي — ولقد ثبت إلى أنها مثمرة في ذاتها إلى حد ما .

هذا ولقد أصبح من المعروف أن نظرية التبعية **dependency theory** قد نمت مباشرة في الاتجاه الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية ولقد طورها عدد من الباحثين في عام ١٩٦٠م مثل فيرناندو كاردوسو، ودوسانتوس وجون أندر فرانك الذين أثروا الفكرة الرئيسية التي بدأها بريبتش وذلك بمساعدة علم الاجتماع والتاريخ، ومن الأعمال الكلاسيكية في نظرية التبعية مؤلف فرناندو كاردوسو عن التبعية والتنمية عام ١٩٦٩.

والهدف الأساسي لهذا الاتجاه الجديد يمكن التعبير عنه كالتالي :

فهذه المقالة تهدف إلى تفسير العمليات الاقتصادية باعتبارها عمليات اجتماعية ، والأسلوب لتحقيق هذا طبقا لكاردوسو وفاليتو هو من خلال إعادة إحياء الاقتصاد السياسي في شكل من التحليل التاريخي والاتجاه المتعدد النظم **interdisciplinary type** .

إن محاولة جعل التحليل الاقتصادي ذات صيغة اجتماعية في دول أمريكا اللاتينية هي أساسا موجهة إلى الظواهر الاقتصادية الكبرى مثل التنمية الاقتصادية الفردية في دول أمريكا اللاتينية أو في القارة كلية.

وغالباً ما يقسم تاريخ أمريكا اللاتينية إلي ثلاث فترات رئيسية ، وكل فترة تميزت بشكل مختلف من التبعية وفي علاقتها بالاقتصاد العالمي ، وعلي هذا فقد تحدث دوسانتوس عن تاريخ أمريكا اللاتينية في ضوء التبعية الاستعمارية **colonial dependence** والتبعية الصناعية- و المالية **financial- industrial dependence** والتبعية الجديدة **the new dependence** ولقد تطورت الأشكال الثلاثة الأخيرة من التبعية بعد الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بتطور دور الشركات متعددة الجنسية في دول أمريكا اللاتينية .

هذا وقد تنوع العمل لمؤسسي نظرية التبعية ، فطبقا لرأى جون أندر فرانك فإن الدول الرأسمالية القوية تستغل الدول النامية وتوقف تنميتهم أو بمعني أخر أنها أحدثت على حد تعبير فرانك تنمية التخلف حيث أصبح من المنطقي تماما أن التقدم الذي حدث في معظم اقتصاديات أمريكا اللاتينية في وقت الحرب العالمية الثانية عندما كانت الروابط ضعيفة مع الدول الميتروبولس بصفة خاصة .

ومن ناحية أخري قدم كاردوسو وفاليتو رؤية متميزة لنظرية التبعية وأكدوا أن هناك تزامن وترابط بين التبعية والتنمية معا.

وفي المقابل لقد أهتم فرانك ، وكاردوسو فاليتو أيضا بظاهرة الارتباط بين الاقتصاد العالمي ووضع الدول الفردية والسؤال الطبيعي عن التبعية ما العلاقة بين الطرفين ؟ وقد لاحظوا بأنفسهم أن العلاقة معقدة للغاية وشعروا انه لا يمكن تفسيرها فقط بالرجوع إلى عمليتي الاستغلال **exploitation** و الإجبار **coercion** تلعبه الدولة ، والايدولوجيا والتحالفات الطبقية .

وبالتالي فإننا لا نستطيع أن نفهم وجود الهامشي بدون الإشارة إلى الدافع الاقتصادي للدول الرأسمالية، وإدماج الاقتصاديات التقليدية غير الرأسمالية في السوق العالمي وبعد ذلك فبالرغم من انتشار الرأسمالية في بوليفيا ، وفنزويلا وفي المكسيك أو بيرو ، وفي البرازيل والأرجنتين وخضوعهم النفس الحركة العالمية للرأسمالية الدولية ، فليس لها نفس التاريخ أو النتائج ، وأن جذور هذه الاختلافات لا يرجع فقط إلى التباين في الموارد الطبيعية ولا فقط إلى تباين الفترات التي اندمجت فيها اقتصاديات هذه الدول في النسق الدولي (وبالرغم أن هذه العوامل لعبت بعض الدور) فإن تفسيرها يكمن في اختلاف الفترات التي تحالفت أو اصطدمت فيها الطبقات المحلية مع المصالح الأجنبية ، ومدي تباين الأشكال المنفذة ، للدولة في تعقيد الأيديولوجيات الخاصة أو محاولة تنوع السياسات المنفذة ، أو تحديد الاستراتيجيات البديلة للتغلب على التحديات الامبريالية في فترات التاريخ المختلفة .

خامساً : الإمبريالية والبحث المقارن :

إن العامل الأساسي لجعل علم الاجتماع الاقتصادي أكثر دولية في طبيعته قد جاء علي يد علماء الماركسية المحدثة ، ومن أهم مساهماتهم في هذا السياق هو إثارة قضية الإمبريالية ، وبذلك أنهت الصمت الذي ظل حوالي ٥٠ عاما على هذا الموضوع في علم الاجتماع (أنظر الفصل الثالث) ولقد ساعدت أيضا في التحليل المتعمق لنظرية التبعية التي اشتهرت في أمريكا اللاتينية ، وإذا بدأنا أن نستطلع تحليل الماركسية الكلاسيكية عند كل من هليفردنج **hilferding** ولينين**Lenin** والاهتمام إلى حد ما بتحليل الآثار الناجمة عن الإمبريالية في الدول المستغلة وليس فقط لما تسببه الإمبريالية في المكان الأول .

وهناك معارضة بين الماركسيين اليوم لقبول النظريات الامبريالية عند لينين وهيلفردنج ، فالرؤية الحديثة للتحليلات الراديكالية عن الامبريالية (في صحيفة الأدب الاقتصادي يقترح أن هناك ثلاث نظريات عامة متقدمة للماركسية المحدثة في تفسير لماذا أصبحت الرأسمالية اليوم امبريالية :

١- أن معدل الربح أصبح منخفضاً .

٢- هناك حاجة ماسة إلى المواد الخام**raw materials** التي أصبحت نادرة نسبياً في الدول الرأسمالية المتقدمة .

٣- رغبة الدول الرأسمالية المتقدمة أن تكون قادرة على التحكم في تنمية الأمم المستغلة **exploited**.

ولقد ساهمت الماركسية المحدثة أيضا في التطور النظري لتحليل التبعية، فهناك على سبيل المثال بحث سمير أمين على أفريقيا وعلي عملية التطور الرأسمالي بصفة عامة .

وكانت مساهمة سمير أمين الأساسية تتمثل في اختلاف (تضاد) منطق الرأسمالية في المركز عنها في الهامش – لقدرته كباحث رئيسي في منظمات الأمم المتحدة المتنوعة – ساعدت علي نشر تحليل التبعية في أفريقيا ، ولقد قدم سمير أمين مشروع عمل تحت عنوان "استراتيجيات عن المستقبل الأفريقي " في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في داكار.

وأيضا تحليل التبعية المتعمق عند أما نويل والرشين **wallerstin** بمساعدة المنظور الماركسي وخاصة في الحلقتين الأوليتين من دراسته المقدمة في أربع مجلدات عن " النسق العالمي الحديث".

وعند سؤال والرشتين عن اتجاهه نحو علم الاجتماع الاقتصادي، فإنه أجاب – مثل سمير أمين – أن اتجاهه كان عقائدياً ومتعدد المداخل في طبيعته وأنه بدون شك أن عمل والرشتاين كانت له مساهمات قيمة وبعيدة المدي في علم الاجتماع الاقتصادي فأكثرهم أهمية كما نشعر ، محاولته لتحليل التغير الاقتصادي في الأنساق الاقتصادية علي المدى الطويل ، ومعرفة والرشتين

الواسعة بالتاريخ الاقتصادي وهو أيضاً يرحب جداً أن يضاف إلى علم الاجتماع الاقتصادي .

هذا ولقد انتقد المجلد الأول من كتابه " النسق العالمي الحديث من بعض الماركسيين مثل روبرت برنير لأنها ركزت الاهتمام كثيرا علي قضية السوق — والتجارة بين المركز ، وشبه الهامش ، والهامش وليست كافية للإنتاج والصراع الطبقي ونفس النقد وجه أيضا لنظرية التبادل غير المتكافئ**exchange unequal** لمؤلفه ارجري ايمانويل**Emmanuel** .

ومع ذلك فإن جهود كل من والرشتين وايمانويل تمثل محاولات للتوصل إلى الاتفاق مع حقيقة أن الماركسية تفتقر إلى نظرية عن التجارة الأجنبية التي تصيغ أسلوب العلاقات بين الدول في أطار الاقتصاد الدولي .

وأن اختلاف الماركسية المحدثة على هذه النقطة نجم عن افتقار في أنتاجهم الفكري ، وإن رؤية بيل وارين**warren** في تجاهل القضية الكلية وإحياء فكرة أن دول العالم الثالث يجب أن تسير في نفس المراحل التنموية للدول المتقدمة في الغرب .

وفي مقابل المناقشة الاقتصادية لوراين كتب دودلي سيرز مقالته الرائعة بعنوان تقارب الماركسية والنظريات الكلاسيكية الجديدة **the congruence of Marxism and other new-classical theories**، في هذه الورقة التي تستحق معرفة أكثر اتساعا ، فإن سيرز**seers** أوضح بعض نقاط الضعف الأساسية في الماركسية

من منظور علم الاجتماع الاقتصادي ، فهو يري أننا لو فحصنا بعناية الماركسية فإننا سوف نجد أن هناك خللاً متشابها بين النظرية الاقتصادية الماركسية ومدرسة شيكاغو حيث أن كلاهما يتجاهل دور العوامل الاجتماعية في الأفعال الاقتصادية .

وحينما نأتي للتفكير عنها فإن كل من الماركسية ومدرسة شيكاغو تعتبر المنافسة الكاملة الغرض الأساسي لكل من عوامل الإنتاج والأسواق (كقانون القيمة الماركسي) فمن العيوب التي اعتبرت غير كافيه هي تجريد الأسعار من المعني أو في وظيفتها في تنظيم الاقتصاد علي النطاق العالمي أو القومي وفي إحداث التغير ، فهي تفترض أن الكائن البشري في الأساس يتحرك في معظم الأحيان – علي الأقل في طاقاته كمنتجين ومستهلكين بالدوافع الاقتصادية – وبالتالي فالحوافز المادية هي من المفترض الوحيدة فقط في هذه المسألة .

وحتى لو أن بعض التحليلات الماركسية المتطورة فشلت في إحداث المطالبة بخلق تحليل اجتماعي عن ما يحدث في الاقتصاد – فإن المناظرة حول أنماط الإنتاج هي مثل أخر يماثل ما كان عند وارين – وهذا الموضوع قد أثيرت مناقشته في مكان أخر ، هذا على وجه الخصوص حقيقة الجدل الذي حدث منذ منتصف السبعينات من هذا القرن في علم الاجتماع المقارن والعلم السياسي **political science** وعند كل من **Gourevitch and**

skocpol في مساهماتهم التي أكدت أهمية الاتصال بين المستويات الدولية والقومية.

والقارئ الذي أشار بشدة لمناقشة الجزء الأول من كتاب والرشتين عن النسق الرأسمالي العالمي وبخاصة المحاولة الهامة التي استوعبت ما وراء رؤية والرشتين عن دور الاقتصاد الدولي يمكن أن توجد في الأعمال الأخيرة عند روكان **Rokkan** باعتباره عالم اجتماع مقارن **comparative sociologist .**

وإن كتابات روكان لم تلق الاهتمام الذي يستحق سواء في علم الاجتماع المقارن أو علم الاجتماع الاقتصادي والذي يتركز حول ما يراه كالتناقض الظاهري الكبير في التطور الأوربي الغربي .

أي التوترات منذ القرن السابع عشر بين النسق الرأسمالي الذي أصبح ملائما دوليا والنسق السياسي للدولة القومية حيث أن المواطنة والإقليمية هي أهم المعالم الأساسية .

سادساً : جماعة الاقتصاد والمجتمع للرابطة الاجتماعية الدولية:

Isas economy and society group

لقد لعبت لجنة البحث في علم الاجتماع الاقتصادي للرابطة الاجتماعية الدولية والتي عرفت بجماعة الاقتصاد والمجتمع دورا هاما وملائما لجعل علم الاجتماع أكثر عالمية .

وقد تشكلت هذه الجماعة عام ١٩٧٨م في المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع في(Uppsala) .

فلقد درست أيضا في بداية ومنتصف عام ١٩٧٠م في جماعتين آخرتين للرابطة الاجتماعية الدولية – في الجماعة المنشأة باسم الاقتصاد والمجتمع (بزعامة ألبيرتو مارتينلي ونيل سملر) وفي جماعة التنظيمية والقيادة الصناعية والتنمية ويتزعمها كل من فيرناندو كاردوسو وهاري ماكلير .

وفي عام ١٩٧٠م أجري عمل مسح من الأعضاء والأفراد الآخرين الذين اهتموا بعمل الجماعة المشكلة حديثا عن الاقتصاد والمجتمع وكان من أحدي نتائجها أن هناك أهتمام كبير بين علماء الاجتماع الاقتصادي بما يحدث في الاقتصاد الدولي ، وأن اتجاه والرشتين عن النسق العالمي أصبح أكثر شعبية ، هذا وتدل الأنشطة الحديثة لجماعة الرابطة الاجتماعية الدولية على الاهتمام بالاقتصاد الدولي ، ففي عام ١٩٨٥م علي سبيل المثال فلقد عقد أعضاء كثيرون من لجنة الاقتصاد والمجتمع ورشة عمل عن أزمة الدين ، وقد تم نشر الأوراق المقدمة في هذا الاجتماع في مجلد بعنوان " الدين : آثاره الاجتماعية والاستراتيجيات التنموية البديل **the debt , its social impact and alternative development strategies** ة

وفي المؤتمر العالمي الرابع عقد في نيودلهي في أغسطس عام ١٩٨٦ كلفت اللجنة بعقد سلسلة اجتماعية على الموضوعات التالية :

- الاستراتيجيات التنموية : أصولها ونتائجها .
- الشركات عابرة القومية ونقل التكنولوجيا.
- السياسة الاقتصادية الاجتماعية والنظم المالية القومية والدولية .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن جماعة الرابطة الاجتماعية الدولية (I. S. A) هي دولية التكوين تماما ، فلقد قدر أعضاء لجنة الاقتصاد والمجتمع في عام ١٩٨٦م بحوالي (٥٧٨) عضوا وحوالي أكثر (٢٠٠) عضوا يأتون من خارج الولايات المتحدة وأوربا الغربية و كان معظم الأعضاء من ثلاثة دول هي الولايات المتحدة (٣٠٪) و كندا (١٠٪) والبرازيل (٧,٦٪) ومع ذلك فدول أفريقيا هي الأقل تمثيلا (عضو واحد فقط) .

سابعاً : علم الاجتماع الاقتصادي الدولي :

The sociology of the international economy

لقد أصبح من المؤكد أن النظرية التنموية في حالة من الأزمة الخطيرة لسنوات عديدة ، وسواء كان هذا صحيحا أو ليس من المؤكد لنا، فإن النقطة التي نريد توضيحها بدلا من ذلك هو أن الحقل الجديد الذي سمي بعلم الاجتماع الاقتصاد الدولي قد ظهر وانتشر ، وبغض النظر عن بعض الأعمال التي ذكرت قبل الآن. فإن هذا الميدان يشمل أيضا عددا ضخما من الدراسات الأخرى عن البناء التنظيمي الجديد للاقتصاد الدولي فيما بعد الحرب .

فعلى سبيل المثال مؤلف لورانس شوب **shoup** ووليام مينتر**minter** عن ثقة العقل الإمبريالي حلل الخطة الأمريكية للسيطرة على المنطقة الكبرى من التجارة الحرة خلال الحرب العالمية الثانية .

وكتاب فريد بلوكBlock عن أصول الاضطراب الاقتصادي الدولي، وتحليل شيرك باير عن دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاصة فما يتعلق بدول العالم الثالث ، ومؤلف روبرت وودWood الذي طال انتظاره عن المساعدة الأجنبيةforeign aid بعنوان من صندوق مارشال لازمة الديونfrom machall fund to debet crisis وأنه من المنتظر أن يظهر حالياً كتاب باربار استولنج عن سياسات الأسواق الأوربية — وأسواق رأس المال في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية في نشر أبحاث هامة ومثيرة للغاية .

فعلي سبيل المثال مقاله أودونال عن السياق الدولي والقومي لقرارات الاستثمار في الدولة السلطوية البيروقراطية ، وفي بحث أخر لمؤلفه بورتس portes عن الهجرة الداخلية وسياسة العمل الدولية .

كما نما تراث الشركات عابرة القومية بسرعة أيضا ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مؤلف ايفانزevans عن التنمية التابعة .

وبالرغم من أن هناك مقالات دورية على الشركات القومية في عام ١٩٨١م فإن المساهمة الاجتماعية مازالت هامشية نسبيا .

وبرغم الجدل الهام عن مميزات وعيوب عن مميزات وعيوب البحث الكمي بقوة آلية عالية على الشركات عابرة القومية ، فانه قد نما أيضاً عمل كل من chase – dunn and bronschier عن

الـشركات عـابرة القوميـات transnational corporations and underdevelopment والتخلف.

وفي النهاية فلقد ظهرت كمية هائلة من التراث علي النسق العالمي عام ١٩٧٦ عندما أنشي مركز فرناند برودل Braudel في جامعةBinghamton .

وفي الحقيقة أن الكثير من مادة هذا التراث كانت تاريخية في طبيعتها التي نريد أن نلقي الضوء على عمل المركز في الدوائر الاقتصادية — ولكن كثير كان معاصر والنسق العالي السنوي الأخير – الدولة والأسواق في النسق العالي — يحتوي علي مقالات ممتازة عن اقتصاديات نيكاراجوا ، وكوبا وجامايكا وعلاقتهم بالاقتصاد العالمي .

ومن الأعمال الهامة التي عملها المركز أيضاً على جنوب أفريقيا ومكانتها في الاقتصاد العالمي .

وبالتالي فليس من المبالغة أن نقرر في الخاتمة أن علم الاجتماع الاقتصادي الدولي يشكل مجالاً حيويا جداً في علم الاجتماع الاقتصاد المعاصر.

الفصل الخامس

خصخصة الخدمات والبنية التحتية الحضرية في الدول النامية: تقييم التجربة

المحتويات

تمهيد (*) :

تواجه الدول النامية عبر العالم طلبات متزايدة على الخدمات العامة والبنية التحتية والحماية في المناطق الحضرية. وتنجم الضغوط من خلال مصادر متنوعة للحكومات المحلية والمركزية من أجل توفير انتشار أوسع ونوعية أفضل من الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الفيزيقية في المدن. فالانفجار السكاني في الحضر، والمنافسة على الأنشطة الاقتصادية بين المناطق المتروبوليتية (**) ، والنمو السريع للمدن الثانوية، والضغوط على

(*) ترجم هذا الفصل وعلق عليه " د. محمد سعيد " عن المصدر التالي:
Rondinelli, Dennis A. & Kasarda, John D., Privatization of Urban Services and Infrastructure in Developing Countries: An Assessment of Experience, in : Kasarda, John D. & Parnell, Allan M. (eds.), Third World Cities: Problems, Policies, and Prospects, Sage Publications, London, ١٩٩٣, pp. ١٣٤-١٦٠.

(**) المنطقة الميتروبوليتية **Metropolitan Region** هي منطقة كبيرة تسيطر عليها اقتصادياً وثقافياً مدينة ميتروبوليتية، وتمتد إلى أبعد من الحدود المحيطة بضواحي هذه المدينة، وتنقسم المنطقة الميتروبوليتية غالباً إلى مدينة ميتروبوليتية ومنطقة نائية يوجد في نطاقها عدة مدن صغرى، ومناطق ريفية. وتختلف حدود المتروبوليتية طبقاً للمعيار الذي يستخدم في رسم أبعادها. أنظر: محمد عاطف غيث "محرر" وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٨٩.

التسهيلات الفيزيقية غير الكافية والمتدهورة، والضغوط الاجتماعية لتوسيع أصول الإسكان، تسهم جميعها في هذا الطلب المتزايد. وفى الوقت نفسه، تقيد الإيرادات غير الكافية والمستويات العالية من خدمة الدين قدرة الحكومات في تلبية هذه الحاجات، وغالباً ما تقدم الوزارات المركزية المثقلة الخدمات والبنية التحتية بصورة غير فعالة، كما أن كثير من المشروعات العامة **Owned Enterprises (SOEs)** المندمجة بصورة كبيرة في توزيع الخدمات الحضرية تخسر أكثر مما تضيف إلى خزانة الدولة، وفى دول نامية كثيرة، كانت المشروعات العامة مسئولة عن كميات كبيرة من الاقتراض الخارجي، وتستنزف رأس المال من الأسواق المالية التي يمكن أن يستخدمها المستثمرون لتوسيع المشروعات التي تخلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية.

أدت هذه المشكلات إلى إعادة تأكيد هيئات المعونة الدولية والحكومات في الدول النامية على إمكانية قيام القطاع الخاص بدور أكثر نشاطاً في تمويل وتقديم الخدمات العامة — مثل الصحة والتعليم والنقل — والبنية التحتية الفيزيقية — مثل الطرق العامة، والمنافع، والاتصالات، والمياه والصرف ، وتسهيلات معالجة النفايات.

وبالرغم من التركيز الآن على الخصخصة أكثر من السنوات القليلة الماضية، فإن المفهوم ليس جديداً، و لا يقتصر على الدول النامية، فالقطاع الخاص قام بتوزيع الخدمات وساعد في تشييد الإسكان والبنية التحتية فى

الدول الصناعية الغربية لعدة قرون مضت، ولعب دوراً هاماً في توفير الخدمات والإسكان في دول نامية كثيرة . فعلى سبيل المثال عبر تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، اندمجت الهيئات الخاصة بصورة كبيرة في تشييد الطرق الرئيسية والقنوات والممرات المائية والسكك الحديدية والمطارات، فوفقاً للأكاديمية القومية للإدارة العامة "حتى الوظائف المرتبطة بالحكومة مثل جمع الضرائب وتوزيع البريد والمراقبة، كانت تؤديها الشركات الخاصة، خلال فترات كثيرة من القرن التاسع عشر". وقامت الحكومات في دول نامية كثيرة بتأميم المشروعات الخاصة والسيطرة المركزية على توزيع الخدمات والاستثمار فى البنية التحتية، وقامت بدور قوى في إدارة اقتصادياتها، ولكن المشكلات التمويلية التي ظهرت مع التدهور العالمي في أواخر السبعينات، وأزمات الديون التي واجهت كثير من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينات، والتحول إلى اقتصاديات السوق في أوربا الغربية أثناء بداية التسعينات أدت جميعها إلى إعادة تجديد الاهتمام بدور القطاع الخاص في تقديم الخدمات والبنية التحتية.

ولقد تبنت حكومات معظم الدول النامية في الثمانينات سياسات الخصخصة، وتراوحت الجهود من المحاولات المحدودة والمتوسطة للتخلي عن قليل من المشروعات العامة الخاسرة في بعض الدول الإفريقية مثل السنغال وزامبيا لبلورة الخطط من أجل إعادة تحديد دور الحكومة، وفى اقتصاديات بعض الدول الآسيوية مثل ماليزيا وباكستان. في الواقع مع إعلان

خطط الإزالة Sweeping Plans في ماليزيا لبيع كثير من الشركات العامة وتعاونيات Corporatization الهيئات الحكومية والمشروعات العامة الأخرى، أعلن رئيس الوزراء " ماهتير محمد Mahathir Mohamed " أن "الخصخصة الآن هي أداة للإدارة الاقتصادية للدولة". وتسعى وزارة المالية الباكستانية إلى خصخصة ١١٥ شركة صناعية وأربعة بنوك في أواخر عام ١٩٩٢، وتقليل دور الحكومة الرئيسي في إنتاج السلع وتقديم الخدمات. ومارست الحكومات الآسيوية الأخرى إجراءات مختلفة لإظهار مشاركة القطاع الخاص في الحماية الحضرية والخدمات الاجتماعية وتقديم البنية التحتية الفيزيقية.

فالحاجة إلى الخدمات والبنية التحتية تزداد بسرعة في المناطق الحضرية، مع عدم قدرة الحكومات في معظم الدول على تلبيتها بسبب نقص الموارد المالية اللازمة. وبالرغم من توفير القطاع الخاص جزءاً كبيراً من الحماية والخدمات الأخرى في دول نامية كثيرة، فإن الرغبة فى الخصخصة وفعاليتها ما زالت محل جدل متزايد. وغالباً ما شوه بعض المؤيدين هذا الجدل بادعائهم المبالغ فيه بأنه يمكن خصخصة كافة الخدمات العامة. وتشير تقييمات سياسات الخصخصة إلى أن الكثير من المزايا المزعومة لم تتحقق بعد . إلا أنه توجد صعوبة لتنفيذ الخصخصة في دول آسيوية كثيرة، وبخاصة في الدول ذات الحكومة المركزية القوية. حتى في الولايات المتحدة

وأوربا، حيث تميل الظروف السياسية والاقتصادية للخصخصة لأن تكون مؤيدة بصورة كبيرة، فإن النتائج الإدارية والتمويلية قد شوشت.

وبالرغم من أن التعامل الجيد مع الأدلة يذهب بأنه في ظل الظروف الملائمة للمشروعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية يمكنها — وتقوم بذلك فعلا — أن تلعب دوراً في تحسين وزيادة الخدمات الحضرية والحماية والبنية التحتية، ومستقبلاً ستعتمد الاقتصاديات الحضرية بالتأكيد بصورة كبيرة على مشاركة القطاع الخاص في تلبية الحاجات المتزايدة للإسكان والخدمات والتسهيلات الحضرية.

وقد أجرى قليل من التحليلات الشاملة والمنظمة على المزايا لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات والبنية التحتية ، ونحن هنا نعرض لتجربة الخصخصة في الدول النامية، بالتركيز على آسيا، ونحدد الأسباب التي دعت الحكومات لتطبيق الخصخصة، واختيار بعض الأساليب التي تتم عن طريقها خصخصة الخدمات والبنية التحتية، ونناقش المزايا المحتملة للخصخصة ومعوقاتها،ونحدد شروط ملائمة الخصخصة والمشاركة المتزايدة للقطاع الخاص في الخدمات والحماية، وتقديم البنية التحتية، ونقترح وسائل تحسين تنفيذ هذه السياسة .

أولاً: مبررات الخصخصة:

مارست الحكومات في الدول النامية الخصخصة لأسباب متنوعة، فمن الواضح أن هيئات الإقراض الدولية مثل البنك الدولي **World Bank** والبنك الآسيوي للتنمية **Asian Development Bank**ضغطت على الحكومات لتنفيذ الخصخصة كجزء من الإصلاحات الكلية للتكيف الهيكلي **Structural Adjustment**،بالرغم من أن التغيرات المحلية قد دعمت أيضاً الضغوط الخارجية. وتتضمن التغيرات المحلية:

أ – الطلب المتزايد على الخدمات والحماية الحضرية نتيجة للنمو السريع لسكان الحضر.

ب– القيود التمويلية المتزايدة على الحكومات فى تلبية طلبات الخدمة العامة.

جـ– عدم الفعالية والعجز المالي للمشروعات العامة.

د – عدم الرضا عن نوعية الخدمات العامة التي تقدمها الهيئات الحكومية المركزية وعن نتائج التخطيط المركزي للاستثمار في البنية التحتية.

أ – الطلب الناتج عن نمو سكان الحضر:

تعكس الطلبات المتزايدة على الخدمات والبنية التحتية الحضرية نمواً كبيراً في سكان حضر الدول النامية، واتجاهاً ديموجرافياً سيستمر في القرن القادم، فوفقاً لتقديرات الأمم المتحدة ، انه بين عام ١٩٨٠

ونهاية التسعينات سيتضاعف سكان الحضر في الدول النامية من أقل من بليون نسمة إلى حوالي بليونين نسمة، وسيتضاعفون مرة أخرى خلال ٢٥ عاماً التالية إلى ٤ بليون نسمة. وفى نهاية التسعينات ستوجد ٣٠٠ مدينة تقريباً تزيد عن مليون نسمة في الدول النامية. وسيزداد الطلب على البنية التحتية والخدمات أيضاً نتيجة للأهمية الاقتصادية المتزايدة للأنشطة الإنتاجية والتجارية الموجودة في المناطق الحضرية. فقد ساهمت الأنشطة الاقتصادية الحضرية بأكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي في دول كثيرة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وبدون الخدمات والتسهيلات الكافية، فإن الاقتصاديات الحضرية ستركد أو تتدهور.

ب ـ القيود المالية على الحكومات:

يتمثل السبب الثاني للاهتمام المتزايد بالخصخصة في مواجهة الحكومات قيود مالية شديدة عند تلبية الحاجات المتنامية للخدمات الحضرية. وتتأزم هذه المشكلات بصورة خاصة في الدول التي تعايش مستويات من النمو السكاني المرتفع والنمو الاقتصادي في المدن. فعلى سبيل المثال المنطقة المتروبوليتانية فى بانكوك تنمو بسرعة كبيرة حيث فاقت الطلبات على الخدمات والبنية التحتية بصورة كبيرة القدرة الاستثمارية العامة. فقد سجل الباحثون ما يلي:

من المتوقع أن تنفق هيئة توليد الكهرباء في تايلاند - التي تواجه عجزاً حاداً في احتياطات الطاقة - ما يعادل ٣,٩ بليون دولار في السبع سنوات التالية لتلبية احتياجات الطاقة. ومن المتوقع أن تتكلف معالجة المياه ٢,٩ بليون دولار في العقود التالية، وأيضاً أن يتكلف نظام النقل السريع في بانكوك أكثر من ١,٦ بليون دولار.

وتعتبر الكثير من الصعوبات المالية الظاهرة الآن في الدول النامية هي نتيجة سياسات التأميم **Nationalization Policies** السابقة. فنتيجة للتأميم ومركزية مسئولية تقديم الخدمات العامة خلال الستينات وحتى بداية الثمانينات، زادت بسرعة أعداد موظفي القطاع العام، وقائمة الأجور العامة. ففي اندونيسيا، على سبيل المثال، زاد عدد السكان الذين تم توظيفهم من خلال الحكومة بأكثر من ٧٠٪ سنوياً من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦، وهذا المعدل أعلى من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف من معدل نمو إجمالي فرص العمل. وزادت كفالة الدين العام الخارجي بسرعة، فبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٩ ارتفع الدين العام الخارجي في بنجلاديش من ٥٥ مليون دولار إلى ١٠ بليون دولار تقريباً، وفي الهند من ٨ بليون دولار تقريباً إلى ٥٥ بليون دولار تقريباً، وفي اندونيسيا من ٢,٤ بليون دولار إلى ٤١ بليون دولار تقريباً. وفي عام ١٩٨٩ وصل الدين الخارجي الإجمالي إلى ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفلبين، و٥٩٪ في إندونيسيا، و ٥١٪ في ماليزيا، و ٤٧٪ في باكستان، و ٣٩٪ في كوريا. وترك الاقتراض الكبير والتدهور الاقتصادي

خلال السبعينات والثمانينات رأسمالاً ضئيلاً للاستثمار في البنية التحتية أو لزيادة الخدمات في الدول النامية، وبخاصة في مدنها المتنامية بسرعة.

جـ - عدم الفعالية والعجز المالي للمشروعات العامة:

أصبحت الخصخصة من ناحية ثالثة أكثر جذباً، وأيضاً وضوحاً، وذلك بسبب خسارة مشروعات عامة كثيرة أكثر من خلقها للإيرادات. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أنه مع بداية الثمانينات كانت المشروعات العامة في الدول النامية مسئولة عن ربع إلى نصف إجمالي الدين الخارجي ونسبة كبيرة من الاقتراض الخارجي. ففي تايلاند ٦١٪ من المشروعات العامة مسئولة عن ٦٠٪ من الدين الحكومي الخارجي في عام ١٩٨٨، وكان حوالي ٤٠٪ من مدفوعات خدمة الدين الخارجي الماليزي في عام ١٩٨٧ من المشروعات العامة غير التمويلية. وضغطت الطلبات الكبيرة على رأس المال من المشروعات العامة، على المستثمرين للخروج من الأسواق المالية في بعض الدول، وفى دول أخرى إلى الإتاحة المحدودة للقطاع الخاص للاقتراض من أجل الاستثمارات التي يمكنها خلق فرص العمل والدخل في المناطق الحضرية، وتكوين الإيرادات العامة للحكومات المركزية والمحلية.

وقد أصبحت المشروعات العامة خاسرة لأسباب متنوعة، فكما يشير فيرنون **Vernon** إلى مواجهة كثير من المشروعات العامة في الدول النامية مشكلات خطيرة منها سوء الإدارة والفساد والمحسوبية والبطالة التي أدت إلى زيادة تكاليف تقديم الخدمات والبنية التحتية، والتشغيل والصيانة

وتوزيع الخدمات بصورة غير فعالة، والاندماج في العمليات والاستثمارات كثيفة رأس المال **highly Capital – Intensive** ذات فترات طويلة في الاسترداد **Payback** . وتواجه أيضاً مشروعات عامة كثيرة محددات السعر نتيجة لرغبة الحكومات في تقديم خدمات رخيصة أو مدعمة لأسباب سياسية بما يحول دون استعادة التشغيل وتكاليف الاستثمار. وقد ضخمت الضوابط الحكومية المقيدة على ميزانيات المشروعات العامة هذه المشكلات، كما أدت إلى فشل الحكومات المركزية في تقديم الدعم الموعود أو إلى توزيع موارد الميزانية بطريقة مناسبة.

وتتمثل الحالة الماثلة في حالة السكك الحديدية العامة في تايلاند التي أصبحت مشروعاً عاماً في عام ١٩٥١ لسد الفجوة بين خدمات الركاب وخدمات الشحن في النقل. وأصبحت بسرعة مسئولة عن تشغيل كل شبكة السكك الحديدية في الدولة، ومع وجود منافسة بسيطة أو عدم وجود هذه المنافسة، كانت السكك الحديدية العامة قادرة على الاتجاه إلى الربح، وبمرور الزمن أصبح دخلها التشغيلي سلبي، وفى الثمانينات كانت أعلى ثاني خاسر من كافة المشروعات الخاسرة في تايلاند، ولا تسبقها سوى هيئة النقل المتربوليتانية في بانكوك .

وعكست مصادر المشكلات بوضوح قائمة من العوائق التي وصفت مسبقاً، فمنافسة أشكال النقل الأخرى، وبخاصة الطرق والطرق الرئيسية قللت أرباح السكك الحديدية العامة في تايلاند ، وتحملت قوة عمل زائدة

وغير منتجة، وحددت الحكومة المركزية التعريفات وجعلتها أقل من تكاليف حمل الركاب والشحن، كلما ارتفعت التكاليف الفعلية. علاوة على ذلك وجهت الحكومة السكك الحديدية العامة لخدمة الطرق العديدة ذات الكثافة المنخفضة غير القادرة على تغطية تكاليف التشغيل.

وقد انعكس بوضوح عجز المشروعات العامة في القدرات المحدودة لإشباع الحاجة المتنامية بسرعة للخدمات والبنية التحتية في المناطق الحضرية، فعلى سبيل المثال كانت شركات الاتصالات والتليفونات المملوكة للحكومة غير فعالة وبصورة سيئة في تلبية الطلب على الخدمات التي صارت هامة للحيوية الاقتصادية للمدن. فمتوسط فترة الانتظار لتركيب التليفونات في اندونيسيا كان ٨ سنوات تقريباً، وسبع سنوات في الفلبين، وعشر سنوات في باكستان. وفى تايلاند يجب على العميل الانتظار في المتوسط ثلاث سنوات للحصول على الخدمة التليفونية، وفى عام ١٩٨٩ زادت قائمة الانتظار في بانكوك بمفردها إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ طلب، علاوة على أنه حتى عندما يتم تركيب الخطوط التليفونية، فإن الخدمة غالباً ما تكون عقيمة. فمعدلات إكمال المكالمة منخفضة للغاية في معظم الدول النامية بسبب المعدات المعيبة، ونقص سعة التحويل. ومعدلات إكمال المكالمات التليفونية المباشرة منخفضة فهي ١٢٪ في باكستان، ومنخفضة في المكالمات المحلية أيضاً حيث تمثل ٣١٪ في اندونيسيا. وتنقص معظم شركات الاتصالات العامة فى الدول النامية الاستثمارات ومصادر التمويل للصيانة

ومد خطوطها الموجودة. والمشكلة الخطيرة الأخرى هي تكدس العاملين Over Staffing، فقد قرر البنك الدولي أن شركات التليفونات العامة في الدول النامية بها من ٥٠ إلى ١٠٠موظف لكل ألف خط تليفوني في الخدمات مقارنة بـ(٠,٢) موظف أو أقل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

د ـ عدم الرضا عن التخطيط المركزي والإدارة الحكومية للاستثمار في الخدمات والبنية التحتية:

أخيراً تم تبني الخصخصة في بعض الدول النامية نتيجة لعدم الرضا المتزايد عن نوعية وتغطية الخدمات التي تقدمها الهيئات الحكومية المحلية والمركزية، بالإضافة إلى عدم فعالية التخطيط الحكومي للخدمات الحضرية والاستثمار في البنية التحتية، فقد انعكس على سبيل المثال عدم الرضا في تقدير نتائج خطط التنمية القومية الاندونيسية خلال الثمانينات التي حددت مستوى أولويات الاستثمار الحضري لكل مدنها، واعترف مسئولو الحكومة الآن بما يلي:

لا يلبي المدخل القطاعي والمركزي الحاجات المحلية بطريقة متوازنة، وتم التركيز على إمدادات المياه، بينما تتطلب إدارة النفايات الصلبة والصرف، على سبيل المثال اهتماماً أكبر. وأدى عدم التوازن في التنمية إلى مشكلات في تمويل التشغيل وصيانة الخدمات غير الضرورية وغير المطلوبة وإلى صعوبات في تمويل التطورات الأكثر أهمية .

وفي كوريا الجنوبية أثر الاستثمار الحكومي المركزي في البنية التحتية بقوة على نمط التحضر، بيد أن المحللين يرون أن الشركات العامة تنقصها الحساسية للحاجات والأولويات المحلية، حيث أنها تعمل على مستوى إجراءات تم تصميمها لتناسب الدولة ككل، وتقيد القوانين الخاصة ومعايير وإجراءات التخطيط القومي قراراتها الاستثمارية، فهي نادراً ما تأخذ في اعتبارها الحاجات الخاصة لكل مدينة.

ونادراً ما كانت الهيئات الحكومية المحلية أكثر فعالية من الوزارات المركزية في تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحضرية، فقد أوضحت الدراسات في المدن الصغيرة Towns في المنطقة المحيطة لنيودلهي، على سبيل المثال، أن تغطية المياه والصرف والخدمات الحضرية الأساسية الأخرى منخفضة للغاية. وأشارت الدراسات أن الهيئات الحكومية يمكنها أن تستعيد أقل من ربع تكاليف تقديم وتوزيع المياه في مراكز حضرية كثيرة، فمن ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الإيرادات تفقد بسبب الرشح والاختلاس والتبديد. كما أن معدلات تغطية التكاليف لخدمات النقل العام في مدن هندية كثيرة منخفضة لـ ٤٠٪. وقد استنتج " ماثور **Mathur** " من خلال مراجعته لدراسات الخدمات المحلية في الهند فشل الهيئات العامة المحلية بصفة عامة في القيام بوظائفها الخدمية. "فالخدمات التي تقدمها غير كافية وغير عادلة، ويوجد عنصر كبير من الدعم في إمداد الخدمة

الحضرية، ومعدلات تغطية التكاليف منخفضة، والقدرة الإدارية والرغبة في زيادة الموارد غائبة".

وزاد أيضاً عدم الرضا عن اتجاه بعض الحكومات لتخصيص أولوية كبيرة للإنشاءات الجديدة أكثر من صيانة التسهيلات الموجودة. وتنبثق مشكلات أخرى من إدراك المواطنين أن الخدمات الحكومية المركزية والبنية التحتية سلع مجانية تخول لهم، وليست موارد محلية يجب أن يقدمونها لأنفسهم أو شرائها. وتستنزف استخدامات أخرى الموارد الحكومية المركزية النادرة لدعم الخدمات التي يمكن أن تقدم أو تدفع محلياً .

ثانياً: وسائل خصخصة الخدمات العامة:

نتيجة لكل هذه الأسباب، فإن تقديم الخدمات والبنية التحتية، وكذلك أدوار الحكومة المركزية والمحلية وقعت تحت الفحص الدقيق، واعتبرت الأشكال المختلفة للخصخصة بصورة جدية بدائل لتوسيع مسئوليات الحكومات عن تقديم الخدمات.

أ - تعريف الخصخصة :

يغطى مفهوم الخصخصة مدى واسع من السياسات ، وتعرف بصورة ضيقة على أنها ببساطة بيع الأصول أو المشروعات العامة للمستثمرين. واتبعت دول مختلفة هذا الشكل من الخصخصة مثل الجزائر وتنزانيا

وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية ومالاوي. ولكن البيع الكامل للشركات الحكومية أو أصول الهيئات العامة هو أحد أشكال الخصخصة فقط، وأحياناً أصعبها جداً. ويتضمن المفهوم الواسع للخصخصة مدى واسع من السياسات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمة العامة والتي تقوض أو تعدل الحالة الاحتكارية للمشروعات العامة.

وباستخدام هذا المفهوم الواسع للخصخصة، تقوم الحكومات بعدم تقنين **deregulating** قطاعات كثيرة من أجل السماح بالمنافسة الخاصة مع المشروعات والهيئات العامة، فالحكومات تعمل على إخضاع الهيئات العامة للسوق **Marketizing** وللتعاونيات **Corporatizting** لجعلها تغطى تكاليفها وإدارة عملياتها بصورة أكثر فعالية، كما أنها تسمح وتشجع المشروعات وجماعات المجتمع المحلى والتعاونيات والهيئات الطوعية الخاصة والمشروعات الصغيرة والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتقديم الخدمات الاجتماعية. فالحكومات تقدم المساعدات المالية والضمانات للاستثمار الخاص في البنية التحتية، والتسهيلات، خالقة شراكات عامة – خاصة **Public Private Partnerships** – ومتعاقدة مع المنظمات الخاصة . تفترض هذه السياسات أنه يمكن بيع كثير من السلع والخدمات للسكان مثل النقل العام والطاقة الكهربية ومياه الشرب أو الإسكان، ويمكن أن توزع بصورة أكثر فعالية وكفاءة بواسطة المشروعات الخاصة مباشرة أو من خلال التعاقد مع الحكومات المركزية أو المحلية.

ب ـ صور الخصخصة في الدول النامية:

استخدمت الدول النامية سبعة أشكال من الخصخصة بصورة واسعة كل منها ذات خصائص مختلفة وتتضمن اتحادات مختلفة للمشاركة العامة والخاصة في تقديم الخدمات والبنية التحتية الحضرية على النحو التالي:

١- التخلص من الأصول العامة :

Divestment of State-Owned Assets:

وهو أكثر أشكال الخصخصة تطرفاً، حيث يتم تجريد الحكومة من المشروعات أو الأصول العامة. وتبيع الحكومة في دول كثيرة ببساطة جميع أملاكها أو أجزاء منها من المشروعات أو الهيئات العامة غير الرابحة وغير الفعالة. واستخدمت وسائل عديدة للتخلص من المشروعات العامة تتضمن ما يلي:

أ – العرض العام للأسهم في بورصة الأوراق المالية **Stock exchange**.

ب– البيع الخاص للأسهم للمستثمرين المحليين والأجانب.

جـ– الشراء الكامل من الموظفين أو الإدارة.

د – توزيع السندات أو الأسهم لكافة المواطنين أو جماعات خاصة مثل موظفي الشركة أو الأسرة، منخفضة الدخل.

إن بيع المشروعات العامة وأصول بعض الهيئات العامة هو وسيلة هامة في بنجلاديش وباكستان وسيرلانكا وماليزيا. فمع بداية الثمانينات

هدفت الحكومة البنجلاديشية لبيع أكثر من ٧٠ شركة عامة و ٩شركات عامة قد بيعت جزئياً أو كلياً في تايلاند في نهاية الثمانينات. وفى سيرلانكا بيعت سبع شركات عامة في ١٩٩٠ مع عرض أكثر من ٢٢ شركة عامة للبيع في عام ١٩٩١، وفى ماليزيا تخلصت الحكومة جزئياً من مشروعاتها التجارية في ميناء كلانج **Klang**، ومن الشحن القومي وأيضاً الشركة القومية للاتصالات، كما أنها تخطط لخصخصة أربعة طرق رئيسية، والتقاطع الثاني ماليزيا — سنغافورة، والمعهد القومي للقلب. وفى كوريا الجنوبية عرضت الحكومة أكثر من ٧٥٪ من أسهمها فى ١١ مشروع عام أكثر ربحاً لجماعات الدخل المنخفض بأسعار السوق المنخفضة. وجميع الخصخصات المستقبلية ستحتاج لجزء من أسهمها لتباع إلى موظفي الشركة من خلال خطط ملكية الموظفين للأسهم.

دلالة الخصخصة

عالي	درجة تجريد الحكومة	منخفض
عالي	المعارضة المحتملة لموظفي الحكومة	منخفض
عالي	درجة التفاعل بين القطاعات العامة والخاصة في توزيع الخدمات	منخفض

أشكال الخصخصة

• بيع الأصول العامة للاستثمار . الخاص	• دعم الدولة لتوزيع الخدمة الخاصة	• حوافز أو ضمانات لمشاركة القطاع الخاص	• تشجيع ودعم الحكومة لتوسع القطاع الخاص في صناعة الخدمات
• سياسات تقليل الضبط والتحرر للسماح لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات	• التعاقد مع القطاع الخاص تعاقدات الأداء. نظام "التصور البعدي" Afterimage System	• الشراكات العامة – الخاصة. المخاطرة المشتركة. الاستثمارات المشتركة. المشروعات المرتبطة.	• تحويل مسئوليات الخدمة العامة إلى المنظمات غير الحكومية (الجماعات المهنية – الكيانات الفنية – التعاونيات)

شكل (١)

صور تنفيذ الخصخصة

٣- إخضاع المشروعات العامة للسوق وتقليل احتكارها:

أعيد هيكلة المشروعات العامة المقدمة للخدمة الحضرية فى بعض الدول لجعلها أكثر فعالية وكفاءة، من أجل منافستها مع الشركات الخاصة أو العمل معها، وتم ممارسة عدد من البدائل تشمل ما يلي:

أ – تقويض الدعم، وإجبار الشركات العامة لتغطية التكاليف والاتجاه للربح.

ب- إنشاء شركات ذات أسهم مشتركة **Joint Stock Companies** حيث يشارك الاستثمار الخاص والعام في التحكم في الأسهم وتوجيه المشروع.

جـ- السماح بمنافسة الشركات الخاصة للشركات العامة في تقديم الخدمات والسلع ومن ثم تقويض الوضع الاحتكاري للشركات العامة.

د – تجزئة الشركات العامة إلى أجزاء يتم بيع بعضها، وتبقى الأخرى كمشروعات عامة.

ففي ماليزيا تم بالفعل هيكلة موانئ عديدة وهيئة الكهرباء القومية وصناعات غاز الصباح **Sabah Gas Industries**. وتوجد خطط لهيكلة شركة سيلانجور **Selangor** لإمدادات المياه، ومطارات عديدة، والخدمة البريدية ونظام السكك الحديدية. وفى تايلاند وباكستان وسنغافورة واندونيسيا تمت الهيكلة أيضاً. وفى جمهورية الصين الشعبية قدمت الحكومة المركزية إجراءات لجعل المشروعات العامة أكثر فعالية. وتم إدخال

نظام مسئولية الإنتاج Production Responsibility System في أكثر من ٩٠٪ من الشركات العامة لتقديم مستوى ثابت من المديرين ذوى حرية أكثر في تخطيط الإنتاج والتسعير واستخدام الأرباح المتبقية، وتم تحديد أهداف الأداء للكثير من الشركات العامة، ووضعت الخطط لتحسين المنافسة بين المشروعات العامة التي تسيطر عليها الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية عن طريق توسيع الملكية بين الهيئات العامة ومستويات الحكومة.

وبدأت الجمهورية الكورية برنامجاً شاملاً لإصلاح المشروع العام فى عام ١٩٨٣ استهدف ٢٦ شركة – حدد كمشروعات استثمارية للحكومة (GIEs) The Government invested Enterprises – مسئولة عن ٦٠٪ من القيمة المضافة في القطاع العام، وشملت الإصلاحات تخفيف الضوابط الحكومية على إدارة هذه المشروعات والسماح للمديرين بحرية التصرف بصورة كبيرة فى صنع القرارات في شئون الموظفين والميزانيات والتحصيل، وتناقصت مناصب الإشراف السياسي بصورة كبيرة. وتعرضت كافة المشروعات لمراجعات الأداء المستخدمة لصنع القرارات المتعلقة بتشجيع وتوزيع مكافآت الحوافز السنوية. ووضع مديرو المشروعات والخبراء الأجانب مؤشرات وأهداف الأداء. وتم ترتيب المشروعات وفقاً لأدائها سنوياً. ونشرت ترتيبات الأداء هذه في الصحف، ومنحت المديرين حافزاً قوياً لتبنى ممارسات إدارية فعالة. وأدت الإصلاحات إلى تحسينات جذرية في عمليات المشروعات العامة. فمنذ أن تمت المبادرة بالإصلاحات،

تناقصت نسبة تكاليف المبيعات إلى الإيرادات الكلية بصورة ثابتة، وزادت قدرة مشروعات كثيرة على الربح، ولم يتعرض أي مشروع للخسارة بعد ذلك.

٣- التعاقد مع الشركات الخاصة لتقديم الخدمات العامة :

تتعاقد الهيئات المركزية أو الحكومات المحلية في كافة الدول النامية تقريباً مع الهيئات الخاصة للمساعدة في تقديم الخدمات التي لا تستطيع الهيئات العامة تقديمها بفعالية وكفاءة. وسمح التعاقد لتقديم الخدمات للحكومات بالتنسيق مع الهيئات الخاصة لتقديم الخدمات والتسهيلات والبنية التحتية التي تلبى المواصفات الحكومية. ففي نيبال **Nepal**، على سبيل المثال، اعتمدت حكومات المدن على الشركات الخاصة في جمع الضرائب المحلية. وفى سيرلانكا **Srilanka** أجرت الأسواق البلدية بمناقصات للتجار. وتم تجريب التعاقد لتقديم الخدمات الحضرية أيضاً فى ماليزيا، فالمجلس البلدي لبيتالنج جايا **Petaling Jaya** – وهى مدينة ذات ٣٠٠,٠٠٠ نسمة – اتجه إلى الخصخصة عندما واجه تناقص الإيرادات وفساد الإدارة، وارتفاع تكاليف جمع أجور لتأجير أماكن الانتظار. وفى عام ١٩٨٤أجر المجلس مناطق الانتظار لشركات الإدارة الخاصة في عودة للإيجار الشهري، وذلك للإبقاء على سيطرتها، بينما خفف من مسئولياتها الإدارية والتمويلية.

ومارست هيئة السكك الحديدية في تايلاند بنجاح التعاقد مع الشركات الخاصة لتقديم الخدمة في ثلاث سكك حديدية داخل المدن التي خلفت خسارات كبيرة. فقد أجرت الشركات الخاصة عربات الركاب والخطوط الحديدية من هيئة السكة الحديد، وسددت لها الإيجار كل ١٥ يوماً، وشملت التعاقدات تكاليف صيانة ونظافة عربات السكك الحديدية وخدمات الترخيص الاختيارية. وأدخلت الهيئة العامة للسكك الحديدية استخدام محطات السكك الحديدية والموظفين لإدارتها بالإضافة إلى قائدي القطارات والحراس.

٤- الشراكات العامة – الخاصة Public- Private Partnerships:

تمارس الحكومة المشاركة بين الشركات الخاصة والعامة في المواقف التي يكون فيها البيع الكامل للشركات العامة أو التعاقد على الخدمات غير مناسب. وتتنوع هذه الشراكة في خصائصها حيث تتضمن ما يلي:

أ – الهيئات المشتركة **Joint Ventures**: حيث تعمل الهيئات العامة والخاصة معاً بصورة رسمية أو غير رسمية في تنفيذ أنشطة التنمية الحضرية.

ب– التأجير التمويلي للمشروعات، حيث تتفق الحكومات على بيع أو تأجير إنشاء التسهيلات بصورة كاملة للمستثمرين أو العكس بالعكس.

جـ- الاستثمارات المشتركة، حيث تلعب كل من الهيئات العامة والخاصة دوراً نشطاً في تمويل التسهيلات أو البنية التحتية أو الإسكان منخفض التكاليف أو مشروعات التنمية الحضرية .

فسياسات الخصخصة في دول نامية كثيرة تستلزم أو تسمح للحكومات بالاستبقاء على نصيبها من الأسهم في الشركات الرابحة أو الشركات ذات الاستراتيجية السياسية، جاعلة إياها في الواقع مغامرات مشتركة. فنتيجة لأسواق رأس المال الضعيفة حالياً، باعت الحكومة التايوانية أسهمها في الشركات العامة تدريجياً، مستبقية على الملكية العظمى حتى الطلب على زيادات الأسهم . وفى ماليزيا استمرت الحكومة فى ضبط أسهم كل الشركات تقريباً التي تم خصخصتها.

ومورست أيضاً صور أخرى من الشراكة العامة — الخاصة، فقد أكملت وزارة البريد والاتصالات الاندونيسية اتفاقات الإنشاء — التشغيل — التحويل (B.O.T) مع خمس شركات خاصة لتركيب ١٠٠,٠٠٠ خطاً تليفونياً في جاكرتا المتروبوليتانية . ستدير الشركات وستركب الخطوط لمدة تسع سنوات مستبقية على ٧٠٪ من أرباحها لتعويض استثماراتها. وستشاركها الحكومة في ٣٠٪ من أرباحها، وفى النهاية تنقل النظام إلى الوزارة.

وكونت هونج كونج اتفاقات الشراكة العامة — الخاصة مع الشركات الخاصة في عام ١٩٨٨ لتطوير المناطق المتخلفة والمناطق المتدهورة فيزيقياً في

المدينة. فقد اختارت شركة تنمية الأرض **Land Development Corporation (LDC)** المناطق المناسبة لإعادة التطوير، وأعدت استراتيجيات لإعادة التطوير وتشكيل الخطط لاعتمادها من مجلس تخطيط المدينة، وبعد اعتماد الخطة تستحوذ شركة تنمية الأرض على الأرض (مع تعويض عادل) داخل المنطقة وتحت عطاءات الشركة الخاصة لإعادة تطويرها مع مزيج من الاستخدامات السكنية والتجارية والاستخدامات الأخرى. وجمعت العملية بين مزايا التخطيط العام وامتلاك الأرض الحضرية بطريقة تضمن إسكان كافي للسكان، والحفاظ على المستويات البيئية عن طريق قوة إشراف القطاع الخاص على تعبئة رأس المال للاستثمار، والبناء الفعال للبنية التحتية والمباني التجارية والسكنية.

٥- تعاون القطاعين العام والخاص في تطوير التسهيلات والبنية التحتية:

تمت أيضاً اتفاقات تعاونية بصفة أقل رسمية بين الحكومات والقطاع الخاص من أجل الوفاء بالطلبات المتزايدة على الخدمات الحضرية والبنية التحتية والحماية. فعلى سبيل المثال مارست مدن كثيرة برامج المواقع والخدمات **Sites and Services Programs** لتوفير الإسكان والتسهيلات الأساسية للفقراء. فقد بحثت حكومات كثيرة بداية من السبعينات عن بدائل للإسكان العام لتلبية الحاجات المتزايدة للحماية منخفضة التكاليف. ومن خلال برامج المواقع والخدمات، حشدت وأزالت

وقدمت هيئات الإسكان الحكومية الخدمات والبنية التحتية للأرض التي قسمت إلى مواقع رئيسية وباعتها للفقراء. وتعاقدت الأسر الفقيرة مع المقاولين لتشييد مساكنهم أو بناء منازلهم بأنفسهم عادة بالمواد المدعمة أو القروض ذات الفائدة المنخفضة.

وفى الهند تشجع حكومة الدولة والحكومة الفيدرالية الشركات الخاصة على الاندماج بصورة كبيرة في تطوير الأرض وبناء الإسكان منخفض التكاليف، ففي أحمد آباد **Ahmadabad** لعبت مجموعة بارشواناز **Parshwanath Group** – شركة خاصة لتمويل وتشييد الإسكان – دوراً نشطاً في تقديم الإسكان منخفض التكاليف مدعومة من السلطات التنظيمية المحلية. جمعت هذه الشركة الخاصة الأرض لمشروعات الإسكان، وحصلت على الاعتمادات من هيئة التنمية الحضرية فى أحمد آباد وساعدت فى تنظيم المجتمعات التعاونية التي تمتلك عقود الأرض، وأدت وظائف الصيانة بعد استكمال المشروع، وحصلت على تمويل الرهن العقاري للاستفادة من اتحاد التنمية الحضرية والإسكان العام. وبمساعدات وتشجيع الحكومة، استطاعت الشركة تشييد أكثر من ١٧,٠٠٠ وحدة سكنية منخفضة التكاليف في وحول مدينة أحمد آباد.

واستخدمت حكومة هونج كونج تلك الحوافز مثل القوانين المرنة للبناء، واتفاقات تجديد إيجار الأرض المتغير، وقوانين الحزام **Zonning** والتقسيمات المعدلة لحفز الاستثمارات الخاصة

- العامة في الشقق ذات الارتفاع العالي من أجل إلغاء النقص في الإسكان وإعادة توطين سكان المناطق المختلفة، وسعت هذه التغيرات لزيادة ربحية إعادة التطوير الحضري للشركات الخاصة.

٦- تحويل أو إسناد تقديم الخدمات للمنظمات غير الحكومية:

تنقل بعض الحكومات وظائف توزيع الخدمات للمنظمات غير الحكومية أو تسند ببساطة إمداد بعض أنماط التنمية الحضرية للمشروع الخاص. ففي آسيا انخرطت المنظمات التعاونية والنقابات العمالية ونوادي الشباب والمرأة والجماعات الدينية جميعاً في بعض جوانب تقديم الخدمة الحضرية. فقد قدمت المنظمات غير الحكومية والدينية البرامج الصحية والتعليمية والتدريبية التي تستكمل البرامج التي تقدمها الحكومة. ففي الفلبين، على سبيل المثال، لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً هاماً في دعم نظام التعليم العام عن طريق تشغيل المدارس الأساسية والثانوية، بالإضافة إلى الكليات والجامعات. وأدارت الجماعات الدينية الأخرى المستشفيات والعيادات الصحية وقدمت الخدمات الاجتماعية الأخرى التى قد لا تتيحها الحكومة أو غير الكافية. وفى فيتنام سمح للأطباء أو جماعات الهيئة الطبية بافتتاح عيادات صحية خاصة، وبخاصة في الجيرات الحضرية المزدحمة لتحسين إتاحة الخدمات الصحية، ولتخفيف الضغوط على المستشفيات العامة التي تنقصها الآسرة والمعدات والأدوية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية الكافية.

وفـى الهنـد سجلت وسـاعدت الحكومـة تعاونيـات الإسـكان الـتي تشترى الأرض وتدبر التمويل لتـشييد الإسكان مـنخفض التكـاليف. وربمـا تكون تعاونيات الإسكان مسئولة عـن ربـع إجمـالي إنتـاج الإسـكان الخـاص الرسمي في المناطق الحضرية في الهند.

وفى الفلـبين أسـند بـصورة كـبيرة تطـوير أحـد أكثـر أجـزاء مـانيلا المتروبوليتانيـة حداثـة وفعاليـة — مقاطعـة ماكـاتى — Makati لـشركة خاصة. فشركة أيالا Ayalaالتي تملك الأرض التي طورها المركز التجاري في ماكاتى حددت خطتها طويلة الأجل في تقسيم المسارات الكبيرة من الأرض المخصـصة للاسـتخدامات الـسكنية والتجاريـة والتنظيميـة والترفيهيـة، ويتـضمن هـذا الجـزء مـن مـانيلا منـاطق الـدخل المتوسط والمنـاطق الـسكنية الغالية. وطورت الشركة المكاتب والتسهيلات التجارية والـصناعية ومنحـت الأراضي للمدارس والمتنزهات والملاعب والمباني البلدية، ولعبـت دوراً نـشطاً فى تحسينات المجتمع المحلى، وقدمت مهندسيها لمساعدة المجلس البلـدي فى صيانة البنية التحتية العامة في ماكاتى.

٧- الضمانات والحوافز لتقديم القطاع الخاص الخدمة والحماية:

قدمت أيضاً الهيئات الحكومية فى الدول النامية الضمانات والحوافز الماليـة لحـث الهيئـات الخاصـة لتقـديم الخـدمات الـتي تـسهم في التنميـة الحضرية عادة عن طريـق القـروض أو الـدعم للأفـراد أو الجماعـات في شـراء الخدمات أو الإسكان مـن القطـاع الخـاص. ففـي الهنـد، قـدم بنـك الإسـكان

الوطني رأسمال عادل لبعض الشركات الخاصة المولة للإسكان التي تقدم الرهن العقاري للأفراد الذين يشترون المنازل التي شيدها القطاع الخاص، فقد استخدمت الشركة الهندية للإسكان والتنمية الحضرية، الاعتمادات الحكومية لإعادة إقراضها للهيئات الخاصة المقدمة للحماية منخفضة التكاليف.

وبالرغم من ممارسة دول كثيرة بصورة نشطة هذه الأشكال، وأشكال أخرى من الخصخصة، فإن الدور المحتمل للقطاع الخاص في تقديم ما يعتبر بصورة تقليدية خدمات عامة مازال محل جدل ساخن. ونحتاج للتقييمات المنظمة لمارسة الأشكال المختلفة للخصخصة في الدول النامية، لتوجيه صانعي السياسة والتنفيذيين .

ثالثاً: مزايا الخصخصة:

تشير ممارسة الخصخصة في الدول النامية إلى أن الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، وحتى مشروعات القطاع غير الرسمي، ذات مزايا محتملة عن الهيئات الحكومية في تقديم خدمات معينة. تتضمن هذه المزايا قدرة الشركات الخاصة العاملة في الأسواق التنافسية على تقديم الإنتاج والتوزيع منخفض التكاليف، والفعالية الكبيرة في توزيع الخدمات، والإتاحة الأفضل للتكنولوجيا الحديثة، والقدرة الكبيرة في الحصول على المعدات الرأسمالية وصيانتها، والاختيار الأوسع والمرونة الأكبر في تقديم الخدمات، وصنع القرار الفعال بسرعة أكبر، وتقليل الأعباء المالية على الحكومة من حيث الأجور وتكاليف التشغيل وخدمة الدين والاستثمار، والقيود الأقل في العمل وممارسات الإيجار، والمرونة الأكبر في تكييف أنماط ومستويات الخدمات للحاجات المتغيرة.

وأوضحت الدراسات في الدول النامية أن الشركات الخاصة غالباً ما تقدم خدمات وبنية تحتية أكثر فعالية في المناطق الحضرية وبتكاليف منخفضة، فخصخصة خدمات الانتظار **Parking Services** في بتيالينج جايا **Petaling Jaya** في ماليزيا أدى إلى إيرادات أكبر من التي جمعتها المحليات. فقد ارتفع المتوسط اليومي لتجمعات الحضور، وكانت الإدارة بصفة عامة أكثر فعالية. علاوة على ذلك ضمن المجلس المحلى مستوى متوقع من الإيرادات من خلال الإيجارات بدون التكاليف والمخاطر المالية

الموجودة في إدارة خدمات الانتظار، وفى نفس الوقت خلقت التعاقدات الفعالة ربحاً معقولاً أكدته الأعداد الكبيرة من المناقصات الخاضعة للمجلس كلما كانت هناك إيجارات تباع بالمزاد.

وتشير دراسات البنك الدولي إلى أنه غالباً ما تقدم شركات الأوتوبيسات الخاصة الصغيرة ومشغلوا المينى باصات في مدن كثيرة نقلاً أفضل وأرخص مما تقدمه نظم الأوتوبيسات المحلية الكبيرة، فالنظم العامة بصفة عامة لا تقدم خدمة مرنة أو ملائمة في المناطق المتخلفة داخل مسافة السير السهل للجيرات منخفضة الدخل. ففي "كلكتا" و"بانكوك" تقدم الميني باصات الخاصة خدمة أكثر مرونة وملائمة داخل الجيرات الفقيرة وحولها، ومن ثم تجذب المسافرين منخفضي الدخول، حتى عندما تكون التعريفات أعلى قليلاً عنها في النقل العام. وكانت ميني باصات بانكوك رابحة بالرغم من خسارة هيئة أتوبيسات النقل في بانكوك المتروبوليتانية. وترجع ربحية المينى باصات الخاصة إلى مرونتها الكبيرة في خطوطها وجداول مواعيدها، وإنتاجية العمل العالية، والقدرة على تقديم خدمة أكثر ملائمة. وفى "كلكتا" تشغل الشركات الخاصة الأتوبيسات من نفس الحجم وبنفس أجور شركات النقل العامة في "كلكتا" وتحقق أرباح، بينما تتلقى شركات النقل العامة في "كلكتا" دعم الحكومة، وتعمل شركات الأتوبيسات الخاصة بنصف تكاليف شركات النقل العامة في "كلكتا". علاوة على أن الشركات الخاصة ذات مستويات مرتفعة جداً من إنتاجية العمل، ويتلقى السائقون نسبة من

الإيرادات لجعلهم أكثر يقظة في مقابل التهرب من التعريفات. وقد أوضحت تجربة تعاقد الهيئة العامة للسكك الحديدية التايلاندية مع ثلاث شركات خاصة لتشغيل السكك الحديدية داخل المدن التايلاندية أنه بإمكان القطاع الخاص أن يحقق أرباحاً على نفس الخطوط التي تخسر فيها هيئة السكك الحديدية التايلاندية، فيستطيع المتعاقدون زيادة تعريفات النقل، ومازالوا يجذبون مسافرين جدد، بسبب إدخالهم خدمة الاكسبريس **express** الأكثر تكراراً بدون المحطات المحلية وهيكل الأجور المنخفض نسبياً لجذب مسافري المسافات الطويلة والسيارات مكيفة الهواء وخيارات الوجبات. واستهدفت الشركات الثلاث سوقاً مجزءاً من مسافري الدخول العالية والمسافات الطويلة. ولم يحقق التعاقد التعريفات فقط لهيئة السكك الحديدية التايلاندية، بل تعلمت الهيئة أيضاً من الشركات الخاصة- كيفية تحسين بعض العمليات التي أبقتها. كما أن تشييد الإسكان أيضاً نشاط آخر يوضح عمل القطاع الخاص — وبخاصة المشروعات الصغيرة والمنظمات الطوعية الخاصة بصورة أكثر فعالية وكفاءة من الهيئات العامة. فبالرغم من برامج الإسكان العام الكبيرة التي نفذتها حكومات عديدة، فإن معظم مساكن الحماية التي شيدت في الدول النامية بنتها شركات القطاع غير الرسمي الصغيرة، وعمال البناء. ففي الواقع، بنى القطاع غير الرسمي معظم مساكن الفقراء في نيبال، وشيد أيضاً نسبة كبيرة من المنازل في المناطق الحضرية فى اندونيسيا، وفى الهند حققت الشركة الخاصة التي قدمت الإسكان منخفض

الدخل في أحمد آباد ربحاً عن طريق نظم عرضها المندمجة بفاعلية، وتشييد المشروعات بسرعة لتقليل التأثير العكسي للزيادات في أسعار مواد البناء، والاستثمار بفاعلية في القطع الكبيرة من أراضى أطراف المدينة.

واعترف مسئولو القطاع العام أيضاً بإمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة أكثر فعالية من البيروقرطيات العامة. فقد أشار أحد المسئولين الفلبينيين إلى أن "القطاع الخاص يتمتع بمزايا متميزة عن القطاع العام في أداء أنشطة التنمية الحضرية". وعلى العكس من الحكومة فإن القطاع الخاص "لا يتقيد بالإجراءات الإدارية والمتطلبات الصارمة، وبخاصة من حيث الميزانية والانفاق ومتطلبات الحساب والمراقبة". فقرارات القطاع الخاص أقل ارتباطاً بالضوابط البيروقراطية وأحكام موافقات واعتمادات الهيئة المطلوبة ففي القطاع العام، لذلك "فمشروعات القطاع الخاص تنفذ بسهولة من خلال أهداف البرنامج وجداول المواعيد".

وتذهب الممارسات أيضاً إلى إمكانية أداء المنظمات غير الحكومية والمتخصصين في الممارسة الخاصة دوراً جوهرياً في دعم الخدمات الصحية العامة في المناطق الحضرية. وقدم قرار السماح للعيادات الخاصة للعمل في فيتنام إتاحة الخدمة الصحية الأساسية بصورة أعلى بكثير من التي تقدمها المستشفيات العامة. ونتيجة لزيادة المشاركة الخاصة في الرعاية الصحية وإدخال الأحمال الكبيرة في المستشفيات العامة، فإن معدل إشغال الأسرة في

المستشفيات انخفضت من ١٠٠٪ إلى ٦٠-٨٠٪ خلال عامين مخففة بعض الضغوط القاسية والأعباء المالية على الهيئات العامة للرعاية الصحية.

وانخفضت أيضاً الضغوط المالية على حكومة ماليزيا نتيجة للخصخصة والتعاونيات فعن طريق بيع أسهم الشركات العامة، كانت الحكومة قادرة على تحويل ٢٠٪ تقريباً من دينها غير المدفوع للقطاع الخاص في عام ١٩٨٧ موفرة أكثر من ٣,٩ بليون دولار عن طريق خصخصة مشروعات الأعمال العامة.

رابعاً:معوقات الخصخصة:

بالرغم من البرهان على إمكانية تقليل المشاركة الخاصة في تقديم الخدمات الحضرية من التكاليف، وزيادة الفعالية والتغطية، وتقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة، فإن المعارضة مازالت قوية في دول نامية كثيرة -معوقة- تنفيذ سياسات الخصخصة. حتى في الدول التي يوجد بها دعماً بليغاً قوياً للخصخصة، فإن العملية سارت بخطى أبطء مما هو متوقع. وأنشأت بعض الدول هياكل وإجراءات تنظيمية معقدة وغامضة مما أدى إلى طول فترة المحاولات المبكرة لتقدير قيمة المشروعات العامة في ماليزيا والفلبين. ففي ماليزيا أعاقت أيضاً القيود الإدارية والتشريعية الخصخصة، وبعض الهيئات والمصالح التي تعمل في ظل تشريعاتها - والتي كان يجب تعديلها من خلال عملية طويلة معقدة تسمح ببيع كل أسهمها أو جزء منها.

وظهرت التعقيدات أيضاً من جميع موظفي القطاع العام ذوى حقوق المعاش المضمونة دستورياً. ويجب أن توجد الطرق البديلة لضمان معاشاتهم عند خصخصة الشركات. هذا فضلاً عن سيطرة الحكومة الماليزية علي المشروعات العامة لمحاولة استئصال الفقر وتشجيع الفرص الاقتصادية للماليزيين، وهذه الأهداف يجب أن تؤخذ في الاعتبار مع أهداف أخرى عند وضع التوجيهات لبيع الشركات العامة.

وفى ماليزيا واندونيسيا وتايوان، أبطأت أسواق الأسهم الضعيفة والطلب الضعيف على الأسهم، عملية بيع الشركات العامة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. وأوقفت التجارة الضعيفة في البورصة والسياسة النقدية المحكمة بصورة مؤقتة خصخصة عدة مشروعات عامة في ١٩٩١.

وتتمثل المشكلة الأكثر خطورة في أن سياسات الخصخصة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمة الحضرية غالباً ما تواجه بالمعارضة الشديدة في الدول النامية، وغالباً ما تأتى المعارضة من القيادات السياسية المسيطرة على أوضاع الرعاية، ومن منظمات الخدمة المدنية، والنقابات العمالية المتخوفين من فقدان الوظائف الحكومية، ومن بعض الجماعات الاستهلاكية المنظمة التي تخاف من زيادة تكاليف الخدمات المدعمة. وفى بعض الدول تعارض أيضاً مصالح الأعمال القوية غير الراغبة في العلاقة قديمة العهد مع الحكومة المشينة، المنافسة الأكثر إنفتاحاً في صناعة الخدمات العامة.

وظلت المعارضة السياسية المحصنة للخصخصة قوية في دول نامية كثيرة، فعلى سبيل المثال صرح أعضاء منظمات الخدمة المدنية والنقابات العمالية في تايلاند في معارضتهم للخصخصة بالخوف من أن تولى القطاع الخاص الخدمات لا يؤدى فقط إلى فقدان الوظائف، بل أيضاً إلى تقليل قوتهم في صناعة الخدمات. واعتقدت القيادات النقابية أن الشركات الخاصة ستستبدل ببساطة الوظائف ذات الأجور وظروف العمل المريحة في محاولة لخفض التكاليف أو تعظيم الربح. ولدرجة أنه يمكن أن يمنع القطاع الخاص العمل النقابي، كما أن العمال قلقين من أنه سيكون لديهم إصلاح أقل للمظالم ولن يملكون قوة التأثير في ظروف العمل (*). "فقد كانت تسعة من أكبر عشر نقابات عمالية موجودة في القطاع العام، وتجمد العمل المنظم بصورة كبيرة في قلة من الشركات الصغيرة التي تم خصخصتها في العقد الماضي، وساعد ذلك في وضع معارضة الخصخصة على رأس أجندة الأعمال".

(*) تمثل مشكلة فائض العمالة في شركات القطاع العام التي يمكن أن يستغنى عنها القطاع الخاص عند شرائه لهذه الشركات أحد أهم أبعاد معارضة سياسات الخصخصة في الدول النامية، ففي مصر على سبيل المثال تم فصل الكثير من العمال من الشركات التي تم خصخصتها دون وجود أي رد فعل من الحكومة في مواجهة هذا الفصل. هذا رغم تكرار التصريحات الرسمية بأنه لن يضار عامل واحد نتيجة بيع الشركة التي يعمل فيها. وهذا ما أدى إلى رأى عام فاقد للثقة في هذه التصريحات وفى السياسة الاقتصادية بأكملها "المترجم".

ولا تأتي أقوى معارضة للخصخصة في تايلاند من النقابات العمالية، ولكنها تأتي من العسكريين الذين يسيطرون على الشركات العامة لضمان توظيف الضباط ذوي الرتب العليا بعد تقاعدهم، ومن مسئولي الوزارة الحكومية المركزية. وبالرغم من دعم القيادة السياسية العليا في تايلاند للخصخصة، فإن الوزارات والهيئات المختلفة قد عارضت أو أجلت أو قوضت البرنامج بسبب خوفها من فقدان هيئاتها القوة والمكانة والتحكم في موارد الميزانية. وأعلن وزير النقل والاتصالات، في قمة الجدل حول خصخصة الموانئ والمنافع في عام ١٩٩٠، أنه سيحارب خصخصة أي مشروع يخضع لوزارته، مشتملاً أكثر المشروعات العامة أهمية مثل هيئة الموانئ، والسكك الحديدية العامة، وهيئة التليفونات.

وصوتت أيضاً الجماعات الدينية والعرقية والاجتماعية المستفيدة من سيطرة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية بمعارضتها للخصخصة. ففي اندونيسيا تمت معارضة الخصخصة بقوة بواسطة " أصحاب القوميات الاقتصادية والمتعصبين الإسلاميين الذين يعارضون الروح الاستهلاكية والرأسمالية الغربية وهؤلاء الذين يتوقعون من الحكومة التدخل لإعادة التوزيع (إما في شكل دعم الغذاء، أو التحكم في الأسعار، أو خلق فرص العمل أو البرامج الاجتماعية أو مشروعات التنمية الإقليمية). ففي اندونيسيا وماليزيا، يوجد خوف عام من أن الخصخصة ستمنح سيطرة كبيرة للصناع

والمولين الصينيين الأثرياء أو إلى الشركات متعددة الجنسية في صناعات الخدمات.

وبدت معارضة الخصخصة أيضاً من الخوف من تقويض الشركات الخاصة للخدمات غير الرابحة، وتقديم خدمات أدنى في محاولة لتعظيم الربح، وترك الأجزاء الفقيرة من المدن أو الأعداد الكبيرة من الأسر الفقيرة بلا خدمات. وأشار النقاد إلى أنه بالرغم من تحقيق الميني باصات الخاصة في بانكوك أرباحاً، فإن ذلك تم عن طريق تقليل خطوطها منخفضة الكثافة، وتركت الخطوط غير المربحة وغير المرغوبة إلى الخطوط التي تمولها هيئة النقل فى بانكوك المتروبوليتانية . وبالمثل فإن الشركات الخاصة الثلاث التي أجرت السكك الحديدية داخل المدن من هيئة السكك الحديد التايلاندية قد حققت أرباحاً عن طريق إلغاء الخدمات المحلية غير المربحة، واتجهت إلى المستهلكين مرتفعي الدخول. علاوة على ذلك يذهب المعارضون إلى إمكانية التقليل من السيطرة العامة للخصخصة على أنماط ونوعيات الخدمات المتاحة. وذهبوا إلى أن السبب في المكاسب الكبيرة للميني باصات في بانكوك هو تجاهل كثير منها لقواعد المرور، وزحام المرور، والفشل في صيانة المعدات لتصل إلى مستويات الأمان.

وبالرغم من أن تشييد الإسكان هو أحد القطاعات التي ألح البنك الدولي وكل الهيئات الدولية الأخرى تقريباً على إسناده بصورة كبيرة للقطاع الخاص، فإن ناقدي الخصخصة أكدوا على إمكانية شركات التشييد الخاصة

فى دول نامية كثيرة تقديم جزء صغير فقط من إجمالي عدد الوحدات السكنية المطلوبة، علاوة على عدم قدرة الأسر الفقيرة على شراء المساكن التي تبنيها شركات القطاع الرسمي.

وتشير الممارسة إلى أن نجاح الخصخصة يعتمد بصورة كبيرة على إدارة مهارات الشركات الخاصة التي تظل ضعيفة في دول كثيرة. ففي سنغافورة التي هيمنت فيها المشروعات العامة على تقديم الخدمة لفترة طويلة، فإن الدولة استنزفت أفضل المديرين من المشروعات العامة، وقدمت حوافز قليلة لأصحاب المشروعات لتطوير الخبرة في تقديم خدمات شبه عامة quasi – Public ، حتى الدول ذات القطاع الخاص القوى قد عايشت مشكلات مع الخصخصة. فالشركات الخاصة المتعاقدة التي شغلت تسهيلات الانتظار في " بيتالنج جايا" في ماليزيا لم تكن ناجحة تماماً، وبعضها واجه صعوبة كبيرة مثل المجلس البلدي في جمع أجور الانتظار. ولم يستطع بعض المتعاقدين الصغار الإشراف على الموظفين بصورة كافية لضمان تحويل كل المتحصلات إلى الشركة، وسددت بعض الشركات بصعوبة الإيجارات الشهرية للمجلس البلدي في موعدها.

وسارت الخصخصة أيضاً بصورة أبطأ كثيراً مما هو متوقع بسبب التشكك العام والمستمر في دوافع وممارسات الشركات الخاصة المنخرطة في أنشطة التنمية الحضرية. وأشار الملاحظون في الهند إلى أهمية أن تتحدد درجة اندماج القطاع الخاص في التنمية الحضرية عن طريق إدراك حاجة

القطاع العام للعمل في مصلحة المضاربة المضبوطة والتوزيع العادل للفرص الاقتصادية. "وادعى آخرون أن الشركات الخاصة كانت تعمل في الماضي بلا مسئولية في تشييد مشروعات الإسكان غير القانونية على الأرض المخصصة للحزام الأخضر أو التسهيلات العامة.

وتظهر المعارضة أيضاً من القادة السياسيين والجماعات الاستهلاكية التي تخشى زيادة القوة السياسية للمنظمات الخاصة، ويذهب النقاد إلى أنه عندما تخصخص الحكومات "السلع الاحتكارية الطبيعية" **natural Monopolies** مثل الغاز والكهرباء والمنافع الأخرى، فإنها ربما تنقل فقط الممارسات الاحتكارية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويسمح ذلك للمشروعات الكبيرة للحصول على التأثير السياسي والاقتصادي الكبير الذي لا يمكن أن يسيطر عليه المواطنين أو مسئولو الحكومة بسهولة. ولاحظ نقاد الخصخصة وجود حوافز قليلة للاحتكارات الخاصة للعمل بفاعلية، أو خفض التكاليف، أو العمل من أجل الصالح العام، وتكون غير حساسة لحاجات المستهلك والتفويض السياسي كالشركات العامة.

وأخيراً ظهرت المعارضة بين الجماعات التي تخشى من سماح الخصخصة للحكومات بإسناد مسئولية الخدمات الاجتماعية للقطاع الخاص، ويخشون من كون الخصخصة ببساطة كوسائل من خلالها تنسحب الحكومة من التزامات أداء الوظائف الاجتماعية الهامة والمكلفة وغير المرغوبة سياسياً. ويمكن نشر الضغوط السياسية عن طريق الخصخصة للتعامل مع

الحاجات الاجتماعية الهامة. ففي سنغافورة على سبيل المثال، بينما تؤدى الشركات الحكومية كل الخدمات والبنية التحتية الحضرية تقريباً، فإن مدخل الحزب الحاكم أسند مسئولية البرامج الاجتماعية مثل الإسكان والرعاية الصحية إلى الموظفين والعمال في القطاع الخاص. يذهب النقاد إلى أن الخصخصة في هذا الموقف ربما تجعل الحكومة مؤقتاً على الأقل " بعيدة عن مجال" تقديم الخدمات والتسهيلات أو حل المشكلات الحضرية التي تكون — على المدى البعيد — أكبر من قدرة الهيئات الخاصة .

خامساً: شروط فعالية الخصخصة :

بالرغم من المعوقات الهائلة للخصخصة في بعض الدول، فإن التجارب التي ذكرت هنا تشير إلى أن المشروعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية تلعب أدواراً هامة بصورة متزايدة في تقديم الخدمات والحماية الحضرية. ويجب أن يتضح في الوقت نفسه أنه بالرغم من تقديم القطاع الخاص مزايا في تمويل وتشغيل وإدارة بعض الخدمات والتسهيلات، فإنه لا يمكنه أن يحل ببساطة محل الحكومة، ولا أن يقدم بصورة مربحة وفعالة كافة الخدمات التي تقدمها الآن الهيئات العامة. وتميل الخصخصة أن تكون أكثر نجاحاً حيث تعمل الأسواق فعلاً بكفاءة، أو يمكنها أن تؤدى ذلك مع سياسة إصلاحات فعالة، ويمكنها أن تكون أكثر نجاحاً عندما تتنافس المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة، بيد أن العملية بطيئة الآن في

الدول التي ينقصها أسواق رأس المال القوية، بينما لا يستطيع القطاع الخاص الحصول بسهولة على إتاحة الائتمان، حيث توجد معارضة سياسية من مسئولي الحكومة والنقابات الخدمية العامة، وحيث تحدد الحكومة اختيار المشترين الملائمين للمشروعات العامة(*) .

ونتيجة لهذه التعقيدات، فإن هيئات الحكومة والمشروعات الخاصة تحتاج للتوجيهات من أجل تقييم الفرص والمزايا المقارنة في تقديم الخدمة الحضرية وتقدم إطاراً من الفرص المحددة للخصخصة يستند إلى طبيعة وخصائص الخدمات الحضرية (شكل٢) .

(*) الدليل الواضح على ذلك يتمثل في احتفاظ معظم الدول الصناعية بالأصول المادية للقطاع العام، رغماً عن الأعباء الناتجة عن قصور القطاع العام. أنظر: -

Clarke, Thomas, and Pitelis, Chritos (eds.), The Political Economy of Privatization, Routledge, London, ١٩٩٣, p. ٧.

سادساً:حدود الخصخصة وفرص مشاركة القطاع الخاص:

من المحتمل أن يلعب القطاع الخاص دور أكثر تحديداً، وأن الحكومات ستبقى على معظم مسئولياتها عن الخدمات والبنية التحتية التي يعتبرها المجتمع سلعاً جماعية **Collective goods**، وتتضمن هذه الخدمات تلك التي تلبى الحاجات الاجتماعية الأساسية، والتي تشعر القيادات السياسية ضرورة صيانتها وتوسيعها بغض النظر عن تكاليفها الاقتصادية، والتي يعتبرها العامة ضرورية للصحة والأمان ورفاهية المجتمع المحلى ككل، والتي تتطلب استثمارات "متكتلة" ضخمة (مثل الطرق الرئيسية أو نظم النقل الجماهيرية)، ويجب أن يزيد رأس المال اللازم لها من خلال إصدار السندات أو الاقتراض العام.

ومن المحتمل أن تبقى الهيئات الحكومية سيطرتها على الخدمات التي من الصعب سياسياً واقتصادياً للحكومة أو القطاع الخاص تحميلها للمستهلكين (ولذلك من المحتمل أن تكون غير مربحة للشركات الخاصة، وتلك التي يحتمل أن يكون لتوزيعها آثاراً أكثر إرهاقا من اختصاص محلى لآخر مثل السيطرة على المرض والتلوث).

وكما لاحظنا مسبقاً، من غير المحتمل أن تحدث الخصخصة بسرعة في الدول ذات القطاع الخاص الضعيف بغض النظر عن مستوى عدم فعالية وعدم كفاءة الهيئات العامة.

شكل (٢)

إطار للفرص المتاحة لخصخصة تقديم الخدمات والبنية التحتية الحضرية

خصائص الخدمة	مقدم الخدمة: الحكومة	مقدم الخدمة: مشاركة القطاعين العام والخاص	مقدم الخدمة: القطاع الخاص
نمط الخدمة	السلع العامة	السلع العامة التي يمكن فرض تكلفة استخدامها	السلع الخاصة أو الخدمات العامة التي يمكن أن تغطى تكاليفها
المستفيد الأساسي	المجتمع	جماعات محددة	الأفراد أو الأسر
الشعور العام بضرورة الخدمات	حاجات أساسية ضرورية، سلع مفضلة	خدمات أساسية	اختيارية
خصائص التكلفة	لا تتجزأ	تتجزأ	تتجزأ
العلاقة بين الطلب والرغبة في تحمل الثمن	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
قابلية قياس كمية وجودة الخدمة المقدمة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة
الآثار المرهقة للخدمة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة
متطلبات استثمار رأس المال	كبير "متكتل"	متوسطة أو زيادة كبيرة	منخفض أو متوسط
قدرة المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمة	منخفضة	مرتفعة في مناطق معينة	مرتفعة
الخبرة الفنية والتكنولوجية المطلوبة	منخفضة	متوسطة أو مرتفعة	مرتفعة

المصدر: Rondinelli & Kasarda, ١٩٩١

الفرص لمشاركة القطاع الخاص:

وحيثما يوجد قطاع خاص قوى في الدول النامية، فإنه يمكن للمشروعات الخاصة أن تلعب أدواراً هامة – وتقوم بذلك فعلاً – في تقديم الخدمات والتسهيلات التي تكون في الواقع سلعاً خاصة وليست جمعية noncollective وتكون الفرص الكبرى للخصخصة في خدمات مثل النقل وإمداد المياه والرعاية الصحية وجمع القمامة، حيث يمكن تحديد بعض المستخدمين واستثناء بعض الجماعات إذا لم تستطع شراء الخدمات. ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في تقديم الخدمات بآثار إقليمية مرهقة بصورة ضعيفة حيث يستطيع المستهلكين ويرغبون في الشراء، أو تلك التي تتميز بجودة عالية. وبالطبع يجب أن تكون كمية وجودة الخدمات الموزعة قابلة للقياس .

ويستطيع أيضاً القطاع الخاص أن يلعب دوراً هاماً في تقديم الخدمات التي تتطلب مستوى عالي من الخبرة الفنية والتكنولوجية، تلك الخدمات التي لا يمكن للهيئات العامة توفيرها بسهولة وفعالية مثل المنافع وتوليد الطاقة .

وأيضاً يمكن أن تجد المنظمات الخاصة الفرص لتقديم السلع الجمعية بمستوى جودة أعلى من التي تستطيع الحكومات تقديمها. فعلى سبيل المثال يقدم القطاع الخاص في بعض الدول النامية الرعاية الصحية المتخصصة فى المناطق الحضرية بكفاءة أعلى من المؤسسات العامة.

وأخيراً يمكن للمشروعات الخاصة، وبخاصة في القطاع الرسمي، أن تلعب دوراً كبيراً في "سد الفجوة" **gab Filling**، حيث يمكنها تقديم الخدمات للأسر الفقيرة أو السلع التي لا تقدمها الحكومات المحلية. فعادة ما يقدم الخدمات أو السلع التي لا توفرها الحكومات للقاعدة العريضة، أو الخدمات التي تقدم بكميات صغيرة لإشباع حاجات الفقراء، أو الخدمات التي لا تمتد للمناطق الاستيطانية الجديدة. فعلى سبيل المثال ينتشر بائعو المياه في المدن التي لا تمتد فيها نظم المياه البلدية إلى المناطق المتخلفة، بالإضافة إلى تقديم المعالجين التقليديين والمعالجين بالأعشاب والقابلات الخدمات الصحية عند نقص البرامج الصحية العامة.

ويمكن أن تساعد المنظمات غير الحكومية أيضاً في توسيع الخدمات العامة من خلال برامج مساعدة الذات **Self –help**، ومشاركة القطاعين العام والخاص. وتقدم المدن نطاقاً واسعاً من المنظمات العامة والخاصة للعمل سوياً في تقديم الحماية منخفضة التكاليف بصورة أكثر فعالية من خلال التعاقد أو مشروعات التمويل.

خاتمة:

تستطيع الحكومات أن تعمل كثيراً لحفز ودعم مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحضرية، ليس من الشركات فقط، بل أيضاً من مشروعات القطاع غير الرسمي والمشروعات الصغيرة والمنظمات غير الحكومية. لذلك تشير خبرة الدول النامية في الخصخصة والتعاقد، والشراكة العامة – الخاصة إلى أنه لتحسين عملية الخصخصة يجب أن يتم بعض أو كل ما يلي:

١- يجب على الحكومات إلغاء القيود والتشريعات غير الضرورية التي تعوق عمل الشركات الخاصة ومشروعات القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية بفعالية، وتقديم أو تشجيع البرامج ذات الائتمان منخفض التكلفة التي تسمح بتوسع المشروعات الصغيرة.

٢- يجب أن تمنح الحكومات الفرص للشركات الخاصة لتطوير قدراتها الإدارية عن طريق التعاقد على الخدمات التي لا تقدمها الهيئات العامة بكفاءة. ويمكن أن يكون التعاقد أكثر فعالية في المواقف التي تظهر فيها الكفاءات في تقديم الخدمات من وفورات الحجم Economies of Scale، وحيث يمكن تحقيق الإنتاجية العالية من خلال استخدام العمالة الماهرة أو الفنيين المتخصصين، وحيث يستطيع المتعاقدون استخدام جزء من وقت العمل أو طرق التشغيل ذات الكثافة المنخفضة للعمل Less – Labor Intensive. ويمكن أن يكون التعاقد فعالاً

في المدن ذات الشركات الخاصة المتحررة من القيود الحادة في العمل والأجور التي تميز كثير من نظم الخدمة المدنية، وذات مرونة في البحث عن المداخل الأقل تكلفة في توزيع الخدمات.

٣- ربما يتعين على الحكومات لتشجيع الخصخصة أن تقدم الحوافز والتأكيدات – في البداية على الأقل– على حماية موظفي الخدمة المدنية الحاليين. وتتضمن الخيارات السماح لموظفي الهيئات العامة بتسجيل شركاتهم للتعاقد على تقديم الخدمات أو الحصول على الأصول العامة مؤسسة مشاركة الموظفين في خطط الملكية، أو تحتاج للشركات الخاصة التي تسود عليها الشركات العامة حتى تفضل إعادة تشغيل العمال عن الموظفين الجدد فى هذه المشروعات. ويمكن أن يقلل شكل الخصخصة من ناحية المقاطعة الجغرافية أو المراحل من المعارضة. فيمكن احتواء كراهية موظفي القطاع العام عن طريق التأكيد على تقديم الشركات الخاصة التي ستشترى الهيئات العامة أو التي تتعاقد على تقديم الخدمات العامة على الأجور العادلة وظروف العمل الملائمة.

٤- يمكن أيضاً للحكومات أن تهدئ من روع الأسر الحضرية الأفقر من عدم استفادتها من الخدمات التي يتم خصخصتها عن طريق مساعدة الشركات أو دعم الخدمات غير المربحة المقدمة للفقراء، فعلى سبيل المثال، يجب أن يسمح للمنفعة المنظمة لشركات النقل بتحمل معدلات الكفاية العالية لتقديم "الدعومات المتقاطعة" **Cross Subsides** لأفقر مستهلكيها،

وربما تكون هذه الدعومات الجزئية أكثر ترشيداً للحكومات من الاستمرار فى تأمين تكاليف الهيئات أو المشروعات العامة غير الكافية وغير الفعالة. ويعد نظام البطاقات **Voucher** الذي يعطى لجماعات الدخل المنخفض القدرة على شراء الخدمات من القطاع الخاص مباشرة، وسيلة أخرى لتجاوز مشكلات الاستثناء ولتقوية سوق الخدمات الحضرية.

٥- في بعض الدول يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات هامة لإصلاح المشروعات العامة قبل أن يكون المستثمرين راغبين في شراء الأسهم أو تولى عملياتها. ففي اندونيسيا على سبيل المثال، وجدت وزارة المالية في عام ١٩٩٠ أن حوالي ثلثي مشروعات الدولة (١٨٩ مشروع) كانت "غير صحية" **Unhealthy** – أما للإفلاس أو غير مربحة، أو تنقصها السيولة اللازمة. وفى دول أخرى، يحب أن يعاد هيكلة المشروعات العامة لجعلها أكثر فاعلية مثل الهيئات العامة قبل اهتمام الشركات الخاصة بالمغامرات المشتركة أو الشراكة العامة – الخاصة أو التعاقد.

٦- يجب أن تسبق الإصلاحات القانونية الخصخصة في الدول ذات القوانين والتشريعات المتعصبة ضد القطاع الخاص أو المتحاملة عليه فالتغيرات يجب أن تحدث في السياسات الاقتصادية الكبرى **Macroeconomic**، وقوانين العمل، وسياسات حماية التجارة، والقيود على إتاحة الائتمان، وضوابط الأجور والأسعار، ونظم حقوق

الملكية، وذلك قبل رغبة أو قدرة القطاع الخاص على تقديم الخدمات بفاعلية.

٧- وتتطلب التحسينات في تنفيذ سياسة الخصخصة إعادة تحديد دور الحكومة والتوظيف العام. وقد استنتج تقرير الأكاديمية القومية الأمريكية للإدارة العامة أن التمييز الأساسي يجب أن يتم بين "الحكومة كممول **Financier** وكصاحبة سلطة **Authorizer** ومشرف **Overseer** على الخدمات، والحكومة كمنتج أو مقدم للخدمة. وركز التقرير على أن "التعريف الواسع وسع من مصطلح الخصخصة لمجموعة واسعة من الترتيبات التي تبقى الحكومة في ظلها مندمجة كممول أو صاحبة سلطة على الخدمات ولكنها تعتمد على القطاع الخاص أو السوق للتقديم والتوزيع الفعلي".

ويتضمن إعادة تحديد دور ومسئوليات الحكومة إعادة توجيه نشاطها وإجراءاتها. وعندما تعمل الحكومات كميسر لتقديم الخدمات وليس كمقدم أساسي يجب أن تتحول من الضبط الموجه **a control oriented** إلى مدخل تكيفي **Adaptive approach** للإدارة. ففي نظام السوق الموجه، فإن الحكومة لا تستطيع أن تعمل بفاعلية مستخدمة نظام تدريجي من الإشراف الموجه للإدارة. فالفاعلية تعتمد أكثر على المفاوضات والإقناع والمشاركة في صنع القرار والتنسيق. ويجب أن يطور مسئولو الحكومة القدرة على إدارة العلاقات التعاقدية، ويجب على الحكومة أن تأخذ على عاتقها

مسئوليات أكبر لتطبيق التشريعات التي تحمي الرفاهية الجمعية وضمان المنافسة المفتوحة، وتشجيع نظام السوق، بدون اختناق السوق بالضوابط غير الضرورية وغير الواقعية. ويجب أن يدرب مسئولو وموظفو القطاع العام على الإدارة الملائمة والمفاوضات والتفاعل والتنظيم الفعال، وعلى فهم كيفية عمل الشركات الخاصة.

وتشير الخبرة إلى أنه بالرغم من أن الخصخصة ليست علاجاً، فإنه في ظل الظروف المناسبة يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مفيداً وفعالاً في تلبية الخدمات والبنية التحتية الحضرية المتنامية. ويتمثل التحدي الذي سيواجه الحكومة وقيادات المشروعات في الدول النامية خلال العقد القادم في تحقيق التوازن الملائم بين مسئوليات القطاع العام والقطاع الخاص في تقديم الخدمات والحماية والبنية التحتية المطلوبة لتشجيع النمو الاقتصادي ونوعية الحياة الأفضل في المناطق الحضرية.

الفصل السادس

الدولة وآليات السوق :
تعارض أم تكامل

المحتويات :

تمهيد .

أولاً : الأساس المنطقي خلف تطوير الإدارة الحكومية.

ثانياً: النقد الكلاسيكي الحديث لتطوير الإدارة الحكومية.

ثالثـــاً: السوق والحكومة: تساؤل حول تقسيم الأدوار.

رابعـــاً: تشجيع إصلاحات السوق المواتية.

خامساً: المعجزة الشرق آسيوية.

سادساً: الملائمة السياسية للإصلاحات الاقتصادية.

تمهيد (♦) :

لقد تم تناول التساؤلات المتعلقة بالمهام الخاصة بالحكومة والسوق في عمليات التنمية، في العديد من المناقشات التي تمت على نحو متصل منذ نهاية الأربعينات (♦♦) . وقد قامت الفصول السابقة بالتعامل مع هذه المسألة بصورة متكررة ، وذلك كجزء من عرض ومناقشة كلا من النظريات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجيات المستمدة منها. وسيقوم هذا الفصل باختصار،بتلخيص الافتراضات الأساسية، ثم ينتقل إلى عرض ونقد المناقشة الحادة للموضوع والتي بدأت منذ حوالي عام ١٩٨٠ واستمرت حتى التسعينات .

فهناك اختلافات عديدة، في كيف أن دول مختلفة، وخلال فترات مختلفة من الزمان، قد استطاعت تنظيم التفاعلات القائمة بين الحكومة

(♦) ترجم هذا الفصل وعلق عليه " د. محمد سعيد " عن المصدر التالي :
Martinussen, John, Society, State and Market : A Guide To Competing Theories of Development, Zed Book ltd, London, ١٩٩٧, pp.٢٥٧ – ٢٧٤.

(♦♦) أصبحت قضية دور الدولة في ظل التحول إلى نظام السوق من القضايا الهامة خاصة في ظل نظرة البعض إلى دور الدولة في عملية التنمية وكأنه يتناقض أو يتعارض مع دور القطاع الخاص. ويقدم هذا الفصل الإجابة على الكثير من التساؤلات الخاصة بأدوار ومهام الدولة في دول العالم الثالث في ظل اعتمادها على آليات السوق .

والسوق، كما تم توضيحه في الفصول السابقة. ومما يثير الدهشة، فان هذه الاختلافات، لم تقم بأي دور أساسي في المناقشة الحديثة. حيث أنه غالباً، قد تم عرض وجهات النظر التي تعد إما لصالح الدول التي تتدخل فيها الحكومة في الشئون الاقتصادية والسياسية، أو لصالح الدول التي لا تتدخل فيها الحكومة في الشئون الاقتصادية والسياسية، ولا في نظم اقتصاديات السوق الحرة. وبصفة عامه، فقد تناول النقاش: إدارة الحكومة في مقابل إستراتيجية تنمية السوق. وقد انعكس ذلك في الأقسام الأولى من هذا الفصل، حيث تم عرض هذا النقاش بدون الدخول كثيراً في الاختلافات السائدة في دول العالم الثالث. وبالتالي، سوف يتم تطبيق اقتراحات مختلفة.

وكنقطة بداية، فانه من المناسب، أن نقوم باختصار بوصف نموذج تطوير إدارة الحكومة، لان ذلك هو ما يشغل معظم أبحاث ودراسات التنمية منذ الخمسينات وحتى نهاية السبعينات. وهذا هو أيضا النموذج الذي كان له تأثير كبير على إستراتيجيات التنمية المتبعة في معظم دول العالم الثالث خلال نفس الفترة. وسوف نحاول تلخيص الأساس المنطقي خلف هذا النموذج، وخاصة الطريقة التي تمت بها تطوير علم الاقتصاد. وفيما بعد، سوف ننظر في عدد المشكلات ونقاط الضعف في هذا النموذج، والتي قد تم التأكيد عليها باستمرار في المناقشات النظرية. ويلي ذلك، جزء منفصل لفحص انبعاث الاقتصاديات المعاصرة في أبحاث التنمية وافتراضاتها بعيدة المدى، بالنظر إلى مجريات نموذج تنمية إدارة السوق.

وبعد مقابلة كلا النموذجين في صيغتهما الطبيعية، فسوف نقدم الكثير من الاتجاهات الضئيلة الفروق والتي تنظر إلى الإطار الاجتماعي للأسواق، وتبحث عن علاقات متبادلة أكثر تركيباً بين كلاً من السوق والحكومة. وينتهي هذا الفصل بقسم عن النظام الاقتصادي والسياسي لعملية الإصلاح، بتأكيد خاص على الإمكانية السياسية لتحقيق تغيرات في السياسة الاقتصادية، والتي عرضتها "الكلاسيكية الحديثة" وغيرها من النظريات الأخرى منذ نهاية فترة الثمانينات. ومن الضروري في هذا السياق، الأخذ بعين الاعتبار جميع الاختلافات الملحوظة بين دول العالم الثالث .

وينبغي أن نتذكر أن توزيع الأدوار والمهام بين الحكومة والسوق هي وجه واحد فقط من تشكيل أكثر شمولاً؟ حيث تأتي أيضا التساؤلات الخاصة باللامركزية السياسية واشتراك وتنمية إدارة الشعب. ويتم تناول جميع هذه الموضوعات في الجزء الخامس من الكتاب .

أولاً: الأساس المنطقي خلف تطوير الإدارة الحكومية:

من المكن تمييز نموذج تطوير الإدارة الحكومية، في بيان مبسط، وذلك من خلال عاملان مركزيان. العامل الأول، هو إستراتيجية بناء الدولة والتي تهدف إلى ارتكاز الحكومة على المجتمع المحيط. وهى الاستراتيجية التي تحاول نشر وتثمين مؤسسات الحكومة وبذلك تمتد وتصل إلى المواطنين (الفصل الثاني عشر) . ويتمثل العامل الثاني في، مجهودات تطوير إدارة الحكومة والتي تعمل على استخدام البيروقراطية الحكومية كوسيلة للنمو والتنمية،وأيضاً كآلية لحصص التخطيط المركزي (الفصل السادس عشر) .

ولقد تمت صياغة الأساس المنطقي، خلف هذا النموذج بأكثر من طريقة مختلفة. فقد قامت المناقشات أساساً، لصالح تدخل الحكومة الشامل، بالتركيز على البنية الاقتصادية الجوهرية للمجتمعات المتخلفة وأسواقها الغير مطورة وغياب القدر الكافي من طبقة مديري الأعمال.

وقد صرح النقاش القائم، بأنه تحت الظروف الحالية، لن تتمكن دول العالم الثالث من البدء في عملية تدعيم النمو الذاتي، إذا لم تقم الحكومة بالتدخل والتنسيق بين مجهودات التنمية. وفى نفس الوقت، كان هناك افتراض ضمني خلف هذا الجدال، بأن الحكومة في مقدورها، بل وسوف تقوم بدور المثل العاقل والمنطقي لخدمة المجتمع ككل، وهنا تكمن فائدة السلع المشتركة. وللوصول إلى أرقى النتائج، كان من المكن صياغتها في ثلاث افتراضات بسيطة: فعلى رجال الاقتصاد تقديم النصيحة، وعلى رجال

السياسة اتخاذ القرارات، وينبغي على رجال الحكومة تنفيذ السياسات الاقتصادية الصحيحة.

وبدلاً من تكرار المناظرات المجسدة في النظريات المختلفة لصالح تدخلات الحكومة، فسوف نتناول باختصار المناقشات الأساسية لتأييد أشكال مختلفة للتدخل الحكومي.

وعلى الأقل، يمكن تمييز خمسة أنواع من التدخلات الحكومية كالتالي:

١- تدبير الحصول على الشروط الشرعية التأسيسية العامة والمسبقة للإنتاج وتبادل السلع، والتي تتضمن إطاراً شرعياً لتنفيذ حقوق الملكية والعقود... الخ.

٢- السياسات الاقتصادية الواسعة النطاق مثل المالية، والدخل، وتبادل رسوم العقود.

٣- الحصول على الشروط المسبقة للبنية التحتية الأساسية، والتي تشمل الطرق وخطوط السكك الحديدية واحتياط الخدمات الحكومية فى مناطق مثل التعليم والصحة.

٤- الرقابة الفعالة على شركات القطاع الخاص.

٥- الاشتراك المباشر للحكومة في إنتاج السلع والخدمات (*).

وفى المناقشة العملية، كان هناك رفض لدور الحكومة في الخمس مناطق وعلى الرغم من ذلك ، فإن أنواع إحلال السوق من التدخلات (٣) ، (٤) ، (٥) هي التي أحدثت خلافات خطيرة. خلافات بخصوص النوعين الأول والثاني من التدخلات . فقد تم الحد منها لعدم إدراك الفرق الدقيق في القدرة على فهم مدى الإمكانية التي ينبغي أن تتدخل الحكومة على أساسها.

وقد ركزت الأسباب الرئيسية حول الاشتراك الفعال للحكومة في الحصول على البنية التحتية الاجتماعية والأساسية، على نظرية أن هذه الظروف المهيئه مسبقا والضرورية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، لن يتم إنجازها عن طريق القطاع الخاص. وبصورة متشابهة، فقد قام الاشتراك المباشر للحكومة في قطاعات الإنتاج المعنية على برهان أن راس المال الخاص لم يكن في المتناول في عدد من المناطق الاستراتيجية. وقد اختلفت الأسباب ، أحد هذه الأسباب قد يكون أن معدل الفائدة التي يتم الحصول عليها سوف يكون أقل بكثير من المعدل السائد. وثاني هذه الأسباب، كان رأس المال

(*) توضح هذه الأنواع من التدخلات أن أدوار الدولة تتغير وتتبدل، ولكنها لا تتضاءل أو تزول. انظر: فريدريك سي. تيرنر وأليخاندرول. كوريا تشو، أدوار جديدة للدولة، ترجمة محمد البهنسى، في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٣، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مارس ٢٠٠٠، ص١٥٨.

المطلوب، كان أضخم بكثير لأي مشروع خاص مستقل، أو على الأقل لأي شركة وطنية. وكان السبب الثالث، أن فتره الإعداد ستكون أطول بكثير بالمقارنة بالاستثمارات البديلة. وأخيراً قد تكون المخاطرات المشتملة ممنوعة خاصة على المقاولين.

وفيما يتعلق بالرقابة الفعالة على شركات القطاع الخاص، قد تم تبرير هذه التدخلات عن طريق ما يعرف بالوساطة، الحاجة لخلق توازن أفضل بين القطاعات الاقتصادية، مما يبدد النمو وفرص الدخل جغرافياً وبشروط اجتماعية، أو الرغبة في إبطال الرقابة الأجنبية أو القوة الاقتصادية المركزة .

وعلى الرغم من ذلك ، فهذه ليست الأسباب التي تم التركيز عليها في هذا الفصل ، ولذلك لم تتم مناقشتها هنا – وبدلاً من ذلك فسوف نقوم بجذب الانتباه للنقد الموجه لنموذج إدارة الحكومة. وإلى حد ما، قد تمت مواصلة هذا النقد بالإشارة إلى الدليل التجريبي، وجزئياً، الإشارة إلى النظرية الاقتصادية العامة، وخاصة الكلاسيكية الحديثة. وسوف نقوم باختصار بتناول هذان النوعان من النقد.

ثانياً: النقد الكلاسيكي الحديث لتطوير الإدارة الحكومية: باجواتى Bhagwati، ليتل Little، باير Bauer :

لقد قام البنك الدولي بلعب دور أساسي في النقد القائم على التجربة، وبطريقة متواصلة، عن طريق التأكيد على التأثير الاقتصادي السلبي للتدخل الحكومي الواسع (على سبيل المثال: في التقارير السنوية للتنمية الدولية). ومن ناحية أخرى، يوجد أيضاً أنواع كثيرة من الأدب التجريبي المستمد من مصادر أخرى والمتعلق بالنثر والخطب في مقابل التدخلات الحكومية، في عدد كبير من الدول المستقلة (على سيبل المثال سكيتوفسكى Scitovshy وسكوت Scott ١٩٧٠) .

وفيما يتعلق بانهماك الحكومة في الحصول على البنية التحتية الأساسية، وتأسيس واستمرار وتواصل أنظمة الاتصال وفيما يتعلق باحتياط الخدمات الحكومية مثل الكهرباء وإمدادات المياه. فقد أكد البنك الدولي وآخرين على أن كلاً من المستثمرين أو الشركات الحكومية، بصفة عامه لهم سجل أداء ضعيف. وذلك كنتيجة للعمل بدون فاعلية أو كفاءة. ففي عدد كبير من الدول النامية، لم تكن الحكومات تمتلك، مصادر دعم لازمة أو إدارة مناسبة أو مقدرة فنية للتعامل مع هذه المهام. وكل ذلك تسبب في خلق مشكلات للقطاع الخاص والتي بدورها ترتب عليها مشكلات متشابهة. فعلى سبيل المثال ، كان على العديد من الشركات القيام بتركيب مولدات ديزل بسبب الانقطاعات المستمرة للكهرباء.

وقد تعرضت الرقابة الفعالة على شركات القطاع الخاص للنقد، وذلك لكونها حلول مكلفة لمشكلات قصيرة الأجل. إن رقابة الحكومة والتي تدخلت بصورة مباشرة في الأداء الاقتصادي للمؤسسات الخاصة والتي اشتملت على أولويات الاستثمار، قد أثبتت غالباً تكلفة غير فعاله ومضادة للإنتاج، لدرجة التأثير العكسي للغرض المطلوب. وربما كان للحلول طويلة المدى والمألوفة، أعراض جانبية غير مرغوبة في الوقت الذي تمتلك فيه الرقابة الحلول المطلوبة، ولكنها مصحوبة بأعراض مختلفة وغير مرغوب فيها. وعلى سبيل المثال، فإن حماية الصناعات الأهلية ، من الممكن أن يكون لها تأثير جيد على المدى القصير، في حين أنه على المدى الطويل، تسبب العائدات أعراض غير مطلوبة على هيئة صناعات غير تنافسية في التكلفة التي تفوق أسعار السوق العالمية بكثير.

وفي النهاية، بالنظر إلى الاشتراك المباشر للحكومة في القطاع المنتج فقد أكد النقد بصفة خاصة، على الانتفاع الضئيل من المشاريع الصناعية الحكومية في امتصاص البطالة. وكنتيجة لذلك، أصبحت حقيقة التكلفة أقل للحد الذي حققت فيه مشاريع القطاع العام الخسائر غالبة، حتى في المناطق حيث كانت المؤسسات الخاصة قادرة على تحقيق أرباح كبيرة. وأعتبر ذلك غير مقبول بالنسبة للحكومات لما ترتب عليه من عجز في حساباتها الحكومية.

ومن خلال أفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، فقد تم تفسير الملاحظات التي سبق ذكرها، على أنها برهان عملي لمدى الآثار الغير مرضية كنتيجة لتدخل الحكومة في القطاع الخاص وحركة قوى السوق الحرة.

ولا نقاش على حداثة هذه الأفكار. ويمكن تتبع بداية الطريق لأول صيغة للنماذج الكلاسيكية الحديثة وللنقد الأخير لمفهوم "كينز" Keynes في مدى ملائمة التدخلات الحكومية الواسعة نسبياً (الفصل٢). وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تحسين هذه الدراسة أكثر نحو نهاية السبعينات، وبداية الثمانينات. وتم قبولها بصفة عامه بين صناع القرارات في دول منظمة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.وقد تم الإسراع من هذا التقدم عن طريق تغير الحكومات في الولايات المتحدة، والملكة المتحدة وغرب ألمانيا (ريجان، وتاتشر، وكول) والذي حدث في نفس الوقت تقريباً، في الثلاث دول. ولذلك، فقد تم تمهيد الطريق لتغيير قاده المستشارين الماليين، لصالح صغار رجال الاقتصاد ورجال العملة بجذور ممتدة إلى نماذج الكلاسيكية الحديثة. لذلك، كان الانتشار هو التغير الذي يستطيع الفرد وصفه على انه "تغير الحماية" فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الرأسمالي للعالم (سفندسن Svendsen، ١٩٩٠). وكذلك وصفه "جون توى" Toye (ثورة مضادة في تطوير السياسة والنظرية) (توى١٩٨٧)، وكان ممثلي الثورة المضادة، من بين آخرين،هم "ديباك لال Lal ١٩٨٣)،

"بيلابالاسا Balassa ١٩٨٢"، "بـاجواتي **Bhagwati** ١٩٨٢"، "لان ليتـل **Little** ١٩٨٢"، وإلى حـد معـين أيـضاً "ب ـت ـ بـايير **Bauer** ١٩٨٤".

وقد كانت المنافسة الحرة وآليات السوق هي الرأي العلمـي الأساسـي الذي قام بتقديمه علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، وذلك في جميع الدول، وتحت مختلـف الظـروف. وقـد نـتج عنـه امتـصاص أفـضل لعوامـل الإنتـاج وتوزيع أفضل للـسلع، مـن الاقتـصاد المعـدل بالرقابـة الحكوميـة والتخطـيط المركزي. فقد أدركوا وجود إخفاقات في السوق والتي كانـت أكثـر شموليـة في معظم الدول النامية، عنه في دول منظمة التنمية الاقتصادية. ولكنهم رفضوا فكرة أن النظريات الخاصة أو الاستراتيجيات كانت لازمه وضـرورية للـدول النامية (الفصل الرابع). بالإضافة إلى ذلـك، فقـد قـاموا بادعـاء أن إخفاقـات السوق لم تكن لها قيمة بالمقارنـة بما يترتب على إخفاقات الحكومـة ذاتهـا، والتي تعد من وجهه نظرهم، أخطر المشاكل التي تواجه التقدم الاقتصادي في الدول المتخلفة.

العالم الاقتصادي الهندي، "ديباك لال **Deepak lal**" الذي أعتمد على الأبحاث التجريبية والتي تمت في الستينات والسبعينات، قام بتوجيـه النقـد الخـاص بـه أساسـاً ضـد كـل أشـكال تـدخلات الحكومـة في الأنـشطة الصناعية والتجارية (لال ١٩٨٣). وأكد أن هذه التدخلات، بدلا من قيامهـا بتشجيع التنمية الاقتصادية، فعلى العكس حدت منها وشوهتها. ولم ينكـر

"لال" انه تحت ظروف معينة، قد يمكن تحقيق نتائج إيجابية، إذا تم إحلال رقابة الحكومة العقدية بشكل منطقي من الرقابة.وعلى الرغم من ذلك، فقد كان أكيداً له أن، مثل هذه الأشكال الرقابية، ستكون في نفس الوقت، متضمنة انخفاض ملحوظ في التدخلات الاقتصادية للحكومة.

وفى سياق آخر، فقد أكد "لال" أنه إذا أصرت الحكومة، لبعض الأسباب كما هو الحال في "الهند"، على محاولة التدخل في مجهودات التنمية من خلال التخطيط الاقتصادي، عندئذ، سيكون على هذا التخطيط، لكي يحقق التأثير المطلوب، أن يكون قائم على أسعار حقيقية وليس فقط على الأقدمية السياسية المجردة (لال، ١٩٨٠).

وقام عالم اقتصادي آخر وهو "جاوش باجواتى" **Jagdish Bhagwati** بتأكيد نفس وجهه النظر (باجواتي وديزاى **Desai** ١٩٧٠). وبالإضافة إلى ذلك، فقد تبنى مصطلح خاص مأخوذ عن الاقتصاد السياسي عن البحث عن "بحث سلوك الفائدة المباشرة الغير إنتاجية". وقد كان خلف استنتاج هذا المفهوم العوامل الاقتصادية، والتي تهدف تحت كل الظروف، إلى الحد الأعلى من النسبة. وقد كان ذلك مطلوب اجتماعياً، بشرط حدوثه تحت ظروف السوق الحرة، حيث مجموع الأنشطة الفردية قد أضيفت إلى الاستخدام الأمثل لمصادر المجتمع. وأساساً، كان هناك تصريح آخر على "اليد الخفية" التقليدية بافتراض جدلي أن: الأنشطة الأنانية لعدد كبير من الأفراد، كان سيدمج مع السلع الشائعة. وعلى العكس، لم يكن من

المرغوب اجتماعيا، الهدف الأساسي لسلوك المصلحة القصوى، إلى استغلال النقص الناتج عن تدخلات الحكومة لتشويه السوق.

وعلى سبيل المثال، عندما قامت الحكومة بوضع قيود على الأنشطة الصناعية والوردات، وطالبت بأنه ينبغي على المنتجين والمستوردين، الحصول على ترخيصات خاصة أو أذون من السلطات قبل الشروع في عمل أي شيء، عندئذ سيتم توجيه العديد من الموارد توجيهاً خاطئاً إلى جهود غير مثمرة نهائياً للحصول على مثل هذه الترخيصات والأذون. ولحدوث منافسة ثانية من هذا النوع مع الحكومة فقد قام " باجواتى " بالدعوة إلى بحث سلوك الفائدة المباشرة الغير إنتاجية ". وعلاوة على ذلك، فقد كان على المنتجين والمستوردين، محاولة الحصول على ترخيصات زائدة وأذون، وذلك كجزء من سلوك طلب الريع الخاص بهم، لان يمكن استخدام ذلك لمنع المنافسات من الدخول لمناطق معينة من الصناعة أو التجارة. واختتم " باجواتى " بأنه بصرف النظر عن الأهداف الحقيقية المكنة من جانب السلطات السياسية، فان هذا النوع من تدخل الحكومة في العمل الاقتصادي للشركات الخاصة سوف يقوم بخلق حوافز قوية لسلوك طلب الريع (الفائدة) – حتى في وجود إخفاقات السوق – وبذلك يتحول كل شئ للأسوأ، وذلك بتحويل الوارد من أنشطة إنتاجية ونتائج إيجابية إلى أنشطه غير منتجة.

وقام العالم الاقتصادي البريطاني" إيان ليتل" Ian Little بتأكيد كبير على التحليل الخاص به، لإثبات كيف أن الاتجاهات الاقتصادية الصغيرة والتي تقوم على الحد الأعلى من الفائدة والنمو بمعدل ثابت، سوف يؤدى إلى نتائج أفضل من تدخلات الحكومة، لان الأخيرة، كانت قائمة على معرفة غير كافية. وأكد "ليتل" وغيره من علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، أنه بسبب السلوك الأناني لموظفي الحكومة، كان هناك غالباً، تناقض واضح بين السياسات الرسمية وبين التنفيذ الفعلي لها.

وبالتأكيد على أن الفساد والمحاباة في التوظيف وغيره من أشكال السلوك الأناني، وان "حكومة السلع المشتركة" كانت في الحقيقة خاضعة لاهتمامات داخلية وخارجية خاصة، فقد قام علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، بتبني مفاهيم مشابهة لتلك التي تتناولها الاقتراحات الاقتصادية والسياسية الحديثة (الفصل ١٧). ولكنهم يختلفون في تأكيد أن الحكومات بصفة عامة، كان لها تأثير قليل الايجابية، وغالباً ما ينقصها القدرة المؤثرة حتى لتنفيذ سياساتهم الخاصة .

وبتلخيص إسهامات الكلاسيكية الحديثة، فعلى الأقل هناك أربعة أسباب أساسية لإخفاقات الحكومة يمكن تحديدها:

١- صفه الأنانية بين رجال السياسة، وغيرها من العوامل التي تمثل ائتلافات للسيطرة على تقسيم حصص الموارد طبقاً لمنافعها المحدودة.

٢- السلوك الفاسد بين رجال السياسة وموظفي الحكومة.

٣- نقص أو غياب رجال الإدارة المؤهلين بالإدراك الضروري لعمليات الاقتصاد والتجارة.

٤- النقص العام في المعرفة عن ما يتعلق بالقطاع الخاص وطريقة عمله.

وغالباً ما يقوم علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، في تحليلهم الشامل، بتطبيق نموذج مثالي لبناء السوق المثالية، بمنافسة غير مقيدة، وتقدير الدول النامية فيما يتعلق بذلك، بالإشارة إلى مدى اختلاف هذه الدول عن النموذج المثالي. وقد نتج عن هذا المنهج، دراسات تجريبية وأفكار شقية، والتي استحقت وبجدارة الاحترام بين العديد من أبحاث التنمية خلال فتره الثمانينات.

ومن ناحية أخرى، فقد تسببت التزكيات الاستراتيجية لعلماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، في نقد سريع ومؤثر من كلاً من علماء الاقتصاد وباحثي التنمية. فقد اقترحوا أنه ينبغي التقليل من الدور الاقتصادي للحكومة، بل وينبغي صد الحكومة. وبدلاً من ذلك، يجب تركها لآليات الأسعار في الأسواق التنافسية لتقرر ما ينبغي إنتاجه وبأي كمية. وكانت الاعتبارات المتجاوزة للعمولات تهدف إلى الحصول على الأسعار المناسبة والصحيحة . لانه بعد ذلك، كان على السوق ان يقوم بالعناية بالقوى المحركة والنمو والتحول البنيوي للنظم الاقتصادية المتخلفة. وبالمقارنة بتنمية علم اقتصاد "الكينزية" على مر العقود الماضية، فقد نقل علماء اقتصاد

الكلاسيكية الحديثة، التركيز من " الحصول على سياسات سليمة " إلى " الحصول على أسعار سليمة" .

وبصورة أكثر تحليلاً، فقد تضمنت الاستراتيجية الكلاسيكية الحديثة في الثمانينات اتحاد للعناصر التالية:

١- ينبغي إيقاف جميع التدخلات الهادمة لآليات التغير، وذلك من أجل تحقيق الحد الأعلى من النمو والتنمية.

٢- ينبغي تحرير التجارة الأجنبية لأزاله الحوافز اللازمة للسلوك الاقتصادي الداخلي واستبدالها ببواعث أو حوافز للسلوك الاقتصادي الخارجي والأنشطة الاستيرادية للاقتصاديات الشرقية.

٣- ينبغي الحد من حجم القطاع العام من خلال خصخصة المشروعات الحكومية والتخلي بقدر الإمكان عن العديد من المهام الاقتصادية لصالح المؤسسات الخاصة.

وقد كان لعلماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، تأثير ملحوظ على مناقشة التنمية الدولية خلال فترة الثمانينات. وبصورة عامة، فقد تم قبول توصياتهم، من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بالإضافة إلى العديد من منظمات التبرع الثنائية. وقد قام البنك الدولي أيضاً، بالتوحيد بين العديد من التزكيات نحو شريطة قروض التعديلات البنيوية في العالم الثالث. وبهذه الطريقة، فقد قام البنك بدور فعال في الضغط على العديد من الحكومات لمواصلة إتباع سياسات الكلاسيكية الجديدة.

وعلى الرغم من ذلك، فان الثورة الكلاسيكية الحديثة المضادة، قد تم إجبارها تدريجياً على الانسحاب، نحو نهاية العقد، في كلاً من المجادلات النظرية وفى إدارة التعاون الدولي للتنمية. وقد جاءت الثورة المضادة لتفهم على أنها رد فعل ذهب بعيداً في نقدها الذي تم توجيهه إلى نموذج تنمية إدارة الحكومة السابق عهده (كيلك Killick ١٩٨٩). وبدلاً من ذلك ن فقد نشأ اقتراح أكثر توازناً بين إدارة الحكومة وقيادة السوق – كحل وسط – والذي جاء ليحدد جدول الأعمال للمناظرة الدولية وجهود التنمية خلال التسعينات.

ومن الشيق أن نلاحظ، كيف أن البنك الدولي قد أستهل فترة الثمانينات تقريباً، بتشجيع غير منتقد للافتراضات الكلاسيكية الجديدة فيما يتعلق بحدود الحكومة، ولكنه اختتم هذا العقد بتأكيد على الحاجة للقدرة البنائية داخل المؤسسات الحكومية. وتلا ذلك " في تقرير التنمية العالمي" (١٩٩١) مناقشة بسيطة عن أفضل وأكثر التوزيعات ملائمة للعمالة بين الحكومة والسوق .

ثالثاً: السوق والحكومة: تساؤل حول تقسيم الأدوار:

إن المناقشات الحديثة حول السوق والحكومة لم تقتصر فقط على مواجهات ثنائية بين علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة وآخرون. ولكن تم تطوير العديد من التصورات والافتراضات. وقبل الاستمرار في النقد الموجه مباشرة إلى الكلاسيكيين الجدد ومحاولات رسم هيكل ملائم لافتراضات أكثر انفتاحاً، من المحتمل بل ومن المناسب أن ننظر باختصار إلى القليل من الإسهامات خارج تيارات الفكر الرئيسية.

المؤرخ الاقتصادي البلجيكي "جون فيليب بلاتو Platteau " قد اقترح فكرة أن السوق يستطيع أن يتوحد مع نجاح مضمون لأي مجتمع وفي أي وقت (بلاتو،١٩٩٣). وبدلاً، فقد أثبت اهتزاز أساسيات السوق، وأن آلية السوق تستطيع فقط أن تعمل بسلاسة عندما تصبح جزء لا يتجزأ من بناء اجتماعي مناسب. ويتم التأكيد على شرطان أساسيان: وقوع التفاعل النظري، العلاقات الغير شخصية، تعميم تواجد الأخلاق والفضيلة، وبشكل خاص صورة من صور الأمانة.

وبوجه عام، لا يوجد أي من هذه الشروط في معظم المجتمعات الصناعية المتخلفة في أفريقيا وآسيا. حيث يوجد تبادل للسلع.والخدمات في العديد من الأسواق المنفصلة وغيرها من الأنظمة بدون أي آليات للأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المجتمعات تتميز بالسلوك الاقتصادي المختلف كثيراً، والذي يعتمد على إذا ما كان هذا التبادل يتم مع من يشتركون في

القرابة، أو مع غرباء. مع اعتبار أن أعضاء الجماعة الواحدة يصعب خداعهم. ولكن عندما يتعلق الأمر بآخرين، فإنه يكون مسموح بالغش بل ويتم تشجيعه. بما فيهم رجال الأعمال الأجانب والسياح الذين يتحملون أسعار أكثر من الأعضاء الداخليين. وتحت ظروف كهذه فإن وظيفة الأسواق تختلف عن ما هو متوقع من النظرية الاقتصادية وعلى وجه الحصر فهو يرتكز على آلية السوق. وكنتيجة لذلك، فإن العواقب تكون غير متوقعة.

وعالم اقتصادي آخر "جيروم دافيس **Jerome Davis** " قد قام بإيحاء من علم الاقتصاد الكلاسيكي، بدراسة عدد آخر من الشروط المسبقة للوظيفة الفعالة وخاصة في تبادلات السلع (دافيس١٩٩٣). من بين هذه الشروط الملاحظة من قبل " دافيس " والتي تم ذكرها هي الاقتراب من دعم التوحيد القياسي وتحويل العقود، وتواجد منظمات المضاربات. لكن هناك العديد من المتطلبات البنائية والتي لابد من تواجدها بالنسبة للسوق لكي يقوم بوظيفته. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام " دافيس" بلفت الانتباه إلى حقيقة أن الأسواق تستطيع بصعوبة أن تشرع القوانين، لان حسابات السوق تتضمن صفقات ضخمه ونفقات إعلامية .

وقد قام علماء اقتصاد البنيوية الحديثة بتكملة النقد الموجه للسوق، كعلاج شامل للمشكلات الاقتصادية، في المجال العريض الذي يميز المناظرات السابقة ما بين الكلاسيكيون الجدد والبنيويون الجدد (الفصل السادس) . وإلى حد ما، فقد قام البنيويون الجدد بتمييز السوق المثالي، بالمنافسة الحرة

كقاعدة. والتي ينبغي على أساسها أن يقوم الفرد بتقييم البنيات الاقتصادية المحددة. ولكنهم أضافوا لذلك، عدد من المقاييس الأخرى، والخاصة بالتوزيع الاجتماعي للدخول والنمو. بالإضافة إلى ذلك فقد اهتموا . بمن يصدر القرارات الخاصة بأولويات التنمية في القطاع الخاص، والذي له التأثير الأقوى في السياسات الحكومية (سالزار **Salazar** – زيريناك **Xirinach** ١٩٩٣) وبالمقارنه ب (بيريك **Perbisch**) وآخرين من علماء أمريكا اللاتينية البنيويون، فقد أدرك البنيويون المحدثين، ضرورة الحد من سلطة الحكومة في مناطق معينة . ولكن ما تزال استراتيجية التنمية الخاصة بهم تشجع تدخل حكومي أكثر فاعلية من ما يتخيله محدثي الكلاسيكية كنمونج مثالي.

وفى هذا الإطار، لن تتم طرح هذه النظرية ولا غيرها من النظريات الحديثة عن السوق والحكومة. ولكن بدلا من ذلك، سوف نقترب أكثر من كيف أن النقد المباشر لعلماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، قد نتج عنه اتجاه أكثر توازناً، باختيارات موجزه، والمتاحة لصناع القرارات في الدول المختلفة (توى، ١٩٨٧، كليك ١٩٨٩، ستريتن ١٩٩٣). وسوف يتيح ذلك إطار لاستيعاب وتفاهم للنقاش المستمر عن علاقات السوق والحكومة في التسعينات.

وقد قام الفكر الحالي بكشف انقسام الكلاسيكية الحديثة — الحكومة أو السوق – حكومي أم خاص . وباعتبار كلاهما خاطئ.

أولاً: يوجد حد فاصل بين الحالات "المجردة" للشركات الحكومية والخاصة. ففي معظم الدول، توجد أنواع متعددة من المضاربات المشتركة، مثل الملكية المشتركة للمؤسسات، والشركات الحكومية بإدارة القطاع الخاص المؤجرة: فالشركات والمؤسسات الخاصة تعمل عن طريق امتيازات حكومية مرخصة، مثل الجمعيات التعاونية، ... الخ.

ثانياً: يتطلب للأسواق إطار شرعي وقانوني منظم، والحكومة فقط هي التي تستطيع توفيره. فالتأهيلات الشرعية للمسئوليات القانونية، هي بنفس أهمية نظام السوق لتبادل السلع. ويمكن إضافة أنه في الدول النامية، لا تتفق كلاً من الحكومة أو السوق مع الافتراضات والآراء العلمية للنظريات. (ستيجلز **Stiglitz**، ميجر **Mejer**، ١٩٨٩: ص١٠١).

وعلى عكس هذه الجذور السياسية، فقد أصبحت المسألة أكثر تعقيداً من مجرد الاختيار بين الحكومة أو السوق. واستنباطاً للحقيقة، فالاهتمام الشاغل هو تحديد التوزيع الأكثر ملائمة للعمالة بين الاثنين، بقصد تجنب أو معادلة إخفاقات كلاً من الحكومة والسوق.

وعند الاهتمام بدور الحكومة المرغوب فيه، نجد أن ذلك يتضمن استفساران وذلك طبقاً لعالم الاقتصاد البريطاني "تونى كليك" **Killick** (كليك، ١٩٨٩):

١- إلى أي مدى ينبغي على الحكومة أن تكون على اتصال بجميع الأنشطة الاقتصادية؟

٢- ما هي نوعية أدوات الحكم والتي ينبغي على الحكومة استخدامها؟

ولا يوجد أدنى شك، أن الأغلبية العظمى من الدول النامية، تستطيع تحسين أدائها الاقتصادي، باستخدام ما يسمى بالسوق الموجهة، أو تشجيع إصلاحات السوق الصديقة. ولكن ذلك لا يؤدى إلى الإقلال من حجم الحكومة. وعموماً، فإن إصلاحات السوق الموجهة، يكون على الأرجح في التطبيق العملي للتعديل، أكثر من تقليل المطالب على السياسة والمؤسسات الحكومية.

وتتمثل الفكرة في أن الحجم الفعلي للقطاع العام، ومقدار تدخلات الحكومة، هي أقل أهمية من الطريقة التي تتصرف بها الحكومة ونوعية العلاقات التي تقيمها مع القطاع الخاص. واعتماداً على هذا المفهوم، فقد أصبح من المهم أن يتم فحص تدخلات الحكومة مع فكرة التحديد التي يجب أن تستمر، غير متغيرة، تجارية، مخصخصة، مفوضة للسلطات المحلية، أو إيقافها جميعاً.

وفي تقييم المنفعة الضريبية لتدخلات الحكومة، من خلال وجهة النظر تلك، فيمكن التفرقة بين الاعتبارات الاقتصادية الخالصة من ناحية، والاعتبارات المتعلقة بالإمكانية السياسية، من الناحية الأخرى. وبصيغة أخرى، فالسؤال هو، ما هو الملائم اقتصادياً، وما هو الملائم سياسياً. والسؤال الأكثر إلحاحاً،

هـو، مـا هـو الملائـم اقتـصاديا وسياسـياً في الوقـت المحـدد. وقـد أشـارت التحليلات الحديثـة بقـوة إلى الحاجـة إلى التكيـف المستمر مـع الظـروف المتغيـرة، وخاصـة الصالح العائدة من السوق الدولية.

ومن وجهة نظر الملائمة الاقتصادية، فالمهمة الرئيسية هي لتأسيس علاقة عاملة بين الحكومة والقطاع الخـاص، وبإتبـاع فكـر معاصـر وتقليـدي لهذه المسألة، كما يقترح علماء اقتصاد البنك الدولي، فينبغي الإقلال من أداء الحكومات في تلك المناطق حيث تعمل الأسواق كما ينبغي. وينبغي أن يقومـوا بالكثير مما لا يستطيع الاعتماد على الأسواق فيها. وإلى المدى الذي تعد فيـه تدخلات السياسية ضرورية، فينبغي عليهم العمـل مـع أو مـن خـلال قـوى السوق أكثر من العمل ضدها.

ومن خلال فكرة الملائمة السياسية، فالأهم هو اكتـشاف إذا مـا كـان الدعم الكافي يمكن حشده لإصلاحات السياسة المطروحة.

رابعاً: تشجيع إصلاحات السوق المواتية:

في هذا القسم، سوف نتجاهل ما هو ملائم سياسياً، ونهتم بتوزيع العمالة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال وجهة نظر اقتصادية. وهذا يتيح لنا تحديد بعض الخيارات، المتاحة لصانعي القرارات في الدول النامية. وسوف ننظر لمثل هذه الخيارات فيما يتصل باحتياط الخدمات الحكومية، غياب قوانين تشجيع تنمية القطاع الخاص. وهذه مواد بعض المناقشات الخاصة بسياسة التنمية ومناظراتها في فترة التسعينات.

القطاع الخاص كمشترى

القطاع الخاص كمنتج	الحكومة كمنتج
السلع الاستهلاكية التعليم	الكهرباء إمدادات المياه
إنشاء الطرق التعليم	التعليم الإجباري البوليس والقوات المسلحة

الحكومة كمشترى

شكل (١٨٠١) الحكومة والقطاع الخاص كمشترى ومنتج للخدمات الحكومية

فيما يتعلق باحتياط الخدمات الحكومية، فيتميز بأن الأبحاث المعاصرة قد تبنت عناصر أساسية، مقدمة من قبل علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، ولكن تم تعديلها لكي تلائم الإطار الجديد. وهناك نقطة أساسية وهى، انه يتم إحكام القرارات والطاقات الإدارية بقوة في الدول النامية، عن طريق قياس أنشطتهم المتعددة. وعندما تتفق هذه الملاحظة مع التجربة العامة؟ الخاصة باحتياط الدولة للعديد من الخدمات الحكومية، فتظهر كمبرر للسؤال، إذا ما كانت التحسينات التي تُعد لصالح التنمية الاقتصادية، يمكن الحصول عليها عن طريق نقل مسئولية بعض الخدمات الحكومية، إلى القطاع الخاص. وسوف يشمل ذلك توزيع سابق للمسؤوليات وللعمالة بين القطاعين العام والخاص.

ولكي نضع هذا التساؤل الحاسم في المنظور الملائم، فقد يثبت أنه من المفيد اعتبار، كيف أن الحكومة مثل القطاع الخاص، تستطيع التصرف كمشترى وكمنتج للخدمات الحكومية، أو كلاهما. ويمكن توضيح ذلك عن طريق القالب الموضح في الشكل ١٨٠١ (طبقاً لـ روث **Roth** ١٩٨٧).

ويمثل الربعين في أعلى الشكل، القطاع الخاص كمشترى، والربعين في أسفل الشكل تمثل القطاع العام كمشترى. وفى اليمين، يمثل القطاع الخاص كمنتج وتلك في اليسار، يمثل الحكومة كمنتج. وقد قام الرسم بتوضيح أمثلة من السلع والخدمات المختلفة التي تقع في الربعين. وعلى ذلك، فيمكن للحكومة أن تنتج الكهرباء، ويشتريها القطاع الخاص. والطرق

يقوم القطاع الخاص بإنشائها ولكن تدفع لها الحكومة. وهذه الأمثلة، وغيرها مما تم ذكره، تختلف من دولة إلى دولة. وبلغة هذا المنظور، فإن الانتقال من الاحتياط الحكومي إلى الخاص، يشمل الانتقال من الجهة اليسرى إلى الجهة اليمنى. وأهم ما يلاحظ هنا، أنه يمكن الانتقال من خلال طريقتان مختلفتان، إما في القمة اليمنى من الربعين، أو في قاع الجهة اليمنى. وفى الحالة الأخيرة، ستظل الحكومة متواجدة في احتياط الخدمات، ولكن كمشترى بدلاً من منتج.

وهذه الطريقة التي تهدف إلى تأسيس علاقة فعالة مع القطاع الخاص كانت ستسمح للحكومة بالتعويض عن أي إخفاقات في السوق، عن طريق دفع أثمان البضائع من الخدمات التي تمثل أهمية كبيرة للمجتمع. حتى إذا لم يكن من الممكن إنتاجها وبيعها على أساس تجارى. والأكثر، فإن هذه العلاقة الفعالة سوف تسمح للحكومة بأن تشترى لصالح الجماعات الاجتماعية التي لا تملك المقدرة على الشراء، وهكذا، وفى نفس الوقت، توفر إطار آمن للفقراء.

ويعد الاتجاه الأكثر تعقيداً، والخاص بمسألة الخصخصة، هو أكثر الاقتراحات المساهمة للنظرية الحديثة. ولقد لاحظوا أيضاً أنه لا يمكن تحليل نظام الخصخصة كغاية في ذاتها؛ ولكن لابد من رؤيتها واعتبارها كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى، مشتملة على الحصول الفعلي على تكلفة البنية التحتية للخدمات الخاصة بالمواطنين.

ومن الواضح أن نتيجة حملة الخصخصة يعتمد على مدى إتاحة كلاً من الموارد والمهارات اللازمة، بالقدر الكافي لإمداد المؤسسات المعنية. ولا يجب أن تحل عدم لكفاءة الخاصة، محل عدم الكفاءة الحكومية. وتعتمد الحصيلة أيضاً على وجود كلاً من، الإطار الشرعي القانوني المطلوب والظروف الأخرى اللازمة، بما في ذلك البيئة التنافسية، كلُ في مكانة الصحيح. (سترتين Streeten ص٣٧)

وفيما يتعلق بغياب القوانين وتشجيع تنمية القطاع الخاص، فيجب ملاحظة أن الحكومات تستطيع الاختيار بين نوعين أخيرين من السياسة من ضمن السلسة الكلية وآخر النوعين هما:

أ – السياسات التي تعمل أساساً خلال قوى السوق.

ب– سياسات التحكم والإشراف التي تعمل تحت إدارة الحكومة، حيث يتم إنتاج البضائع والخدمات طبقاً لمنتجين وأسبقيات محددة سياسياً، وبالتالي يتم إحلال آليات السوق. ونجد أنه في بعض التحليلات التي ذكرها علماء اقتصاد الكلاسيكية الجديدة، تمييز واضح بين هذان النوعان من السياسة لم يتم تقديره. ومع ذلك، فهو التمييز الذي اندمج منذ بداية التسعينات مع التراث. وينطبق هذا تماماً، على التحليل النظري كما ينطبق على التوصيات الاستراتيجية.

ومن خلال الأسباب التاريخية، لنجاح التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها من دول الشرق الأقصى. فتلك الدول،

مازالت حتى الآن تدعى أن مفتاح نجاحها ببساطة، هو غياب القوانين الحكومية وتدخلاتها. وعلى الأصح، فمن الواضح أن السر هو الطبيعة المحددة لهذه القوانين والتدخلات. وسوف يقوم القسم التالي، بإلقاء نظرة قريبة على تجربة الشرق الأقصى وكيف كان لها تأثير ملحوظ في النظرية البنيوية .

خامساً : المعجزة الشرق آسيوية:

فمنذ عام ١٩٦٠، قد ارتفعت نسبة نمو نظم الاقتصاد الشرقية وجنوب شرق آسيا حوالي ٨ مرات. أكثر مرتان من معدل سرعة بقية الدول في المنطقة، و٣ مرات تقريباً بنفس سرعة أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. (البنك الدولي، ١٩٩٣ب) وقد لعبت خبرات الشرق الأقصى ومحاكاتها، دور هام لبناء النظرية العامة، والخاصة بدور الحكومة، وان هناك دافع للنظر عن قرب إلى أوجه النظر المختلفة حول هذا الموضوع. ويمكن تحديدها : النظرية الكلاسيكية الجديدة، النظرية التعديلية وما يسمى بالاتجاه العملي الفعال.

وقد أكد أنصار النظرية الكلاسيكية الجديدة، على نجاح الدول الآسيوية، عالية الأداء في الحصول على حقها الفعلي. فقد أكدوا أن الحكومات قد أحجمت عن التدخل في تشكيل الأسعار، الخاصة بالتجارة الخارجية والأداء الاقتصادي للمؤسسات الخاصة. وفى نفس الوقت، فقد

أثبتت حكومات هذه الدول مدى فاعليتها عندما يتعلق الأمر بتحقيق بيئة اقتصادية ثابتة وإطار شرعي قانوني حقيقي، ودوافع سياسية لتنمية تصدير صناعات الشرق. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الحكومات بالاستثمار الفعال في مجال التعليم والصحة. (شن **Chen**، ١٩٧٩، ولف **Wolf** ١٩٨٨).

وقد تم نقد هذه المحاكاة من قبل "التعديلين" أمثال "أليس" **Alice** "أمسدن" **Amsedn** وروبرت وادWade. فقد ناقشوا، أن حكومات كوريا الشمالية وتايوان – بوجه خاص – قد تدخلوا إلى المدى الذي "حكموا فيه السوق، بطرق انتقاديه والمضاربة المتعمدة بالأسعار وتشجيع تنمية القطاعات" وقد أكد التعديلين، أن حكومات شرق آسيا، قامت بشكل متأني ومدروس بمعالجة إخفاقات السوق وتغيير هيكل بواعث تدعيم الصناعات، والتي بخلاف ذلك ما كانت ستزدهر. (آمسدن ١٩٨٩، واد ١٩٩٠) .

وبوجه خاص فرأسمالية السوق لم تتواءم تماماً مع النموذج الكلاسيكي الحديث. وقد قامت الحكومة بالتحكم فيها عن طريق وسائل، سياسات معدل الفائدة، ومقاييس الرقابة المباشرة.ففي حالة كوريا الشمالية، قامت الحكومة، بإصدار تعليمات مباشرة للبنوك وترشيد الاستثمارات عن طريق سياسات الائتمان المختارة. فقد قامت كلاً من القطاعات والصناعات ذات الأسبقية بعرض ما يسمى "قروض السياسة" والتي تحمل معدلات فائدة تقل بكثير من المعدل الطبيعي للسوق. وقد تلقت أيضاً كلاً من الدعم الإداري والتقني من الحكومة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت السلطات في كوريا

الجنوبية، في التدخل بانتظام في منافسات السوق بين الشركات وفرضت عليهم التنسيق في استخدامهم للموارد النادرة. وقد قامت الحكومات بتنظيم ما يسمى "منافسات" لتجنب المنافسات "الغير ضرورية" بين الشركات الأهلية. وأخيراً ولفترة طويلة، فقد تواجدت رقابات محكمة على الواردات وأيضاً قيود عديدة على المستثمرين الأجانب.

إن الصور الإجمالية الناتجة عن الوضع في كوريا الجنوبية – وأيضاً في تايوان باختلاف بنائي بسيط في أدوات السياسة – هي واحدة من أعلى معدلات تدخل الحكومة . ولكن – هناك اختلاف هام – فقد لوحظ أن سياسة التدخل تلك التي في كلا من شرقي آسيا؛ في الأنظمة الاقتصادية الأخرى ذات المستوى العالمي؛ كانت مختلفة عن السياسة التدخلية للحكومة في جنوب آسيا وأفريقيا. وفى الحالات السابقة، قد كان التأكيد على إعطاء هيكلاً لسياسة التنافس والنمو التصدير، في أثناء أنه في الحالات التالية، كان التركيز على القيود والتحكم. وأيضاً في الوقت الذي قامت فيه سلطات الشرق الأقصى بفرض نوع من التنسيق على المؤسسات، وذلك من خلال "المنافسات" الاقتصادية بين الشركات، بقصد توحيد الفوائد الناتجة عن التعاون والمنافسة.

وقد قامت الدراسة الثالثة، "الاتجاه العملي والفعّال" بشرح معدلات النمو المرتفعة في بعض نظم الاقتصاد الآسيوية، وقد تم صياغتها من قبل مجموعة من الباحثين وموظفي البنك الدولي (البنك الدولي ١٩٩٣ب). وقد

اعتمدت على تحقيق مدى واسع وشامل للنمو المرتفع لدول الشرق الأقصى. وقد توصلوا إلى الاستنتاج الذي يوحد بعض الأفكار الخاصة "بالتعديلين" مع تلك التي انتشرت مسبقاً على يد علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة.

وكما قام "التعديلين" بتعريف المنافسات مع الحكومة بـ "الحكم" في نقاط هامة، بأنها عجلت بصورة جيدة، وربما أفضل من منافسات السوق الحرة، لكنهم أكدوا أن شروط حدوث ذلك، صعبة التواجد في الدول النامية الأخرى. وبوجه خاص، فهذا ينطبق على كفاءة واستقلال الخدمات الأهلية. بالإضافة إلى ذلك، فقد لاحظوا أن أسلوب تدخل حكومات الشرق الأقصى، قد كان موات للسوق، بوجه عام. وفي حالات استثنائية فقط، قد حاولت الحكومة ان تتجاهل أو تستبدل آليات السوق.

وبالمقارنة بما يميز دراسات البنك الدولي خلال فترة الثمانينات، فقد تميز الاتجاه بأنه أقل حزماً. وتُعّد النظرية العلمية التي تم تلخيصها، معجزة شرق آسيا، من الأهمية بالجودة التي تستحق تناولها بعناية في مناقشات التسعينات ١٩٩٠، الخاصة بعلاقات السوق والحكومة. ولذلك، قد تم تناولها باختصار في الأجزاء التالية.

وبصورة مبسطة، يقوم الشكل رقم ١٨٠٢، بتمثيل الاتجاه العلمي لإدراك وفهم مدى نمو النظم الاقتصادية الآسيوية، مرتفعة الأداء، ويوضح الشكل التفاعل القائم بين:

أ – قائمتان من اختيارات السياسة.

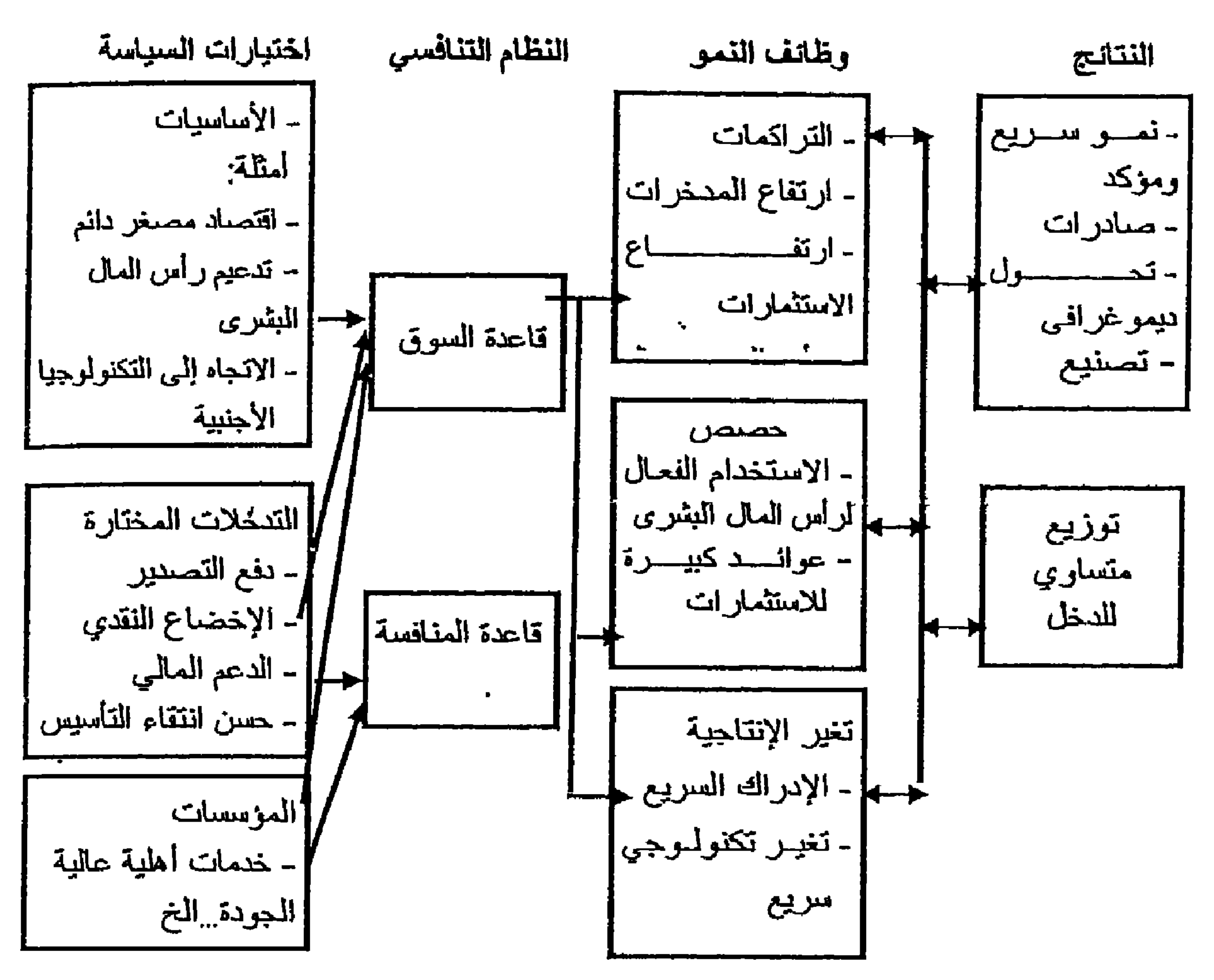
ب– طريقتان للأنظمة التنافسية.

جـ– ثلاث وظائف أساسية للإدارة الاقتصادية.

د – النتائج بلغة النمو وتوزيع الدخل.

وتوضح الخطوط والأسهم، كيف أن اختيارات السياسة، قد ساهمت في النتائج عن طريق الثلاث وظائف الأساسية للنمو. وقامت العديد من السياسات في نفس الوقت بالإسهام في اثنين أو ثلاث وظائف. وعلى سبيل المثال، فقد ساهمت الاستثمارات المرتفعة لرأس المال البشرى في كِلاً من تراكم وزيادة قاعدة الإنتاج التنافسية. وقد كان الاتجاه للتكنولوجيا الأجنبية، أداة نقل أساسية للحاق بالقاعدة الإنتاجية.

ويوضح السهم المزدوج، الرجوع إلى تدعيم الذات. فعلى سبيل المثال، النمو السريع وتوزيعات الدخول المتساوية نسبياً والتي تساهم في التكدس عن طريق زيادة معدلات الادخار وتوليد استثمارات أكبر وأكثر فاعلية لرأس المال البشرى .



شكل (٢ ـ ١٨) اتجاه عملي للنمو

المصدر: البنك الدولي، ١٩٩٣، ص٨٨ (مبسط)

وتمثل السياسات المسجلة، أساسيات تؤثر على تحقيق وظائف النمو، أساساً، من خلال قواعد آليات السوق للنظام التنافسي. وقد تجاوزت التدخلات المختارة ذلك، عن طريق تغيير حوافز السوق، على سبيل المثال، عن طريق الإمداد ببواعث معينة للصادرات المصنعة أو الأداء القائم على الدعم المالي.

وفى الواقع، قد قامت بعض التدخلات المنتقاة بتوجيه السوق؛ وفى حالات أخرى تجاهلته، ولكن طبقاً للنظرية العملية، فإن هذه التدخلات أثرت في الإطار الكلاسيكي الحديث، لأنها تتناول إخفاقات معينة للسوق، وتم تحديدها حتى لا تعترض البيئة التنافسية ووظيفة المؤسسات الخاصة. وقام تقرير البنك الدولي، بوصف خليط السياسات المتواصلة لتغيير الظروف المهيئة والأولويات. وذلك، في مقابل السياسات المتبعة فى معظم الدول النامية الأخرى، والتي تميزت إما بافتقاد الاتجاه الهادف أو الرقابة الصارمة للمقاييس الغير ناجحة، لإثباتها وإقامة الدليل عليها.

وقد اشتمل الاتجاه العملي على، صقل وتنقية التحليل، وقد نقد ذلك إلى غيره من الإسهامات النظرية الحديثة، في بعض التوصيات الاستراتيجية للبنك الدولي، وغيره من المنظمات العالمية في التسعينات. ووجهة النظر السائدة الآن هي أنه يجب تجنب الرقابة الموجهة وتدخلات السوق البديلة. وقد تم وضع القوانين في مقدمة جدول الأعمال لمعظم دول العالم الثالث؛ من خلال هذا الاتجاه. وقد قامت الحكومة، بتدعيم تنمية القطاع الخاص وتشجيع الصادرات المصنعة.

وربما يتضمن ذلك، دور أكبر للحكومة فى مناطق معينة مثل البنية التحتية المادية والاجتماعية، وتعزيز القدرات التكنولوجية والتنافس الصناعي. ومرة أخرى، فالسؤال الحاسم هو كيف أن الحكومات تسعى لأداء دورها، والأكثر، فإن البنك الدولي يؤكد على الحماية البيئية والاستخدام

الأمثل للموارد الطبيعية (البنك الدولي ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣أ). وأخيراً، فقد تم التأكيد على الإطارات القانونية المتطورة للسوق والقطاع الخاص، واشتمالها على حماية حقوق الملكية وحقوق الملكية الفكرية.

ولختام هذا القسم، ربما يلاحظ أنه على الرغم من أن البنك الدولي، وغيره من المساهمين في مناقشات التنمية في التسعينات، إلا أنهم أدركوا أهمية الحكومة للتنمية الاجتماعية — الاقتصادية، وأن معظم الأفكار المنتشرة تعتمد على تقديم افتراضات عن النمو الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي الخاص، على أساس أنه الهدف الأقصى. وقد تم تمييز قوانين الحكومة بما يشجع هذا النوع من النمو، كهدف فرعى فقط، لما هو مطلوب للتعويض عن ترابط الحدود والذي يؤثر في مجموعات سكانية كبيرة في معظم دول العالم الثالث.

وقد قام أنصار مفهوم التنمية كهدف سامي، بمهاجمة مبدأ الأسبقية المطلقة. أحد هؤلاء "بول ستريتن**Streeten**"، الذي تقدم بنظرية، كبديل معياري، ترتكز على الدور النموذجي للحكومة والمقاييس المطلوبة لتجعل السوق أكثر قرباً من الناس. وذلك أكثر تكييفاً لمنفعة الناس ككل، أكثر من مجرد المنتجين والمستهلكين (ستريتن، ١٩٩٣، ١٩٩٤) وسوف يتم مناقشة وجهات النظر تلك في الجزء الخامس من هذا الكتاب .

سادساً: الملائمة السياسية للإصلاحات الاقتصادية:

لقد تم مناقشة مسألة الملائمة السياسية مسبقاً. ومن الملائم الآن، أن يتم التعامل بوضوح أكثر مع هذا الوجه، والذي قد جذب اهتمام أكبر عدد من علماء اقتصاد التنمية وصناع القرارات داخل وكالات التنمية العالمية منذ نهاية الثمانينات.

وكما هو ملاحظ مسبقاً في هذا الفصل، فالتصور الأساسي، والذي أثر فى أنظمة الاقتصاد السائدة لعدة سنين، يرى الحكومة كممثل عاقل، موجه من قبل الاهتمامات السائدة لكل مواطنيها. وكانت الحكومة تتصرف بدون تعقل، عندما لم تكن حقوق الاختيار الخاص بالمواطنين معروفة. ولكن في الأساس، كانت المشكلة، ليست إلا تجريب " أفضل" النتائج و"أفضل" أدوار الحكومة.

وليس هذا هو التصور المجد في إعادة التفكير الحالي في الحكومة بين علماء اقتصاد التنمية وهيئة الوكالات الدولية مثل البنك الدولي. ومن المثير، أن نلاحظ أن كلاً من هذه الوكالات الرئيسية، قد انكبت حديثاً على المسألة الكلية للملائمة السياسية وطبيعة الحكومة من خلال عبارات صريحة (البنك الدولي، ١٩٩١: الفصل السادس). وطبقاً لتصورهم الجديد، والذي يُعد أكثر ترابطاً مع مفهوم العلوم السياسية، فإن الحكومة تعمل كممثل وكإطار قانوني، لحل الخلافات الناشئة على المصالح. وبالنسبة لدورها كممثل فإن الحكومة تعمل طبقاً لأكثر المجموعات قوة، والذي يعكس حلاً

وسطاً بين مصالحهم الحيوية، والخاصة بغيرهم من جماعات المجتمع (الفصل١٦). ومن هذا التصور الرئيسي، نجد أن السؤال الحاسم ليس فقط تحقيق "أفضل" السياسات ولكن الأكثر، لتحقيق أفضل السياسات "المحتملة" داخل هيكل البناء القوى الحالي. وطبقاً للمفهوم الاقتصادي التقليدي الخاص، فان "أفضل" السياسات، ربما يتم توجيهها للمصالح الفعَّالة. ولذلك، لا يتم تبنيها، وإذا تم التبني بسبب الضغط الخارجي؛ فلن تقدر على إحداث الآثار المقصودة.

وقد كان ذلك جزء من المعرفة التقليدية لعدة سنوات، بين علماء الاقتصاد بصفة عامة — وتماماً — بين باحثي إحياء المذهب الماركسي. ومن ناحية أخرى، فإن أهم النقاط هي، أن هذه السلسة من الاستنتاجات قد تم دمجها حالياً، داخل مناقشات ملائمة الإصلاح الاقتصادي. وبصلة وثيقة وخاصة بمناقشة إطار تشجيع المؤسسات الخاصة، وهى ملاحظة قام بها البنك الدولي والتي طبقاً لها، أن الذين يتحملون الخسارة من نظام الخصخصة وعدم انتظام القوانين، هم الأفضل بصفة عامة، وأكثر قوة سياسية من هؤلاء الذين يتوقعون المكسب. (البنك الدولي، ١٩٩١، ص١٠٤). فهؤلاء الذين يتحملون الخسارة، يعهدون بالمصالح داخل الحكومة، أو أكثر تحذيداً، فالسياسيين هم اللذين يزيدون من دعمهم السياسي عن طريق وسائل توزيع الموارد الحكومية والامتيازات. ويتكسب الموظفين رواتب مرضية، من

تطبيق الرقابة المناسبة، وكذلك المديرين والعاملين الذين يمثلون عمالة ثابتة في المؤسسات العامة المكدسة.

وفى فصل سابق، قمنا بالفعل بمناقشة أسباب اختيار العديد من الحكام الأفريقيين والآسيويين" نموذج تنمية إدارة الحكومة" (الفصل ١٧). وليس هناك حاجة لتكرار هذه المجادلات هنا. فالنقطة الرئيسية في السياق الحالي، هى التأكيد، على أنه توجد أسبا. تاريخية وأيضاً مواتية للظروف الحالية، بوجود أسباب سياسية جيدة لاختيار واستكمال سياسات سيطرة الحكومة وإشراقها، كما يتم رؤيته من منظور الجماعات الحاكمة فى العديد من الدول النامية. وهكذا، قد لا تكون احتمالات السوق الموجه، التى تم مناقشتها في القسم السابق، ملائمة سياسياً.

وتحمل مثل هذه الإصلاحات معها، مختلف التضمينات الاشتراكية. فالمجتمعات العرقية التي تستخدم السلطة السياسية على الأجهزة الحكومية، وبالتالي، تضمن أمناً اقتصادياً لأعضائها، لم تكن لها مصلحة من تشجيع الشركات الخاصة، إذا نتج عن هذا، إعادة توزيع الفوائد الاقتصادية لصالح الجماعات العرقية المعارضة (مثل الصينيين في اندونيسيا، ماليزيا، والدول الأخرى أو الهنود في "فيجى" ـ"جويانا") ولم يتم أخذ تلك المظاهر في الاعتبار حتى الآن، ولكن من خلال السوق المواتية، فقد تم تعميمها من قبل البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية، ولكن هناك شك بسيط، أنه بالممارسة، سيكون لها دور هام في العديد من الدول (بوى Bowie ١٩٩١).

ومن الملاحظ أن معظم إصلاحات السوق المطلوبة، كما يتم رؤيتها من المنظور الاقتصادي، لا يمكن انجازها في حالات كثيرة، بسبب الهيكل السائد للقوى السياسية وما به من تضمينات هامة في الاتجاه النظري للموضوع. ودائماً ما يكمن دافع واضح ليربط التحليل الاقتصادي – مع بحث الوضع السياسي – كباعث للعمل مع الاقتصاد السياسي للإصلاحات الاقتصادية. وقد قام البنك الدولي بأولى الخطوات البسيطة في هذا الاتجاه، مع بعض علماء اقتصاد التنمية البارزين، مثل (آن كروجر **Kreuger**)، الذي استمر لحد كبير في هذا الاتجاه من خلال أبحاث التشكيل الائتلافي " لصالح" أو "ضد" الإصلاحات الاقتصادية، وله إسهام في وضع تفسير واقعي وملموس للسياسات المعاق تطويرها، والتي قد تمت متابعتها واستمرارها في عدد من الدول النامية [*]. (كروجر، ١٩٩٣، أيضاً: "هاجارد" **Haggard** وكوفمان **Kaufman**، ١٩٩٢) .

(*) من خلال ما تم طرحه من أفكار في هذا الفصل يتضح أن دور الدولة في عملية التنمية لا يتناقض أو يتعارض مع دور القطاع الخاص، فالتنافس السليم والصحي بين الدولة والقطاع الخاص في المجالات المختلفة يمكن أن يعود بالنفع على كل أفراد المجتمع. كما أن القطاع الخاص لن يكون قادراً بمفرده على تحمل الدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به الدولة في السابق، ولكن الدولة في ظل آليات السوق تعد مسئولة عن تدبير المناخ المناسب للقطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعي بالإضافة إلى دورها في الإشراف والتوجيه والرقابة.

من إصدارات ٢٠١٣ للدار فى علم الإجتماع

قضايا الطفولة فى عالم متغير

تأليف الأستاذ الدكتور محمد ياسر الخواجة

علم الإجتماع الاقتصادى فى عالم متغير

علم الإجتماع القانونى والتشريعات الإجتماعية

محمد ياسر الخواجة

الإستدلال الإحصائى فى البحوث والدراسات الإجتماعية

البيئة والمجتمع

بين الرؤية الواقعية والتحليل النظرى

